

من من الله تعالى  
عبد الفتاح القيد  
محمد بن عبد الحميد  
سنة ١٢٩٩

١٢٩٩  
١٢٩٩  
١٢٩٩

فان الشريعة النواضة هي ان يشترط الرعيان فيس او يان في مالهما ونظرهما  
وهي من فخر بين الحق الكبير بين المسمى او انفسه وبين ولا يجوز بين الحق والمالك  
ولا بين المسمى والناج ولا بين المسمى والمالك وتنفق على الوكالة والكفالة  
وما يشترطه من واحد منهما من الديون به لا يفي بقوله الا شتره الا فلا فضا من له



لا تارخ له ظاهر

لما كانا على ما تقرر بينهما  
لا تارخ له ظاهر

افراق

دورت بين سكنهم

افراق

اون ايكى همهم

دنيا

افراق

١٢٩٩

# صدر الشريعة محمد الله مولفه ورجناه

وقف واحبل وهدق بجمع هذا الكتاب وهو صدر الشريعة محمد الله الخياط  
المكرم خرامشاه عني اعلم ان الامير عثمان تابع المحرم محمد كيتا منتفحان  
مناوى غفر الله لهما الذنوب والمناوى وقفا صحيحا شرعيا من مينا وهو في حال الصحة  
والسلامة برضاه واختياره لا باجبارة وكرامه وجعل مقرة تحت يده مدة حياته ثم  
من بعد ينقل الى الجامع الازهر فيوضع برواق الشوام المقابل لدار الفقه بشت بشت  
طلبته العلم مطالعة ومقابلة وكناية لا يبدل ولا يغير ولا يبيع ولا يوهب ولا يرهن  
فمن بدله بعد مائة فانما اشبه الذين يبدلون ان الله سميع عليم قصد بذلك الثواب  
وليدخل في ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن ادم انقطع عمله  
الا ثلاث صدقة جارية او علم يتفقه به او ولد صالح يذكركه وفرت الصدقة بالوقف  
واسم اعلم ذلك في يوم الابع من شهر شوال من سنة ثلثة وسبعين ومائة بعد الف  
من هجرت النبوة على صلحها افضل الصلوات وافضل السلام ورضي الله عن اصحاب  
رسول الله ولعنة الله من باعه او خرجه عن وقفه وجننا الله ونفركم الكيل



كتاب الطهارة كتاب الصوم كتاب الزكاة كتاب الحج

كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب العتاق كتاب الايمان

كتاب الحدود كتاب التوبة كتاب الجهاد كتاب اللقيط كتاب القسط

كتاب الابق كتاب المفقود كتاب الشكر كتاب الوقف كتاب البيوع

كتاب البر كتاب الكفالة كتاب الحوالة كتاب القضاء كتاب الشهادة

كتاب الوكالة كتاب الدعوى كتاب الاقرار كتاب الصلح كتاب المضاربة

كتاب الوديعة كتاب العارية كتاب الهبة كتاب الاجارة كتاب الحجاب

كتاب الولاء كتاب الحج كتاب الماذون كتاب العصب كتاب الشفعة

كتاب القسمة كتاب المضاربة كتاب المسافات كتاب الديار كتاب الاضحية

كتاب الكراهية كتاب اعيان التوا كتاب الاشربة كتاب الصيد كتاب الرهن

كتاب الجنائيات كتاب الديارات كتاب المعاقلة كتاب الوصايا كتاب الخنثى

كتاب الطهارة كتاب الصوم كتاب الزكاة كتاب الحج

كتاب النكاح كتاب الطلاق كتاب العتاق كتاب الايمان

كتاب الحدود كتاب التوبة كتاب الجهاد كتاب اللقيط كتاب القسط

كتاب الابق كتاب المفقود كتاب الشكر كتاب الوقف كتاب البيوع

كتاب البر كتاب الكفالة كتاب الحوالة كتاب القضاء كتاب الشهادة

كتاب الوكالة كتاب الدعوى كتاب الاقرار كتاب الصلح كتاب المضاربة

كتاب الوديعة كتاب العارية كتاب الهبة كتاب الاجارة كتاب الحجاب

كتاب الولاء كتاب الحج كتاب الماذون كتاب العصب كتاب الشفعة

كتاب القسمة كتاب المضاربة كتاب المسافات كتاب الديار كتاب الاضحية

كتاب الكراهية كتاب اعيان التوا كتاب الاشربة كتاب الصيد كتاب الرهن

كتاب الجنائيات كتاب الديارات كتاب المعاقلة كتاب الوصايا كتاب الخنثى



وقف

一

بقای

[illegible]

كتاب الطهارة

اكتفى بلفظ الواحد مع كثرة الظواهر لان الاصل ان المصدر لا يثنى ولا يجمع لكن هنا اسم جنس يشتمل جميع أنواعها  
 ولعلوا فلا حاجة الى لفظ الجمع قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا عنكم وجوهكم  
 وارجلهم ولان التوليد اصل والحكم فرع والاصل مقدم بالترتيب على ما قلنا الآية وانما على فرائض الوضوء داخل  
 في قوله اتقوا في قوله اتقوا الوضوء وعمل الوجه من التسلية على ان السوء هو منتهى منتهى سوء الراس  
 الى الاذن فبكون ما بين العذار والاذن فخلا في الوجه كما هو منتهى منتهى حنيفة ومهرسها لئلا يفرق عن حنيفة  
 وعلمه انتم بئنا وذكرتم الآية اكلوا مما يلقى الله يقبله من بكم ما بين العذار والاذن ولا يخل سائر اعضاء  
 عليه بناء على ما روي عن ابي يوسف انه ان اكل من وجهه واغسله وضوءه باغسل ما عدا عن العنق  
 جاز في قيل ما عليه انه سال عن العنق قطي او مقطوع في وجع يندر ارك والسفل الذقن فتح حرقه الوجه من الفم  
 الا بعم ثم عطف على الوجه قوله واليد من واليد من مع المي فبين واللعين بظلمة لفرقة فان عنده لا يدخل اليدين  
 واللعين في الفم لان العانة لا تدخل تحت العقب ونحن نقول ان كانت العانة بحيث لو لم يدخل ظهره الى ما يشاكله  
 صدره الى الملام لم تدخل تحت عقبه كما لا بد في الصوم وان كانت العانة بحيث ينالها الصدر كما لا بد في تركه في الفم  
 بناء على ان النسخ في اربعة هذا صلب الاول ودخل ما بعد في ما قبله الا بما زال في عدم الدخول الا بما زال  
 وان ثبت الاشارة الى الاربعة الدخول ان كان ما بعد ما قبله فثبت في وجهه لانه من غير هذا المذهب لو لم يثبت

مفت

[illegible]

**نوراني**

يوافق ما ذكرنا في الليل وأما الثلثة الأولى فالأولى بغير رخصة الن في فتاوى والمثبت أو جبه لتساوي  
أيضا فوقع السك في مواقع السك في كل من مثل صورة الليل في الصوم أيضا فوقع السك في النهار والليل  
فلا يثبت التأويل بالسك وفي مثل صورة التأويل أيضا فوقع السك في المحرم بعد ما ثبت تأويل صدر الكلام  
والقول فيه فلا يخرج بالسك وما ذكرنا من أنه لا يثبت في الكتب فلا ننكر ثم الكعب في رواية  
الشيخ عن محمد بن مواليعصم الذي في وسط القدم عند مفصل السك أن لحن الأضلاع العظم التي في الذي يثبت  
اليد عظم الساق وذلك لأنه لا يثبت في العظام الوضوء كما عايناهم بله الجمع بجميع العظام لا الأحاد  
على الأحاد ولغنا في الكعب لفظ المثنى فمعنى أن يركب السك على الأحاد وعلى الأحاد وانعكس في الكعب  
لفظ المثنى فمعنى أن يركب السك على الأحاد وعلى الأحاد فنعين أن المثنى معناه لحن واحد من أفراد الجمع  
فيكون في كل رجل كعب واحد والعظمان اللذان لا يجمعان السك فانه واحد في كل رجل ومثله في  
الراس والعنق العظمان اللذان لا يجمعان السك فانه واحد من الرأس والعنق فانه واحد في كل رجل

من المفصولات ولا يكلي العبد الباقي في يوم بعد يوم عضو من المفصولات ولا يكلي باقية من بعض اعضائه سواء كان  
 ذكرا او انثى مفصولا او مضمونا وكذا في مسحة الرحمن والعلم ان العفو عن من في مسحة الكبر ليس اوفى مما يطفى عليه  
 اسم المسح وتكون في اولئك نوات عند الشك في صحة عمله لا في النقص وعند كل يوم الاكتفاء في موضع كان في قوله  
 في مسحة ابو جوسم وعند الرابع وفرد كروا له اذ قيل مسح على ياطيرك كلمة واذا قيل مسحت ياطيرك  
 بعضه لان الاصل في الباء ان يدعى في الواسم ويغني مقصود فلا ثبت الاستيعاب بها بل يكفي منها ما ينسب  
 الى المقصود فلا يوجب الباء في المحل شبهة بالواسم فلا ثبت الاستيعاب في المحل كمن يستعمل هذا بقوله  
 في مسحة ابو جوسم وعين ان يجب عنه بان لا الاستيعاب في التيميم ثم ثبت بالنقص بان لا اعتبار بالمسح  
 وبان مسحة الوجه في التيميم في مقام غسله ثم يحل في المقدار حكم الاصل كما في مسحة اليد فلو كان النقص  
 والاعلى الاستيعاب لكان مسحة اليد في الاصل في التيميم لان الغاية لم يترك في التيميم واذا كان المحل مشهور  
 وهو يدعى المسح على الناصية ولا معنى له الا الاستيعاب في قوله ما كان يومه وما كان في قوله ما كان في  
 معنى على ان الالية محلة في حق المقدار لا مطلق كما زعم لان المسح في اللغة التمرار اليد والاشارة على ما لا  
 شئ او نلت لا يسمى مسح الراس وتمرار اليد يكون له يد وهو غير معلوم فيكون محله لا ان اذ قيل مسحت  
 ياطيرك البعض وفي قوله في مسحة ابو جوسم الكل فيكون الالية في المقدار محلة فغسله يوم انه مسح على ناصيته  
 يكون ما واما الالية فمفصلة عن مسحة يومه وهو غير معلوم فيكون محله لا ان اذ قيل مسحت

[illegible][illegible]

A close-up photograph of a page from an old manuscript. The paper is aged, yellowed, and shows signs of wear, including a vertical crease on the left side. The text is written in a dense, cursive script, likely Arabic or Persian, in dark ink. The handwriting is fluid and interconnected, typical of historical manuscripts. The page is slightly tilted, and the lighting highlights the texture of the paper and the ink.



Handwritten Arabic script, likely a manuscript page from the Cairo Geniza. The text is written in a cursive style on aged parchment or paper. It includes several lines of text, some of which are partially obscured by a large, dark, irregular stain or hole in the center of the page. Visible fragments include:

- Top left: "والمؤمنين والمؤمنات"
- Top right: "والذين آمنوا واتبعتهم اهليهم"
- Middle left: "فلا جناح لمن اجترأ ان يشتم الله"
- Middle right: "او يلعن الله لعهده"

في جميع العبادات فلا ولا على الرتبة في العبادات والاولا على فان العباد في الرتبة والاولا  
 في العبادات فان هذا الحديث قلت فقد التواب كن المقصود في العبادات والمقصود في التواب في المقصود  
 كمن لا يكون له صحة لان لم يشع الامم كونه بخلاف الوضوء والركعة ومقصود بل شيعت طائفة من الصالحين  
 في ان خلا عن التواب انتهى كونه عباد كن لا يلزم من هذا التناقض صحة او لا يصح لان لم يشع في العبادات في صحة  
 بجميع انه مفقود في جميع العبادات بل لا يلزم من هذا التناقض صحة او لا يصح لان لم يشع في العبادات في صحة  
**الركعة في طائفة من الصالحين**  
 في العبادات في صحة او لا يصح لان لم يشع في العبادات في صحة

[illegible][illegible]



[illegible]

A close-up view of a page from a manuscript, showing dense, handwritten text in a cursive script, likely Hebrew or Arabic. The text is arranged in horizontal lines, with some marginalia visible on the left side. The ink is dark, and the parchment appears aged and slightly discolored.

*(Faint handwritten text in Arabic script)*

[illegible]



١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

قوله او اقله او اكثر  
من اربع في قوله او اكثر  
الكر من اربع في اربع فلا يجوز  
قوله يجب ان حبس الاربعة  
غائبة بعد عن الاقفول  
لا موضع غير اخر الماء  
لا يستعمل غائبة

الديباسي  
الغوان

س قدر اقله  
صلوته ومن الى

قوله او اقله او اكثر  
من اربع في قوله او اكثر  
الكر من اربع في اربع فلا يجوز  
قوله يجب ان حبس الاربعة  
غائبة بعد عن الاقفول  
لا موضع غير اخر الماء  
لا يستعمل غائبة

[illegible][illegible]



[illegible]

This image shows a close-up of a manuscript page from the Cairo Geniza. The text is written in Arabic script, likely from a medieval period. The parchment is aged and shows some discoloration. The handwriting is dense and cursive, typical of the period. The right edge of the page shows the binding of the book.



وهو في الصلاة

[illegible]







[illegible]

وَمَا مِنْكُمْ إِلَّا رِجَالٌ لَا يُلْقُونَ  
الْكِتَابَ وَلَا يَتَذَكَّرُونَ  
فَإِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْإِسْلَامَ  
فَعَلُوا الْيُسْرَىٰ وَأُولَٰئِكَ  
هُمُ الْغَالِبُونَ



مكتوبة

*(Faint handwritten text in Arabic script)*

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and small dark spots, possibly due to age or handling. In the top left corner, there is a faint, illegible handwritten mark in dark ink, which appears to be a signature or a set of initials. The page is otherwise empty of any text or illustrations.







[illegible]

*[Faint handwritten Arabic script]*







وفیه خلوف

[illegible][illegible]







هذا خلافاً لما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن الصلاة لا تكون واجبة إلا في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...

أولهم من ذهب إلى أن الصلاة واجبة في كل حال ولو كان في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...  
ثانيهم من ذهب إلى أن الصلاة واجبة في كل حال ولو كان في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...  
ثالثهم من ذهب إلى أن الصلاة واجبة في كل حال ولو كان في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...

باب في الصلاة وما يتعلق بها...  
هذا باب في الصلاة وما يتعلق بها...  
هذا باب في الصلاة وما يتعلق بها...

هذا خلافاً لما ذهب إليه بعض الفقهاء من أن الصلاة لا تكون واجبة إلا في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...

أولهم من ذهب إلى أن الصلاة واجبة في كل حال ولو كان في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...  
ثانيهم من ذهب إلى أن الصلاة واجبة في كل حال ولو كان في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...  
ثالثهم من ذهب إلى أن الصلاة واجبة في كل حال ولو كان في حال النية والنية لا تكون إلا في حال النية...

باب في الصلاة وما يتعلق بها...  
هذا باب في الصلاة وما يتعلق بها...  
هذا باب في الصلاة وما يتعلق بها...



هذا هو الكتاب الذي كتبه...  
في سنة...  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب الذي كتبه...  
في سنة...  
بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو الكتاب الذي كتبه...  
في سنة...  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كل شيء حكما  
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده  
والله اعلم بالصواب

هذا هو الكتاب الذي كتبه...  
في سنة...  
بسم الله الرحمن الرحيم







باب قضاء الفوائت

[illegible]

باب سبعة في السهر

بکسر

[illegible]















ولم يجب به مال أو وجه ميتة بوجوب الحق في المال أو لغيره من وجوب عليه النفس كما يجب وإياها من النفس  
والبايع احتراز عن الرصبي و: كدرة احتراز عن القتل بالقتل وظلم احتراز عن القتل صرا أو قصدا  
ولم يجب به مال احتراز عن قتل وجب به مال والمطلوب أن المال لا يجب في هذا القتل فإن الأب أو القتل  
أبنة كدرة يكون الابن شهيدا لأن المال وإن وجب فإنه لم يجب في القتل ونحوه أو وجه ميتة فإن من وجه ميتة  
بوجوب في الحق فهو شهيد لأن الظاهر أن الحق قتل ومقتولهم شهيد في شيء قتلوا وإنما استدل على الحق في  
وغيره في الحق كدرة على أنه قتل لا يجب في حق القتل فالحاصل أن الشهيد من قتل كدرة ظاهرا ولم يجب به مال  
ومن وجه ميتة بوجوب في الحق كدرة كدرة لم لا لأن في هذا النوع من نظر وماله لا يستدل من قتل كدرة  
أو أصل البغي لو قتل بالحق في بغي كدرة فإن قتلهم شهيد في شيء قتلوا في الحق كدرة كدرة  
في المختص وهو علم عام بالحق قتل ظاهرا ولم يجب به مال ولم يرتب من حق فكر كدرة ولو جاز أن في الحق كدرة  
قتل كدرة أصل البغي وقطاع الحق في باي كدرة قتلوا ويستدل لميت الحق في الحق كدرة لأنه مع مقتول  
ظاهرا ولم يجب بقتل كدرة أو مقتول غير ماله وهو مع قتل كدرة في حق كدرة في حق كدرة في حق كدرة  
يكون شهيدا عند كدرة حنيفه لم أو قتل كدرة ظاهرا فلم لا ولم يجب به مال علم أنه مقتول كدرة لأنه لو قتل  
بغير كدرة لو جاز لكان عليه لأن الدية واجبة عند كدرة في القتل بالقتل وإياها عند كدرة فلا احتياط إلى كدرة  
كدرة لأن المقتول بالقتل شهيد عند كدرة ولم يجب بقتل كدرة بل الواجب القصاص عند كدرة وإياها في كدرة  
في حق كدرة في حق كدرة عند كدرة أي غير كدرة مختص بالقتل كدرة في حق كدرة في حق كدرة في حق كدرة  
وغيره لو يقتضيه كدرة أي لو لم يكن معه ما يكون من جنس القتل كدرة في حق كدرة أو ولو كان ما  
من جنس مقتضى ولا يفتل ويصلي عليه ويدفن بدمه وفتل جنسي وجنب وحايض ونفث وموت وغير  
قتل في حق كدرة في حق كدرة إذا لم يفعل في قتل كدرة علم أن قتل كدرة كدرة أو بالعصاة الكبيرة أو  
الصغيرة لأن الواجب لدية والقتل ملة كدرة في الذميمة ولم يترك كدرة وبغيره في حق كدرة في حق كدرة  
أقول الملو له أنه وبغيره في موضع يجب القصاص إذا أذا وبغيره في موضع لا يجب القصاص كدرة في حق كدرة  
فإن علم أن القتل كدرة لا يفتل لأنه شهيد وإن علم أنه قتل كدرة كدرة الكبير ينبغي أن يفتل عند  
أي حنيفه لم أو ليس شهيدا عند كدرة خلافا لها وإن علم أنه قتل كدرة كدرة الصغرى ينبغي أن يفتل كدرة  
لأن قتل القتل لو جاز لدية وبغيره في حق كدرة في حق كدرة في حق كدرة في حق كدرة في حق كدرة  
علم أن القتل كدرة لم يفتل لأنه شهيد وإن علم أنه قتل كدرة كدرة الكبير ينبغي أن يفتل عند كدرة

خلافا لها وان علم انه قتل بالعدو <sup>بغير</sup> يفسد نفاقا فيكون في الهداية ومن وجد قتيلا في ارضه فليس  
 لانه الواجب فيه الدية والقتل في حق الزنا الظلم الا اذا علم انه قتل بحدية ظلم الموتى من الرواية بحالها فلا فرق  
 في الذخية لاني رواية الهداية فيها اذ لم يعلم قاتله لانه علك بموجب للقتل من خلافه الا اذا لم يعلم القاتل في  
 صورة عدم العلم بالقاتل اذ اعلم ان القتل بحدية فحق رواية الهداية لا يفسد لان نفس هذا القتل  
 اوجب لقصاصا او ابا وجوب الدية والقتل في ارض الرعي عن اقامه القصاص فلا يخرج منه هذا كما روي عن  
 ان يكون شهيدا او افعلى رواية الذخية فيفسد ويجوز ان الذخية من ذوات ان حصل القتل بحدية فان لم يعلم قاتله  
 بحدية لدية والقتل على ارضه محله فيفسد وان علم القاتل لم يفسد عندنا في الذخية لم يعتبر نفس القتل  
 فيوجب لدية وان كان بالعارض انما هو عن الشبهة وحيث ان كان من ارضه من الرواية هذا اذ اعلم انه باي اكم قتل  
 اذ اعلم انه يعلم فاقول يجب ان يفسد لانه لم يعلم ان موجب نفس هذا القتل ما هو فلم يكن اعتبار هذا فلا بد  
 ان يعتبر ما هو الواجب في هذا القتل وانه ان ركبنا ارضنا الواجب الدية فلا يكون شهيدا  
 او قتيلا بحد او قصاص لان هذا القتل ليس بظلم او جرح وارثان بان نام او اهل او ميراث او جرح او  
 لواء خيمة او قتل من العسكر جبا او بقي عاقلا وقت الصلوة او لم يصب بغيره ارنى جرحا الى جرح من المعركة  
 وبه اجمع والارثان في الرشد ان يرتفع بغيره من غير ارضه او بغيره من ارضه من اهل البيت  
 فاقول بقي عاقلا وقت الصلوة وجب عليه الصلوة وهذا من اهل البيت والارثان ارنى من اهل البيت  
 بغيره من اهل البيت وجب عليه الصلوة والارثان ارنى من اهل البيت

الشاغل في علمه فيها والمذكور في كتبنا حتى لم يجدوا في الجواز أو التوقف إلى جدار الكعبة حتى إذا توجه إلى الباب  
 وهو مفتوح ولا يكون ارتفاع الكعبة بقدر مؤخر الدرع الجوز وفي كتبه أيضا أنه إن اندرجت الكعبة  
 وألغيت فبأنه يحذر الصلوة خارجها متوجها إليها ولا يجوز فيها إلا إذا كان كسبي أو بقية جدار ومذاهبهم  
 عجبت لأن جواز الصلوة خارجها على تقدير الاندراج يدل على أن الكعبة إذا أرضت للصلاة الكعبة  
 أو نحوها فيجوز فيها من غير استطراد أن يكون بين يديه شيء ترتفع مثل مؤخر الدرع ولو ظهر  
 إلى ظهره لا إلى ظهره الذي وجهه لأن هذا تقدم وكن فوقها تغلب الكعبة وفي الحديث أنه لا يجوز  
 إلا أن يكون بين يديه شيء ترتفع أقصدوا متخلفين حولها وبعضهم أقرب من إمام إليها جازي  
 ليس في جابته أعلم أن الكعبة أرفع من الجوز يجب جداره إلا أن يرفع في الجانبي الذي  
 يكون إمام فيه أو إذا كان أقرب إليها من الإمام متقدما على الإمام بخلاف الولا في الجوانب الثلاثة



كتاب الزكاة

[illegible]

وقيل لخلاف على العكس فنقدنا في لوف لعم لا بد ان يكون بشرا وعندهم ربح لا اولاد او لا ائمة فربما  
او بول قدرا وجب ونقد في كل حال بقية الزكاة ولا تصدق بصدق حاصله بل ائمة مستقط وبعضه لا عندنا  
بول لعم لى اذ ائمة جميع حاله بل ائمة الزكاة ولا تصدق ببعض حاله مستقط زكاة الخوفا عند محمد خلافا لى  
بول حتى لو كان له مائة درهم وتصدق بمائة درهم تسقط عندهم ربح زكاة المائة المؤددة وعندنا لى بول لعم  
لا تسقط عنه زكاة شي اصاله **باب زكوة الاموال** نصيب الابل خمس والبق طون  
والغنم اربعون سبعة في كل خمس من الابل تحت ارباع شاة ثم خمس وعشرين بنت مخاض ثم في سن وثلاثين  
بنت لبون ثم في سن ولاربعين حقة ثم في اربعين وسنتين جذعة ثم في سن وسبعين بنتا لبون ثم في اربعين و  
سبعين حقة الى مائة وعشرين ثم في كل خمس شاة ثم في مائة وخمسة واربعين بنت مخاض وثمانون ثم في  
مائة وخمسين بنت مخاض ثم ثمانون في كل خمس شاة ثم في مائة وعشرين بنت مخاض ثم في سن وثلاثين بنت  
لبون ثم في مائة وستة وستين اربع حقة الى مائتين ثم ثمانون اربعا كما في اربعين الى بعد المائة والاربعين  
اعلم انه قد ذكر استنباطا في احد ما بعد المائة والعشرين والآخر بعد المائة والاربعين فبعد المائة بن ثمانين  
استنباطا مثل ما ذكر بعد المائة والاربعين حتى يقب في كل خمس حقة وفي ثمانين بقا اوجا مائة يتبع او يتبعه  
ثم في اربعين من او منه يتبع الذي ثم عليه احوال والتبعة ائمة والحق الذي ثم عليه احوال والتبعة  
ائمة وفيه زكاة على ائمة ثمانين وفيه ضعف ما في ثمانين ثم في كل ثمانين يتبع وفي كل اربعين منه الى في ثمانين  
يتبع ثم في سبعين يتبع ومنه ثم في ثمانين منه ثم في سبعين ثمانين يتبع ثم في مائة يتبع ومنه  
ثم في مائة وستة وستين ومنه ثم في مائة وعشرين اربع ائمة او ثمانين وسكذا الى على ائمة  
وفي اربعين ضياء او معنى ائمة ثم في مائة واحد وعشرين ثمانين ثم في مائتين وواحد ثمانين  
ثم في اربع مائة اربع شاة ثم في كل مائة مائة ولا تصدق في بقى ومخاريط التبان ولا في محامل ومخاريط  
للعول على ائمة ائمة للعين فاما في الاذن واجوامل الى ائمة محل الاذن في العلوف التي تعطى للعين على  
ضرائب ولا في محل وفصيل وحقى **الابواب الكيفية** ولا في ذكر ائمة ثمانين وكذا في رواية وفي كل خمس  
من ائمة طلبة الذكور سبعة وثمانون وربع عشر فيمعة نصا وبما روي في الزكاة والكنز والعشر  
والنذر ولا يأخذ المصدق الا الاوسط وان لم يجد الا اقل من الاوسط مع الفضل والا على وبقول الفضل  
ويضم المائتين ووسطا في حكمه الى نصيب من جبال الى اذ كان له مائة درهم وحال عليها احوال وقطر  
في وسط احوال مائة درهم بضم المائة الى المائتين ومثل في حكمه الى في حكم المائتين وهو وجوب زكاة يعني

[illegible]



در عهد کرامت قوت الهی رت بسا ویرانی  
حق بیانشان را بر حق الهی و در جملها  
و کرامات از غیر الهی که در عهد کرامت  
پیدا شد و در عهد کرامت الهی که در عهد کرامت  
الهی که در عهد کرامت الهی که در عهد کرامت

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

وَلَقَدْ رَاسَدْنَاكَ  
 اخذنا الزكوة من اموال  
 شمر بن ذر الغفيرة  
 لانه لم يجارون  
 عى اهلكه وان  
 لما قال يغى الجيدوا  
 فموتوا ولقد يصح  
 من بقدر غفرا

نصواتهم

[illegible]



[illegible]

الحرفون

اذ انت على العاشر بمال الى مال  
 المكتوب واراد به الاحوال الباطنة  
 لا المسموعة واولاها الاخرة  
 السماوية الظاهرة لا الخفية  
 الحسنة واولها علم قلوبهم  
 بعد ذلك اركان اخيارهم  
 في حصة صدقة السوكة  
 بقايسهم  
 فلو لم اذ الخواص عن الدين  
 على دين اراد به دين  
 متالك من جهة العباد اذ  
 هو المتابع المتكاتب

وان كان المأخوذ  
غير مملوك  
فقد اشد اولى  
بالطريق

باب المصاري  
الخارج لا في العين منهم الفقير ومومن لم اولى سبي وان كان في ماله لاسيما  
وعاقل لصدقه فيعطى بقدر علمه والى من يشاء في كل فجية وموتون لا يمكن ان يباقي فله ما في يده وفي سبيل  
وما منقطع النواة عندك يوسف له ومنقطع الحاج عند محمد والى السبيل ومومن لم يال لاعقه والمتمني  
صوته الى كلهم والى بعضهم رضى رضى من السباغى له لولا لئلا يرضى الى جميع الاصل في يعطى من كل  
صنف ثلثة لان اقل الجمع ثلثة ونحن نقول اذا دخل الامة على اجمع ولا يمكن صحتها على المعهودة والاعلى السوا

وانا قد عرفت ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
 وانا قد عرفت ان الله لا يهدي القوم الظالمين

[illegible]

فصل في معرفة







١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

[illegible][illegible]























ويصدق على كل مكين نصف صاع ولو شغل لا يقل منه او صاع عن طعام كل مكين يوما وان  
 قتل من طعام مكين تصدق به او صاع يوما من غير حيلة خفيفة ولا يوفى له ولا عند الشفاعة ولا غيره  
 فان كان للمصدق من ماله في الرقبة او في الاربع عناق وفي الرقبة بقية وفي الرقبة  
 بدينه وفي الرقبة مائة وفي الرقبة مائة وفي الرقبة مائة وفي الرقبة مائة وفي الرقبة مائة  
 من النعم بكمية واحدة بل في الكعبة او كان طعام مكين او غير ذلك مما كان له في الرقبة  
 يحملان انما على المكين صورة بل يدان على النعم بالنعم ونحن نقول ان المكين في الرقبة ثمانية لم يغير في الشرع  
 الا وانما يرد له المكين صورة ومعنى في الرقبة او معنى وهو القيمة في غير المكين لاما البقية فلم يغير في الرقبة  
 الوضوء وكذا البدنية للنعم وكذا البول في قوله من النعم اي كان من النعم فالمعنى ان الواجب هو انما كان في الرقبة  
 وهو القيمة لانه من النعم بان يتي بشكك القيمة بعض النعم في قوله بكمية واحدة بل يدان على النعم بالنعم  
 يحتاج الى ان يرد له المكين صورة ولولا القوم كذا كيف ثبت للثمن النعم والكفارة والعيد وايضا لو لم يكن النعم  
 من النعم فغيره ولا شافعي حيث عندنا في حقيقته لولا انما في المكين على القيمة ولا لاله المائة على هذا المعنى  
 ويجب في وجهه وثبت النعم وقطع عندهما نصف ريشه وقطع في ايم وكس ريشه ونحوه في وجهه حيث وفيه  
 الحلال صيد الحوم وحلبه وقطع حيث يتبعه وشي غير مملوك ولا ثمن في المكين لاما حلف اي يجب بنصف ريشه  
 اي كثر في القيمة في نصف الريش وقطع الرقبة يجب قيمة الصيد لا يخرج عن حلف الامتناع وفي كسر البيض  
 يجب قيمة البيض وفي كسر مع خرقة خضراء في بيت بيت في الفرج حلفا وفي الحلف قيمة الرقبة في قوله ولا ثمن في المكين  
 ليس مما ينبغي الثمن ولم يثبت له حلف في بيت بيت في كسر مع خرقة خضراء في بيت بيت في الفرج حلفا وفي الحلف قيمة الرقبة في قوله ولا ثمن في المكين  
 مملوكا وقد قطع عن المالك عليه مع وجوب ثمن القيمة في كسر مع خرقة خضراء في بيت بيت في الفرج حلفا وفي الحلف قيمة الرقبة في قوله ولا ثمن في المكين  
 الرقبة ولم يثبت حتى لو كان مما ينبغي الثمن فلا شيء فيه ولو لم يثبت الرقبة لولا ان كونه مما ينبغي الثمن في قوله ولا ثمن في المكين  
 الايات يثبت الا ان مواعاة في كل شيء معتدلة فانما رقيم مقام الايات والايات يثبت للمالك في بطلان حلفه  
 الحوم وان كان مما لا ينبغي الثمن في ان يثبت الرقبة في كسر مع خرقة خضراء في بيت بيت في الفرج حلفا وفي الحلف قيمة الرقبة في قوله ولا ثمن في المكين  
 من هذا ان الايات اربعة ولا قيمة الا في قسم واحد وعلم ايضا ان الرقبة بعد الايات في قوله ولا ثمن في المكين  
 احكم على هذه كذا وان الرقبة بعد الايات في قوله ولا ثمن في المكين في قوله ولا ثمن في المكين  
 فتلك القيمة واجبة مع ان يجب قيمة اخرى بل لتفصيل هذا المعنى وانما لا يجب لغيره سبب يقتضي حرم الحوم للصوم في الايات  
 اي للصوم في ذبح صيد الحوم وحلبه وقطع حيث يتبعه وشي غير مملوك ولا ثمن في المكين لاما حلف اي يجب بنصف ريشه  
 او جواز صدقة وان قلت ولا شيء يقتضي حلف وحده وعقوب حلفه وقطع في قوله ولا ثمن في المكين

[illegible]



[illegible]

هذا هو الكتاب الذي كتبه  
عليه السلام في سنة الف و  
الست مائة من الهجرة النبوية

والتعبد لله تعالى في كل وقت ومكان  
والإيمان بالله تعالى واليوم الآخر  
والعمل الصالحات والعبادات  
التي هي ركن الدين وأساسه

والمعجزة والعبادة  
فلا تتركها ولا تجوز عليك  
ولا تنزل عنك عليها







اعلم ان بنت نسك التي اراد ان يكون منسبها <sup>بأنه لا يكون</sup> وقد لا يكون وهذا يختلف بعلم الجته وصنفه اما قيل ان  
ينبغي نسك نسكين وانما قيلت بمسبته <sup>بأنه لا يكون</sup> وجميع بين الاختين كما هو عند ولو من باين ووطئ علي  
عينين ومن لم يبين لهما فرضت لهما <sup>بأنه لا يكون</sup> الاخرى عبدا لا تختص مندا وتزوج  
ايتهم فرضت وكذا لم يحداهم الاخرى ووطئ عليهما وكذا لو طئها نكاحا وعلى لانها فان نكحها وطئها لا يبطأ  
واحدة حتى تزوج الاخرى اي كوز لم يحداهم في نكاح رجل او في غيره ولو من طلاق باين تزوج نكاح امرأته  
ايتهم فرضت وكذا لم يحداهم الاخرى وايضا تزوج وطئ عند امرأته بلكن عيني في تزوج وطئ الاخرى نكاحا ولو  
يدين لكان تزوج نكاحا حتى اذا نكحها لا يبطأ واحدة حتى تزوج احداهما عليه وهذا معنى ما قال فان تزوج  
أخت أمه وطئها لم يبطأ واحدة حتى تزوج احداهما <sup>عليه</sup> اما بانه الملك عن ملكها او بعضها او بالزوج وان  
تزوجها بعد ذلك ونسي الاولى <sup>بأنه لا يكون</sup> وانما لان النكاح الاخير طلق غير موجب للمهر والطلاق الاول  
صحيح وقد قارن الاول قبل لو طئ فيجب نصف المهر ولا يدرى لمن يوفى نصف مته وانما قال في  
حتى لو تزوجها بعد واحد بطل نكاحها فلا يجب شي من المهر لا بين امرأته وبنت زوجها لانها  
لان بنت الزوج لو فرضت وكذا لان ابن الزوج ولو طئ امرأته الاخرى ان فرضت وكذا لان  
عليه تلك امرأته وصح نكاح الكتابية والصابية العتقة بنتي العتق كذا في الكتاب لانها علم  
ان نكاح الصابية عندنا حنيفه نعم لا عندنا فقبيل هذا الخلاف بناء على ان الصابية نكاحها صحيح  
لا عندنا فقبيل هذا الخلاف بناء على ان الصابية نكاحها صحيح نعم ان الصابية من اشد كسب فان كان  
كذلك يجوز نكاح الصابية وما زعمنا من تعدد الكوكب والكتاب لهم فلو كان كذلك لا يجب نكاحهم عطف  
على نكاح الكتابية قوله ونكاح المحرم والمحرمة والامة المسكينة والكتيبة وفيه خلاف انما ضمي مع بناء على  
ان التخصيص بالوصف يوجب نفي الحكم عما عدله عندنا فلو لم يميز بين الصابية والعتقة لكانت نكاحها  
نكاح الكتابية عنده ولو مع طول النكاح العتقة على نكاحها بان يكون له مهر نسك ونفقتها وفيه خلاف  
انما ضمي مع بناء على ان التعيين بالشرط يوجب لعدم عندنا الشرط فلو لم يميز بين الصابية والعتقة لكانت نكاحها  
قوله على انه لو كان له طول النكاح لم يجوز نكاح الامة اما عندنا فهو ساكت عن هذا الحكم فنبه على انه لو كان  
على النكاح على الكل الاصل والفرع الامة الكتابية والنكاح على الامة واربع من حواير واما فقطه بعد  
نصفه ونكح من زني والطلاق حتى نصفه وموطئته بعد ان يحداهم في نكاح امرأته وطئها حنيفه ولا يجب  
على الزوج الاستبراء وكذا نكاح من وطئها رجل بالزني ولا يجب على الزوج الاستبراء ومن ضمت إلى تزوج  
اي تزوج امرأته بعد واحد واحد <sup>لهم</sup> حتى تم عليه صح نكاح الاخرى لان نكاح ائمه وسعدت ونكح  
لهم

دکتر

وطنها ملطاع

و اما وطن احديهما  
بلکن عین ع

فوق بیند و بینها

ملاک بطول الحی نام

[illegible][illegible]



هذا هو الأصل في العلم...  
فإن العلم هو معرفة الشيء بحقيقته...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...

بأنه لا يتغير بغير العلم...  
فإن العلم هو معرفة الشيء بحقيقته...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...

هذا هو الأصل في العلم...  
فإن العلم هو معرفة الشيء بحقيقته...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...

هذا هو الأصل في العلم...  
فإن العلم هو معرفة الشيء بحقيقته...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...

بأنه لا يتغير بغير العلم...  
فإن العلم هو معرفة الشيء بحقيقته...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...

هذا هو الأصل في العلم...  
فإن العلم هو معرفة الشيء بحقيقته...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...  
والعلم لا يتغير بغير العلم...



[illegible]

This image shows a page from a handwritten manuscript in Arabic script. The text is written in a dense, cursive style, typical of older Arabic manuscripts. The paper is aged and yellowed, with visible creases and some discoloration. The text is arranged in horizontal lines, with some lines being more prominent than others. There are several large, bold letters at the beginning of some lines, possibly indicating the start of a new section or chapter. The overall appearance is that of a well-preserved but aged historical document.

وأعلم ان المولى باخلاقه اجتمع بها بحيث لا يكون معها عاقل لا يطعم عليها ارضيها انهما لا يطعم عليها  
 ولا يطعم ويؤمن الزوج عاقل بانها لم تخلق بجنون وعين الوصي الوصي ففرض في الاصل ونزل في رواية  
 ومع ادنى اشارة المتعنة لا يملكها الا لصوم كالمصوم فرضا وفعل لا يكون له الحق في صحة مع الصفاق الموقوف  
 كما في الصوم الموقوف ويكون صحة مع صفاق النفل كما في الصوم النفل والعقد يجب في النفل احتياطا  
 اي في جميع عاقل من اقام الحق ولو لم يوجد فيه مانع كما هو في نفي ولو لم يوجد وجب المتعنة لطلقة لم  
 توطأ ولم يسم لها غير وجب لمن سواها الا لمن سميها وطلقت قبل وطأ المطلقة في اربع مطلق لم توطأ  
 ولم يسم لها غير يجب لها المتعنة ومطلقة قد وطئت ولم يسم لها غير ومطلقة قد وطئت وسميها غير فانما يجب  
 لها المتعنة فانما صدق ان ازا وطئها سميها المتعنة ولو سميها غير فوالا لانه اذ وطئها بالطلاق بعد سميها  
 اليه المطلق عليه وتوابعه فيجب ان يعطيه سميها لا يعطى الواجب وهو المسمى في صورة التسمية  
 وهو المسمى في صورة عدم التسمية وان لم يطأه في صورة التسمية باثر نصف المسمى من غير تسليم البضع  
 فلا يسميها شيئا ولو في صورة عدم التسمية يجب المتعنة لانها لم تأخذ شيئا ولو كانت البضعة لا ينفك عن المال  
 وان قبضت الفاسمي ثم وطئت لم يسميها وطئت قبل وطئ رجب نصفه لانها قبضت تمام المسمى ولم يجب لها النصف  
 في النصف والآلاف الذي ومبته ثم يقضي انه الف المسمى لان الراسم والفرق لا يتغير في الموقوف  
 وان لم يقبضه او قبضت نصفه ثم وسبت المطل او ما قبله او وسبت من المسمى قبضت او بعد لا  
 اي لا يرجع عليها بقى وصور على ان انها لم تقبض شيئا ثم وسبت المطل في خطبة عن وقت الزوج ثم طلقت  
 قبل وطئ فلا يسمي عليها لان حكم الطلاق قبل الزوج ان يسميها نصف المسمى وقد حصل بل زيادة والمائة  
 لم تأخذ شيئا لوقته اليه بخلاف المثل الا في مسمى التي قبضت المسمى ثم ومبته وطئت قبل وطئ وان قبضت  
 نصف مسمى وسبت المطل او وسبت الباقي ثم طلقت قبل وطئ فانه لا يسمي عليها بما ذكرنا ولو كان الموقوف  
 قبضته ثم ومبته لم او لم تقبضه خطبة عن وقت ثم طلقت قبل وطئ فلا يسمي عليها وان في صورة القبض  
 فذلك لانها وسبت المسمى فان قبض قبض المسمى لان العرض متعينة بخلاف المثل الا في فان الدار مع  
 غير متعينة وان كان باق على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها لو باق ان اقام بها وبالفين ان اخبرها  
 فان وفي اي في نكحها على ان لا يخرجها ولا يزوج عليها واقام اي في نكحها باق ان اقام وبالفين ان  
 اخبرها فله ان لا يخرجها منها عند اي حينه ثم فعند الشرط الاول صحيح دون الثاني وعند  
 الشرط الثاني صحيح وعند الشرط واحد من فاسد لكن في الثاني لا يملك على الفين ولا ينفك عن الف الموقوف  
 بالثاني المثل ان نية ومي قوله باق ان اقام بها وبالفين ان اخبرها فانه ان اخبرها يجب من المثل لكن ان كان

و مطلقه تم توطأ و قد بقي لها  
مروفا التي استجبت لها الملقه م







باب نکاح الرقيق والكافر

والله اعلم  
بما فيه  
الصلوة والسلام

وطني مملوكة ولا جنة ولا لانه ولا في مملوكة لاب واجد كلاب بعد موته فيدري بعد موت الاب في ارجاء المذکور

...الملك ...



اي تخم

لان الطفل ينجح خير الابوين دينا وفي اسلام زوج الجوسية او امراة الكافرا حتى يحلوا  
 اي سوا كان مجوسيا او كتابيا يعرض لاسلام على الآخر فان اسلم فله ولا فرق وهو الذي  
 طلاق لوانه لا كوابت لان الطلاق لا يكون من النساء ولا مهرها اي في اياها الا الموطنة  
 اما في صورة ابا الزوج فان كانت موطنة فكل المهر وان لم يكن فنصفه لان التفرق هنا طلاق  
 قبل الدخول لو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج الجوسية او امراة الكافرا وبين حتى يضمن  
 ثلثا قبل اسلامه الاخر ولو اسلم زوج الكتابية فله وبين بتبنيها لباي  
 فلو خرج احدهما الياسملا او اخرج مسييا بابت وان سبيامكالا ومن هاجرت الياسبات  
 بلاعت الا الحامل وان تداك كل منها فصح عاجل لم الموطنة كل معها ولغيرها نصفه  
 ارتد ولا شيء لو ارتدت وبقي الصالح ان ارتد ما كان اسلم ما كان اسلم احدهما قبل  
 باب القسم تلج العدة فيه والبر واليتيم والجديعة والعنيفة والمسلمة والكتابية سواء وللمنة  
 والمكاتب فام الولد والمدبرة نصف الحقة ولا قسم في السفير يسافرن من شاء والقرعة اولى  
 وان تركت قسمها لضرتها صح وان دعت **كتاب الرضا** ثبت نصه في حين  
 ونصف لا بعد امومة الرضعة للرضع وابق زوج مرضعة لبنها منه لو اي الرضع  
 فالحو لان ونصف في قول الحنفية ربع واما عند غيره فمذته حلال وعند الشافعي  
 ثبت خمس مصات فيجزم منه ما يحرم من النسب الا ام اخته وابنة فان ام الاخت فلاخ  
 من النسب هي الام وموطنة الاب وكل حقة حرام ولا كذلك من الرضا وهي شاملة  
 لثلاث صور الام رضاعا للاخت او الاخ نسبيا والام نسبيا للاخت او الاخ رضاعا  
 والام رضاعا للاخت او الاخ رضاعا فان قيل قول الام اخته ان اريد بالام الام رضاعا  
 وبالاخت الاخت رضاعا لا يشمل ما اذا كان احدهما فقط بطريق الرضا ولا اريد  
 بل الام نسبيا وبالاخت الاخت رضاعا او بالعكس لا يشمل الصورتين الاخريتين قلنا  
 المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضا اعلم من ان يكون احدهما فقط او كل منهما  
 اخت لابن من النسب اما البنت واما ربيبة فانيها كانت فتدو طنت امها ولا كذلك  
 من الرضا وجدة ابنة صبيته الاب نسبيا ام موطنة ولا كذلك من الرضا وام  
 عمه وعمته وام خاله وخالته اعلم ان ام هؤلاء موطنة لجد الصبي او الناسد ولا  
 كذلك من الرضا ولا تنس الصور الثلاث فجميع ما ذكر للرجل اي هذه النساء المذكورة للخم  
 للرجل ان كانت من الرضا

وكتابي ان كان بين مجوسي وكتابي لان الطفل ينجح خير الابوين دينا وفي اسلام زوج الجوسية او امراة الكافرا حتى يحلوا  
 اي سوا كان مجوسيا او كتابيا يعرض لاسلام على الآخر فان اسلم فله ولا فرق وهو الذي  
 طلاق لوانه لا كوابت لان الطلاق لا يكون من النساء ولا مهرها اي في اياها الا الموطنة  
 اما في صورة ابا الزوج فان كانت موطنة فكل المهر وان لم يكن فنصفه لان التفرق هنا طلاق  
 قبل الدخول لو كان ذلك في دارهم اي اسلام زوج الجوسية او امراة الكافرا وبين حتى يضمن  
 ثلثا قبل اسلامه الاخر ولو اسلم زوج الكتابية فله وبين بتبنيها لباي  
 فلو خرج احدهما الياسملا او اخرج مسييا بابت وان سبيامكالا ومن هاجرت الياسبات  
 بلاعت الا الحامل وان تداك كل منها فصح عاجل لم الموطنة كل معها ولغيرها نصفه  
 ارتد ولا شيء لو ارتدت وبقي الصالح ان ارتد ما كان اسلم ما كان اسلم احدهما قبل  
 باب القسم تلج العدة فيه والبر واليتيم والجديعة والعنيفة والمسلمة والكتابية سواء وللمنة  
 والمكاتب فام الولد والمدبرة نصف الحقة ولا قسم في السفير يسافرن من شاء والقرعة اولى  
 وان تركت قسمها لضرتها صح وان دعت **كتاب الرضا** ثبت نصه في حين  
 ونصف لا بعد امومة الرضعة للرضع وابق زوج مرضعة لبنها منه لو اي الرضع  
 فالحو لان ونصف في قول الحنفية ربع واما عند غيره فمذته حلال وعند الشافعي  
 ثبت خمس مصات فيجزم منه ما يحرم من النسب الا ام اخته وابنة فان ام الاخت فلاخ  
 من النسب هي الام وموطنة الاب وكل حقة حرام ولا كذلك من الرضا وهي شاملة  
 لثلاث صور الام رضاعا للاخت او الاخ نسبيا والام نسبيا للاخت او الاخ رضاعا  
 والام رضاعا للاخت او الاخ رضاعا فان قيل قول الام اخته ان اريد بالام الام رضاعا  
 وبالاخت الاخت رضاعا لا يشمل ما اذا كان احدهما فقط بطريق الرضا ولا اريد  
 بل الام نسبيا وبالاخت الاخت رضاعا او بالعكس لا يشمل الصورتين الاخريتين قلنا  
 المراد ما اذا كانت احدهما بطريق الرضا اعلم من ان يكون احدهما فقط او كل منهما  
 اخت لابن من النسب اما البنت واما ربيبة فانيها كانت فتدو طنت امها ولا كذلك  
 من الرضا وجدة ابنة صبيته الاب نسبيا ام موطنة ولا كذلك من الرضا وام  
 عمه وعمته وام خاله وخالته اعلم ان ام هؤلاء موطنة لجد الصبي او الناسد ولا  
 كذلك من الرضا ولا تنس الصور الثلاث فجميع ما ذكر للرجل اي هذه النساء المذكورة للخم  
 للرجل ان كانت من الرضا



مواها ابن المرأة لها ما اي لعدم اخوابن المرأة اذا كان من الرضايع واعلم ان هذا المذكور  
 لانه ~~دكر~~ الام لاخ ولما كانت المرأة ام اخ الرجل كان الرجل اخا ابن تلك المرأة وبارة  
 المختص كانت كذلك فيجوز منه ما حرم من النسب الا انه اولاد اصوله واخذ ابنه وجدته  
 فاولاد اصوله لاخ ولا اخوت والعمة والحالة فام قوله لا يحرم من النسب الا ان  
 ثم غيرت العبارة الى هذا في ما بين قوسين ~~فانما حرم من النسب~~ <sup>اي حرم</sup> ~~فانما حرم من النسب~~ <sup>اي حرم</sup> ~~فانما حرم من النسب~~  
 تحرم الرضعة وزوجها على الرضيع وتحرم قومه على الرضيع كما في النسب تحرم فرج الرضيع  
 على الرضعة وزوجها وتحرم زوج الرضيع على الرضعة وزوجها اي الرضيع ان كان ذكرا  
 تحرم زوجته على رضيعه وان كان الرضيع انثى تحرم زوجها على رضيعها وضابطه  
 في هذا الفارس من ان جانب شيرده ههه خوئين وزوجان شيرخوره زوجان فرج وتخل  
 اخت اخيه رضاعا كما تخلص نسبا كما في الاب له اخت من امه تخلص له اخيه من ابيه  
 ورضعا كذلك واخذ لا يشار بالبر بشاة حكم خلط لبنها بما اود واء او لبن اخي  
 او شاة بالقلبة وبطعام الحل اي حكم خلط لبنها بطعام الحل في لبس رجل اي اذا الرجل لبس  
 فشربه صبي لا يتعلق به حرمة الرضايع واختقان صبي يلبنها وحرم بلبن البكر والميتة وان  
 ارضعت ضرثها رضيعا حرمتا ان ارضعت امرأة ضرثها حال كون الضرث رضيعا  
 حرم متاع الزوج ولا مهر للبكر ان لم تنوطا والرضيعة ورجع به على الرضعة ارقص  
 النساء والا فلا وحجته رجلان او رجل وامرأتان **كتاب الطلاق** احسنه طلاقه فقط  
 وطهره لا وطى وحسنه وهو السنن طلاقه لغير الموطوءة وكوفي حيز والموطوءة تفرق الثلاث  
 في الطهار لا وطى فيها فمن الحيض واشهر في الابسة والصغيرة والحامل فقله واشهر عطف  
 على اطهار وحل طلاقهن عقيب الطوى وبدعيته ثلث او ثنتين مرة او مرتين في  
 وطهر لا رجعة فيه او واحدة في طهر وطئت او حيض موطوءة وتجب رجعتها في الاصح  
 وعند بعض مشايخنا يستوي علم ان الطلاق اقبض المباح فلا بد ان يكون بقدر الضرورة  
 فاحسنه واحدة في طهر لا وطى فيه اما الواحدة فلاها اقل واما في الطهر فلا بد ان يكون  
 في الحيض يمكن ان يكون تنفرد الطبع لا لاجل المصلحة واما عدم الطوى فلا يكون شبهة  
 العلوق فاذا اظهرت طلقها ان شاء وان قال الموطوءة انت طالق ثلثا السنة بلائنة  
 يقع عندك طهر طلاقه لان الطلاق السنن هذا وان نوى الحكم الساعة صحت اي انسية حتى يقع

البيت

حتى يقع الثلث في الحال خلا فالزفر لانه يدعى وهو صفة السنن وعندنا الثلث سنن يقع  
 اي وفقد ما مذهب اهل السنة وعند الروافض لا يقع تمسكا بقوله تعالى الطلاق مرتان  
 فالثلث لا يقع الا في ثلث مرات ويقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حرا وعبد ولو سكران او طامع  
 او مكدر او اخر من ياتى به معصية اي ولو كان الرقيق سكران خلا فالشافعي لا يطلاق صبي  
 ومجنون ونائم وسيد على زوجة عبده وطلاق الحرة والامة ثلثة وثنتان اي طلاق الحرة ثلثة  
 وطلاق الامة اثنتان ولو زوجهما خلا فها فان اعتبار الطلاق عندنا بالنساء وعند الشافعي رجم  
 بالرجال فاذا كان زوج الامة حرا فالطلاق والطلاق عندنا اثنتان وعندك ثلثة فان زوج  
 عبدا فالطلاق عندنا ثلثة وعندك اثنتان **كتاب ايقاع الطلاق** ما استعمل فيه دون غيره  
 مثل انت طالق ومطلقة وطلقك ويقع لها واحدة رجعية وان نوى ضدها اي ضد الواحدة الرجعية وهو  
 الواحدة البائنة او اكثر من الواحدة ولفظ المختصر ويقع لها رجعية ابدا اي سواء لم ينو او نوى واحدة  
 رجعية او بائنة او اكثر من الواحدة ولم ينو تبا وذا انت الطلاق وانت طالق الطلاق او انت  
 طالق طلاقا يقع واحدة رجعية ان لم ينو شيئا او نوى واحدة او ثنتين وان نوى ثلثا فثلث  
 هذا في الحرة واما في الامة فثنتان منزلة الثلاث في الحرة وقد ذكر في اصول الفقه ان لفظ المصد  
 واحد لا يدل على العدد فالثلاث واحدا اعتباري من حيث انه مجموع يقع بيته وان لم ينو  
 يقع الواحد الحقيقي اما الاثنتان في الحرة فعدد محض لا دلالة للفظ الفرد عليه وبإضافة الطلاق الى كل  
 او الى ما يعين به عن كل كانت طالق او رأسك او رقبتيك او عتقتك او زوجتيك او بذك  
 او جسديك او وجهك او فرجك او اي جزء من اعضاءك او ثلثك يقع واليدها  
 او رجلك الا وكذا الظهر والبطن وهو لا يظهر لانه لا يعين لها عرا كالحمل وعند البعض  
 ونصف طلاقه او ثلثها او من واحدة الى ثنتين او ما بين واحدة والثنتين واحدة فقولك واحدة  
 مبتدأ وخبر بنصف طلاقه وفي من واحدة الى ثلاث او ما بين واحدة الى ثلاث ثنتين وثلاثة  
 انصاف وطلاقه ثلثان وقيل ثلاث وجه الاول ان ثلاثة انصاف طلاقه ونصفا فيتم كامل النصف  
 فحصل طلاقا ووجه الثاني ان كل نصف يتم كامل فحصل ثلاث وفي انت طالق واحدة في ثنتين  
 واحدة نوى الضرب او لا قالوا لا عمل الضرب في ثلثين لاجزا ولا في زيادة المضروب وان  
 نوى واحدة وثنتين فثلاث وفي غير الموطوءة واحدة مثل واحدة وثنتين اي اذا قال الموطوءة  
 انت طالق واحدة في ثنتين يقع واحدة كما اذا قال الموطوءة انت طالق واحدة وثنتين يقع واحدة وان نوى

فيصح

انما انصاف وثلثين

انما انصاف وثلثين

انما انصاف وثلثين



وان نوع من شئين قلنا وفي شئين في شئين ونرى الضرب شتان وفي هذا الى انما واجهة  
تجعية ولحق الطلاق في مكة او مكة او الدار اي اذا قال انت طالق مكة او في مكة او الدار  
فهو تجيز وعلق في اذا دخلت مكة او في الدار ويقع عند الفجر وانت طالق غدا او في  
ويصح بية العصر في النافق طافه اذا قال انت طالق غدا يقتضي ان يكون موصوفاً بالطلاق  
في كل العدا يقع عند الفجر ولا يصح بية العصور كما اذا قال صحت السنة بيد علي تمام كمل خلاف  
صحت في السنة وفي قوله انت طالق غدا يقتضي وقوع الطلاق في جزء من النهار وليس جزء منه اول  
من الجزء الاخر فيقع عند الفجر لئلا يلزم الترجيح من غير مرجح اما اذا نوى جزء معيناً حتى يتيقن  
وعند اولها في اليوم غدا او يوم الغد عند اليوم اي ان قال انت طالق اليوم غدا يقع في اليوم  
وان قال انت طالق غدا اليوم يقع في الغد وانما انت طالق قبل ان تزوجك وانت طالق اس  
من نكحها اليوم ويقع الآن فيمن نكح قبل الاسراء ان قال انت طالق اسرا لمرة نكح قبل  
الاسرا يقع في الحال اذا قد قبله على الايقاع في الزمان الماضي وقات كذا ما لم يطلق او متى لم يطلق  
او تنال المطلق وسكت يقع حالاً وفي ان لم يطلق في آخر عمره واذا ما بلا بية مثل ان عند ان خفي  
وعندها كمتي ومع بية الوقت والشروط فليست به وهذا بناء على ان اذا عند ان خفي  
مشتركة بين الطرفين والشروط وعندها حقيقة في الطرفين وتبقى الشروط بطريق المجاز فقط  
اذا لم يطلق يكون بمعنى متى لم يطلق كما اذا قال طلق نفسك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت  
وعند ان خفي مع لما كان مشتركاً بين العنيين ففي قوله اذا لم يطلق ان كان بمعنى متى يقع  
في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وانما  
مسئلة المشيئة فان الطلاق تعلق بمشيئتها فان كان اذا بمعنى ان انقطع تعلقها بانقضاء  
المجلس وان كان بمعنى متى لا ينقطع فلا ينقطع بالشك وفي ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة اي اذا  
قال انت طالق ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة وهو قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق فلما  
ما لم يطلق انت طالق يقع واحدة في اليوم للنهار مع فعل مبتدئ وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد  
فعند وجود الشرط لئلا لا يتخير امر اي يبدى يوم يقدم ويبدى وتطلق في يوم تزوجك فانت طالق اعلم  
ان اليوم اذا قرنت بفعل مبتدئ يراى به النهار واذا قرنت بفعل غير مبتدئ يراى به الوقت وذلك  
لان خبر الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معياراً له كقولنا صحت السنة خلاف قولنا صحت  
في السنة فان كان الفعل مبتدئاً كالاس باليد كان المعيار مبتدئاً غير آد باليوم النهار ههنا وان كان

وان كان

الطلاق او مبتدئاً لم يطلقك وكنت معك حالاً وفي ان لم يطلقك اي في واذا واذا بلا بية مثل ان عند ان خفي  
وعندها كمتي ومع بية الوقت والشروط فليست به وهذا بناء على ان اذا عند ان خفي  
مشتركة بين الطرفين والشروط وعندها حقيقة في الطرفين وتبقى الشروط بطريق المجاز فقط  
اذا لم يطلق يكون بمعنى متى لم يطلق كما اذا قال طلق نفسك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت  
وعند ان خفي مع لما كان مشتركاً بين العنيين ففي قوله اذا لم يطلق ان كان بمعنى متى يقع  
في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وانما  
مسئلة المشيئة فان الطلاق تعلق بمشيئتها فان كان اذا بمعنى ان انقطع تعلقها بانقضاء  
المجلس وان كان بمعنى متى لا ينقطع فلا ينقطع بالشك وفي ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة اي اذا  
قال انت طالق ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة وهو قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق فلما  
ما لم يطلق انت طالق يقع واحدة في اليوم للنهار مع فعل مبتدئ وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد  
فعند وجود الشرط لئلا لا يتخير امر اي يبدى يوم يقدم ويبدى وتطلق في يوم تزوجك فانت طالق اعلم  
ان اليوم اذا قرنت بفعل مبتدئ يراى به النهار واذا قرنت بفعل غير مبتدئ يراى به الوقت وذلك  
لان خبر الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معياراً له كقولنا صحت السنة خلاف قولنا صحت  
في السنة فان كان الفعل مبتدئاً كالاس باليد كان المعيار مبتدئاً غير آد باليوم النهار ههنا وان كان

الطلاق او مبتدئاً لم يطلقك وكنت معك حالاً وفي ان لم يطلقك اي في واذا واذا بلا بية مثل ان عند ان خفي  
وعندها كمتي ومع بية الوقت والشروط فليست به وهذا بناء على ان اذا عند ان خفي  
مشتركة بين الطرفين والشروط وعندها حقيقة في الطرفين وتبقى الشروط بطريق المجاز فقط  
اذا لم يطلق يكون بمعنى متى لم يطلق كما اذا قال طلق نفسك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت  
وعند ان خفي مع لما كان مشتركاً بين العنيين ففي قوله اذا لم يطلق ان كان بمعنى متى يقع  
في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وانما  
مسئلة المشيئة فان الطلاق تعلق بمشيئتها فان كان اذا بمعنى ان انقطع تعلقها بانقضاء  
المجلس وان كان بمعنى متى لا ينقطع فلا ينقطع بالشك وفي ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة اي اذا  
قال انت طالق ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة وهو قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق فلما  
ما لم يطلق انت طالق يقع واحدة في اليوم للنهار مع فعل مبتدئ وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد  
فعند وجود الشرط لئلا لا يتخير امر اي يبدى يوم يقدم ويبدى وتطلق في يوم تزوجك فانت طالق اعلم  
ان اليوم اذا قرنت بفعل مبتدئ يراى به النهار واذا قرنت بفعل غير مبتدئ يراى به الوقت وذلك  
لان خبر الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معياراً له كقولنا صحت السنة خلاف قولنا صحت  
في السنة فان كان الفعل مبتدئاً كالاس باليد كان المعيار مبتدئاً غير آد باليوم النهار ههنا وان كان

الطلاق او مبتدئاً لم يطلقك وكنت معك حالاً وفي ان لم يطلقك اي في واذا واذا بلا بية مثل ان عند ان خفي  
وعندها كمتي ومع بية الوقت والشروط فليست به وهذا بناء على ان اذا عند ان خفي  
مشتركة بين الطرفين والشروط وعندها حقيقة في الطرفين وتبقى الشروط بطريق المجاز فقط  
اذا لم يطلق يكون بمعنى متى لم يطلق كما اذا قال طلق نفسك اذا شئت فانه بمعنى متى شئت  
وعند ان خفي مع لما كان مشتركاً بين العنيين ففي قوله اذا لم يطلق ان كان بمعنى متى يقع  
في الحال وان كان بمعنى ان يقع في آخر العمر فوقع الشك في وقوعه في الحال فلا يقع بالشك وانما  
مسئلة المشيئة فان الطلاق تعلق بمشيئتها فان كان اذا بمعنى ان انقطع تعلقها بانقضاء  
المجلس وان كان بمعنى متى لا ينقطع فلا ينقطع بالشك وفي ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة اي اذا  
قال انت طالق ما لم يطلق انت طالق بالاحيرة وهو قوله انت طالق حتى لو قال انت طالق فلما  
ما لم يطلق انت طالق يقع واحدة في اليوم للنهار مع فعل مبتدئ وللوقت المطلق مع فعل لا يمتد  
فعند وجود الشرط لئلا لا يتخير امر اي يبدى يوم يقدم ويبدى وتطلق في يوم تزوجك فانت طالق اعلم  
ان اليوم اذا قرنت بفعل مبتدئ يراى به النهار واذا قرنت بفعل غير مبتدئ يراى به الوقت وذلك  
لان خبر الزمان اذا تعلق بالفعل بلا لفظ في يكون معياراً له كقولنا صحت السنة خلاف قولنا صحت  
في السنة فان كان الفعل مبتدئاً كالاس باليد كان المعيار مبتدئاً غير آد باليوم النهار ههنا وان كان



[illegible][illegible]











هذا هو الأصل في الطلاق...  
والطلاق هو ان يتردع عن الطلاق...  
والطلاق هو ان يتردع عن الطلاق...

وعلق الطهر والطلاق...  
وعلق الطهر والطلاق...  
وعلق الطهر والطلاق...

**باب الرجعة**  
وعلق الرجعة...  
وعلق الرجعة...  
وعلق الرجعة...

هذا هو الأصل في الرجعة...  
والرجعة هي ان يتردع عن الطلاق...  
والرجعة هي ان يتردع عن الطلاق...

هذا هو الأصل في الطلاق...  
والطلاق هو ان يتردع عن الطلاق...  
والطلاق هو ان يتردع عن الطلاق...

وعلق الطهر والطلاق...  
وعلق الطهر والطلاق...  
وعلق الطهر والطلاق...

**باب الرجعة**  
وعلق الرجعة...  
وعلق الرجعة...  
وعلق الرجعة...

هذا هو الأصل في الرجعة...  
والرجعة هي ان يتردع عن الطلاق...  
والرجعة هي ان يتردع عن الطلاق...



[illegible][illegible]







مدة وهو الشهر المنته الذي حارفا من فلك الجوز وفلك الثريا في وقتها يوم ما يربح يوم والرسالة الموحدة  
 اثنا عشر شهرا اقربا ومعتبرا بظلال غاية واربعين يوما وثلاثين يوما وثلاثين يوما او رمضان واثنا عشر يوما  
 منها لامة مرضه ومضاه فان لم يصل فيها فرق الفاضل بينهما ان طلبته اعطى الامة التوقيف  
 وتبين بطلان حركتها كل احدى ان طلبها وجب العدة وان اختلف اعطى بلا صورة ان اختلفا او الاختلاف  
 ابتداء لامة الناجيل وكان ثوبا او بكر اقتضت الشك فقلن ثيب طلع صبا وان لم يطلع فكل  
 اصل ولو اطلع غم اختلفا فالنفس هنا كبر وبطلانها بخلاف حيث بطل ثم كما لو اقرت فبرت بها حيث  
 اجل ثم اى لا يخلو اما ان كانت بكر اقتضت الشك فقلن ثيب فان طلع صبا كما في الاختلاف  
 قبل التاجيل وان لم يطلع في الواه وان قلن كبر فبرت ايضا وقول كما لو اقرت فان اقرت اقرت  
 زوجها بطلانها في طلب التوقيف والنفقة فتم كالعين في اى الناجيل وهو الجوز خرج مالا اى  
 الى ان يطلبها اذ لا فائدة في تاجيل بخلاف النفقة فان الوطى من موقوف ولا يخبر احد مما بعد الاخر  
 خلافا لث فيرجع في العوبل المرفوعة بالكون والبرص والبرص والغز والبرص على قدره ان كان في  
 جنون او برص فامة بالجار وان كان بالامة يمكن للزوج دفع العدة في ثيب الطلاق  
 بالعدة مدة تحيض للطلاق والنفقة كالنفقة بالبلوغ ومكافاة الزوجين الاخر وتقبلها  
 الزوج بشهوة وارتدادها مع عدم الكفاية ثلث حيض وامل افا يقول كواملا اذ اطلقها  
 في الحيض لا يحب من الحيض عن العدة كام ولما مات مولاه او اعتقها وموطوءة بشبهه كالفدية  
 اليه من امرائه وسواها في فوطتها او بنكاح فاسد كالنكاح الموقوف في الموت والفرق يتعلق بالوطى  
 بالشبهة والنكاح الكحل فالعدة فيها ثلث حيض سواء ما للزوج او وقع فرق بينهما او لم يكن لم تحيض عطف  
 على فدية الحيض الصواب وكبر او بلغت بالسن ولم تحيض ثلاثة اشهر او العدة مدة لا تحيض للصوفى  
 للطلاق والنفقة ثلاثة اشهر والووت اربعة اشهر وقول للموت عطف على قوله للطلاق والنفقة  
 معناه العدة للحرة اربعة اشهر والامة تحيض حيضتان ولمن لم تحيض او متاعها من دمها نصف الحرة  
 في العدة لامة تحيض للطلاق والنفقة حيضتان والامة لم تحيض للطلاق والنفقة في الحرة اى

نیشیا اوکانست

في الحيض لا يحسب







الخروج

باب القسب والحكماني

[illegible]







فان كان المصنف في ان يكون  
مؤلفا او مستوفيا او غير ذلك  
من هذه النسخة

This image shows a blank, aged, cream-colored page, likely an endpaper or flyleaf of a book. The paper has a slightly textured appearance with some minor discoloration and a small dark spot near the top center. The right edge of the page is rounded, and there is a faint, irregular stain near the bottom center.

بالانحاج وتلك النفقة التي يقع على هذا الوجه والطلاق الرجعي والابن والعقود بلا معصية كجنايا لغنى والبلوغ  
 والسفر في عدم الكفاية النفقة والركن في العدة وفي معتد اليها خلافاً في نوعه ولم يرد  
 فاطمة بنت قيس ولما لم يرد في المعتدة الموت والنفقة في معصية كالزنا وتعدى بن الزوج وفق معتد اليها  
 سقوط النفقة لانه لا أثر للنفقة والتمكين في النفقة لانه قد سقط قبله فلا بد من النفقة الا ان المولى يخصص  
 لثبوت ولا نفقة للمحبوس بخلاف المعتدة بن الزوج ونفقة الطفل في حق ابه انما قال في حق امه لو كان  
 غنياً فهي في حقه لا يستلزم احد النفقة ابو له ولا يثبت له احد في نفقة طفله كما لا يثبت له في نفقة ابويه  
 وعمره وليس على ارمه ارض من الله ان تعينت بان لا توجد من ترزقها والا يثبت لبن غني ولو كان غنياً  
 من ترزقه عنده الى ان لم يتعين الام ولو استجوز من نفقة من رزقها من نفقة المولى في حق البنوة  
 اعلم ان قوله والولدات يرزقن اوجه الارض على الامهات ثم قوله لا تكلف نفس الا وسعها لا نفقة  
 والدة بولدها ولا مولود له بولده اوجب دفع الرزق عن الامهات والآباء فان امتنعت الام والاب لا يضر  
 بالتمني الرزق لا لاجل لان الرزق لا ينفق الا في حق النفقة بل على انهما لا ينفق الا في حق  
 امتنعت عليه وتطقت لاجل القطع لانه ظن قد رتب في الآية بالواجب لا يوجب على ان الرزق لم يوجب  
 للمرضعة الا النفقة قال له يوعى المولود رزقه من كسبه من بلع وف من ياكل من النفقة وفي المذمومة  
 وسعدت للرجل لا نفق شي كفي الارض وكما المبثورة فكذا في رواية واما على رواية اخرى فان الزوج ولو كان  
 بالابان فلا يرعى منها المكسب ولا يملكه فصار كما بعد العدة وانما يجوز الابان بعد العدة لان النفقة عن واجبه  
 لما قبل البنت لقوله يوعى المولود والآية والارض بعد العدة والابن من غيره على الاستيفاء لارضاع ولد  
 الذي منها بعد طلقها ونفقة وعدتها والاستيفاء لارضاع ابنة الذي من غيره لو كانت استأجرت في الحائض  
 او في العدة او بعد العدة وعلى ارمه الولد الذي من الابن جيبته الا اذا طلبت زيادة لم يوجبه نفقة البنت بالغة  
 والابن رزقه على الاب خاصة به يعني انما قال هذا لان على ولاية الخص في واخص بخت ثلث على الاب  
 وثلثا على الام وهذا في المكن لها مال حتى لو كان في نفقة من مالها وعلى المولى نفقة لقطعة لا المفقود  
 اصوله الفوق بالسوية بين الابن والبنت وتعتبر فيه التوثيق والحرث لا الارث ففي من لم يثبت ولبن ابن على  
 البنت وارثه لهما وفي ولد بنت وارج على ولده وارثه لهما لبي مع ان الارث فيها بين البنت ولبن الابن  
 والارث كله للاح ولا ينفق ولد البنت لانه من ذوق الارحام ونفقة كل ذي رحم محرم صغيرا وانثى بالغة صغيرة  
 او ذكراً من اوامر على قدر الارث ويحرم عليه ويعتبر أهلية الارث لا حقيقة انما قال هذا لان نفقة مولده  
 لا ينفق لقوله يوعى المولود من ذوقه فنفق ان لا يجب له على المولى ان نفقة أهلية الارث لا

يا ايها الذين فلا تتركوا  
 ان يكون في من بعدكم  
 الارث في الحيات من ان الارث  
 ان العلم لا يترك في الارث  
 المحرم وان استعمله في الارث  
 علمه في الارث في الحيات من ان الارث  
 لا يترك في الارث في الحيات من ان الارث  
 لا يترك في الارث في الحيات من ان الارث

يا ايها الذين فلا تتركوا  
 ان يكون في من بعدكم  
 الارث في الحيات من ان الارث  
 ان العلم لا يترك في الارث  
 المحرم وان استعمله في الارث  
 علمه في الارث في الحيات من ان الارث  
 لا يترك في الارث في الحيات من ان الارث  
 لا يترك في الارث في الحيات من ان الارث

يا ايها الذين فلا تتركوا  
 ان يكون في من بعدكم  
 الارث في الحيات من ان الارث  
 ان العلم لا يترك في الارث  
 المحرم وان استعمله في الارث  
 علمه في الارث في الحيات من ان الارث  
 لا يترك في الارث في الحيات من ان الارث  
 لا يترك في الارث في الحيات من ان الارث



وفق الله تعالى

لا حقيقة وفكر لان حقيقة الارث لا تعلم الا بعد الموت في له خال وان لم يكن ان يكون ابن العم ويكون الارث له  
 فاعتبر الاقربيه مع اهلته الارث فنفعه من له اموال متفرقة على من اهلته فله ونفعه من له خال وان لم يكن  
 على الخال ولا نفعه مع الاختلاف بين الآل والزوج والاصول والنوع ثم بعد ذلك في زيادة من العادة ولا  
 على الفقير الآله والنوع ولا يعني الآله وعنه المخصص قد عني بما في من العادة وحاصلها ان النفع لا يثبت  
 على الفقير الآله والنوع ولا يثبت للنفي الآله والنوع أو على الزوج في له خال ونفعه لا يثبت له النفع على غير  
 فليس على النفي ان ينفق له خاله ولا في حكمه وباعه الاب محض ابنه لا يثبت له النفع ولا للاب ان ينفق  
 سواها اى لا يبيع الاب له خاله ولا في بيعه الخلفوات من باب الاحتفاظ بالبيع العاقلانه محض نفعه فله باع غنوه  
 في الثمن من حسن حقه ومسا النفع فيصير في له خاله في ان ينفق له بيع العاقلانه محض نفعه لا في البيع لاجل  
 الى قطع ثم الانفا في من الثمن على ان العلة لو كان هذا كما في بيع ابن لوى النفع بعينه هذا الدليل بل العلة  
 ان الاب ولاية ملك له الاب عند الحاجة في الاستيلاء ربه الابن فيكون له ولاية بيع محض الابن لبعده نفعه  
 وانما لا يبيع له ربه لان مقتضى النفع مع بقاءه ومسا الزرع وولاية الاب نظرية ولا نظرية بيع العاقلانه محض  
 ربه في محض الابن لبعده نفعه ولا النفع مع بقاءه ولا الام بيع له النفعه ومقتضى مؤخر الابن لو انفق على ابويه لا اولى  
 في الآله وان لو انفق على له عند ما لان ملك له الابن مخصوص بالاب لقوله عدم انت وما كان لا يبيع ولله ليس  
 للام ولاية النفي في له الابن واذا نفي نفعه على النفي ومقتضى قد سقطت لان نفعه مؤله انما يجب كغيره  
 الى جهة فاذا مضت المدة تحسنت الكفاية وقد نفي عن جميع الكيفية للزوجة يعني هذا اذا طالت المدة بعد  
 النفي ما اذا مضت فلا سقوط وقد نفي القصد بما دون النفي الآله في ان نفي بالاسم انما ينفق  
 النفي فاستدان ثم يبيع ربه على النفي ونفعه له على سيد وان ان يبيع والنفي وان نفي ثم يبيع

كتاب العقيق

او اعطيتك او حوّلها او خولها او مزاها او لا يلويا حوّلها في لفظ الحق في قوله  
 لا مزاها اعني فيقول بل انما هو حوّلها عن البدن وبكنا منه ان نولي ملكك في عليك ولا يبيع  
 ولا راق وانما كان لا ملك في عليك كانه لا يملك علم الملك بابيع ونحوه او بالاعتق وكذا لا يبيع في الملك  
 الى التصرف فيك والى الانتفاع به وكذا لا يبيع في عليك لا يملك في عليك في ان الملك هو لفظ الحق  
 الى التصرف والانتفاع واما لا راق في عليك في علم له الرق هو حوّلها عن شرعي يثبت في الاف ان لفظ الحق هو  
 من ائتمنه واما الملك فهو ائتمنه لشرعي بن الانسان وبين شي يكون عطفاً للتصريف فيه واما عن التصرف الغير  
 فيه في الشيء يكون عطفاً ولا يكون عطفاً لكن لا يكون عطفاً الا ان يكون عطفاً في الابد او يثبت ملكك

وقد الله تعالى

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written in a cursive style.

على الخ  
على الف  
على ال  
فليس  
سواء  
للمن سوي الفقه لم على الابن  
فانوا ان اللاب ولايته حفظوا الابن

قَالَ لَقَدْ  
الْحَيُّ قَدِ  
لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَ أَسْفَلَ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ

This detail shows a page from a manuscript with dense handwritten text in Arabic script. The text is written in black ink on aged, slightly discolored paper. There are several large, stylized letters in red ink, likely serving as section markers or initial letters. The handwriting is cursive and typical of the Ottoman period.

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وقدرته  
على كل شيء وقدرته على  
كل شيء وقدرته على كل شيء

وقد الله تعالى

[illegible]

كتاب عمق البصر

وقف المدية

وقد اذعننا

وقد اختلفت  
الاول والاث  
الحاج  
عليه

الاستنساخ من النسخ اشياء على  
الوصف كما في كلمة النسخ و

[illegible][illegible]

وقفة قبل  
 السلام على الباب الذي يخرج اليه  
 من الدنيا الى الآخرة  
 والحمد لله رب العالمين



كما لا يفتنى الابن الا في ورثته وصورته في ثوب المرأة ولا في عذر مولاي رويها في كل حال

وقال الذين لم يدخلوا  
فلان اوار غدا ضحية حتى

سماحاً وحقاً ونبينا ورحمنا ورحمتنا ورحمة الله تعالى على كل واحد منكم

1890

في الحفظ

معلوم شد

محمد

1

والنصف الذي اصابه لم يثبت شعاع فيه مما اصاب النصف الذي على الجانب الايمن الاول والثاني

07

الحمد لله الذي جعل  
العلم نوراً والهدى  
نوراً والبرهان نوراً

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
معلمًا للناس في كل شيء  
مبينًا للظلمات والنجاة  
من الضلالين

فما كان من ذلك الا ان  
الملك اذا اراد ان يفتي  
في امر من الامور  
التي هي من اختصاص  
الدين فليفتي بها  
فانما كان من ذلك  
ان الملك اذا اراد  
ان يفتي في امر من  
الامور التي هي من  
اختصاص الدين  
فليفتي بها











من اعني عن ابي مطلق بان ممت فان انا لم اكن متعني فليس  
 مني اوكنت ممتا او غير متا لان ممت الى ما في السنة وغلب ممتة قبلها فليس ممتة من اعني ممتة او ممتة  
 فليس ممتة او ممتة لان في الابدانية ان لا يكون في الاعني ممتة او ممتة هذا اربعة ممتة او ممتة  
 الابدانية فليس ممتة من الاعني ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 الاعني ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 عادة يكون ممتة في ممتة ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 في الصورة ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 سنة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 اتقيد بان ممتة في وقت من ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 ويستخدم ويستخدم والاشعة توطد وتوطد ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 الى ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 ويتم لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة  
 ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة لان ممتة او ممتة

[illegible]

ويعلم ان يكون ملكا للاب حتى وإن كان له ولدان من قبله فلهما في ذلك الملك  
ويعلم ان لا يتنازع في شيء من الملك الا بالوطى ملكا للاب فيكون الوطى ملا لافلا يجب ان يعفى من ملكه  
الوقوف في محل بعضه ملكا لغيره ولا سبب لكل الوطى في محله فيجب ان يعفى وان لم يكن ثبت في وقت ثبوت  
النسب فيثبت قبل العاوق لكن بعد ابتداء الوطى فلا يجب ثبوت الولد وان اذبحه معا فهو من غير الملك  
لأنه في من عنده يرجع الي قول القايين وموسى لم ولدكما وعلى نصف طي وتعاضا وبكر في ملكك  
ابن لان الملقى لو اخذ قبل ان او ولد منه لرب الاب احدكما كلفه في معلوم فيكون ميراث  
الابن عليهما وان اذبح ولد امة ملكا ثمة لثمة في ملكه ولد وبقية لانه وطى مضمنا على الملك  
فيكون ولده ولد الملقى وموته بنت النكاح وهو حرم لثمة لا لامة لانه لا يصح لامة ام  
ولد له لولا ملك له فيها عقيقة ان صدقة ملكا ثمة لانه ثبت النسب ان صدق على بنت وغدا لاني  
يوسف نعم لا شرط تصديق الحكماء بولاد لا يثبت نسبه الا اذا علمت بولادها لم يصدق الحكماء  
الحكماء لا يثبت النسب الا اذا علمت الحكماء بولادها  
ابن من تقوية الحكماء بولادها لا يثبت النسب الا اذا علمت الحكماء بولادها  
الا حكماء ثمة وانما فن من لان مطلقا يمين الكثر من النسب كما يمين على الفعل ما في حواقي

[illegible][illegible]

...وكانت طالق ...  
...وغيره من موالى ...  
...الملك ...



علاقہ

وقوله

[illegible]



هذا البيت من البيت الثاني  
والبيت الثاني من البيت الثالث  
والبيت الثالث من البيت الرابع  
والبيت الرابع من البيت الخامس  
والبيت الخامس من البيت السادس  
والبيت السادس من البيت السابع  
والبيت السابع من البيت الثامن  
والبيت الثامن من البيت التاسع  
والبيت التاسع من البيت العاشر  
والبيت العاشر من البيت الحادي عشر  
والبيت الحادي عشر من البيت الثاني عشر  
والبيت الثاني عشر من البيت الثالث عشر  
والبيت الثالث عشر من البيت الرابع عشر  
والبيت الرابع عشر من البيت الخامس عشر  
والبيت الخامس عشر من البيت السادس عشر  
والبيت السادس عشر من البيت السابع عشر  
والبيت السابع عشر من البيت الثامن عشر  
والبيت الثامن عشر من البيت التاسع عشر  
والبيت التاسع عشر من البيت العشرين

على الطعام والشراب وفلا يلقى عرسه بلانية وبه يفتي كلال بروي حوام ومريم بدست  
رأس يوم بروي حوام ومن نذر مطلقا في غني معلق بشرط نحو منه على صوم هذا اليوم او  
معلق بشرط يدين كاني قدم عابى فوجدوني وبالم بره كاني زينت وفي اولي يوم راضي  
انما قال هذا حتى لا يظن القول الا هو وهو وجوب الوفاء ولو اؤلفه معلق بشرط فغيب  
معنى البين وهو مطلق لكن نظامي نذر في خبري قول ان كان الشرط امر محال كاني زينت  
مثلا ينبغي ان لا ينبغي لان التي تخفيف واحرام لا يوجب التخفيف وفي وصل ان شاء الله  
حلفه بطل وانما اعلم بالصواب **باب حلف الفاعل** من حلف لا يدخل بيتا بحت  
بدخله صفة لا كعبية او مسجد او بيعة او كنيسة او ديرة او طرفة باب دار لان البيت  
موضع اعد للبيتوتة فالصفة بيت لا يندخل في هذا الموضع كاني لا يدخل دارا فدخل دارا فغيب  
حيث لا يندخل وفي هذا الدار بحت ان دخلها منه منة هو لا يندخل بيتا بحت او وقف  
على شرطه وقيل في عرقا لا يندخل في بالوقوف على الشرط كاني جعلت مسجدا او حاما  
او بيتا او ديرة او بيعة او كنيسة او ديرة او طرفة باب دار لان البيت ودخله  
منه منة هو لا يندخل بيتا بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
منه الدار فدخل منه منة بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
في لا يدخل دارا فدخل دارا فغيب في قولهم ان الوصف في الحاضر لغو لان معناه انه اذا وصف  
البيت را به بصفة نحو لا يلحق هذا البيت بغيره بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
وفي قول لا يدخل منه الدار ولا يدخل في الدار لان الوصف في الغايب لغو في اعد على لغو  
في الاخرى هذا المعنى بوجوب لا يدخل منه البيت وعدم في لا يدخل بيتا بحت  
منه منة هو لان البيتوتة وصف فيكون لغو في البيت را به فزوال اسم البيت ينبغي ان يعقب  
في البيت را به في قول لا يدخل منه الدار فدخل منه منة بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
دارا قول لفظ الدار في الدار المعنونة غالب الاستعمال وقد يطلق ايضا على المنه منة  
فاذا قيل لا يدخل دارا في الدار المعنونة لا يندخل في الدار المعنونة ولا يندخل في الدار المعنونة  
او جوب ارفق المعنونة واذا قيل لا يدخل منه الدار في الدار المعنونة لا يندخل في الدار المعنونة ولا يندخل في الدار المعنونة  
المنه منة ترجع بالاشارة فيكون لانه زال عنها اسم الدار بالكنية وان البيت فلا يطلق  
الا موضع اعد للبيتوتة فاذا دخل الدار لم يصح اطلاق البيت عليه لانه فلا يقال ان البيتوتة

البيتوتة  
ان دخلها منه منة وان بيت  
دار اخرى بحت بدخلها ايضا اما  
لو جعلت دارا او بيتا فلا يندخل

هذا البيت من البيت الثاني  
والبيت الثاني من البيت الثالث  
والبيت الثالث من البيت الرابع  
والبيت الرابع من البيت الخامس  
والبيت الخامس من البيت السادس  
والبيت السادس من البيت السابع  
والبيت السابع من البيت الثامن  
والبيت الثامن من البيت التاسع  
والبيت التاسع من البيت العاشر  
والبيت العاشر من البيت الحادي عشر  
والبيت الحادي عشر من البيت الثاني عشر  
والبيت الثاني عشر من البيت الثالث عشر  
والبيت الثالث عشر من البيت الرابع عشر  
والبيت الرابع عشر من البيت الخامس عشر  
والبيت الخامس عشر من البيت السادس عشر  
والبيت السادس عشر من البيت السابع عشر  
والبيت السابع عشر من البيت الثامن عشر  
والبيت الثامن عشر من البيت التاسع عشر  
والبيت التاسع عشر من البيت العشرين

البيتوتة وصف والوصف في البيت را به لغو لان البيت اسم جنس مع انه متق من البيتوتة  
وليس اسم صفة لاشاب ونحوه في اسم الاشياء اذا دخل في الصفات يكون الوصف لغوا لا يلحق  
هذا البيت بغيره بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
منه الدار فدخل منه منة بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
في لا يدخل دارا فدخل دارا فغيب في قولهم ان الوصف في الحاضر لغو لان معناه انه اذا وصف  
البيت را به بصفة نحو لا يلحق هذا البيت بغيره بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
وفي قول لا يدخل منه الدار ولا يدخل في الدار لان الوصف في الغايب لغو في اعد على لغو  
في الاخرى هذا المعنى بوجوب لا يدخل منه البيت وعدم في لا يدخل بيتا بحت  
منه منة هو لان البيتوتة وصف فيكون لغو في البيت را به فزوال اسم البيت ينبغي ان يعقب  
في البيت را به في قول لا يدخل منه الدار فدخل منه منة بحت لا يندخل في الدار لان البيت واسم البيت لا يدخل  
دارا قول لفظ الدار في الدار المعنونة غالب الاستعمال وقد يطلق ايضا على المنه منة  
فاذا قيل لا يدخل دارا في الدار المعنونة لا يندخل في الدار المعنونة ولا يندخل في الدار المعنونة  
او جوب ارفق المعنونة واذا قيل لا يدخل منه الدار في الدار المعنونة لا يندخل في الدار المعنونة ولا يندخل في الدار المعنونة  
المنه منة ترجع بالاشارة فيكون لانه زال عنها اسم الدار بالكنية وان البيت فلا يطلق  
الا موضع اعد للبيتوتة فاذا دخل الدار لم يصح اطلاق البيت عليه لانه فلا يقال ان البيتوتة

البيتوتة  
ان دخلها منه منة وان بيت  
دار اخرى بحت بدخلها ايضا اما  
لو جعلت دارا او بيتا فلا يندخل







لو شربت ونوى عينا لم يصدق أصلا أي نوى قبا معينا أو طعنا معينا أو شربا معينا لم يصدق قضاء  
ولا ديانة لأن المنع في مينة اللبس ولا ولا له على الثوب إلا القضاء والمقتضى لا يجوز له فلا يصح فيه  
التخصيص ولو وضع ثوبا أو طعنا أو شربا أو نوى أي صدق ديانة لا قضاء لأن اللفظ عام فنيته التخصيص  
خلاف الظاهر لا يصدق في القضاء وتصوره بالوسط صرحه كلف خلاف لا يصدق له على حلف ليشق  
ما هذا الكون اليوم في الماء فيه أو كان فثبت في يوم لا يثبت علم أن المكان الذي شرط صرحه كلف عند  
أي حنيفه يومه ومعه لو كان كلف بالهبة أو بالطلاق أو الفراق وعند أي يوسف ليس شرطه  
حلف واسم لا شربني الماء الذي في هذا الكون اليوم ولا ماء فيه أو سلف أن لم اشرب الماء الذي في هذا  
الكون اليوم فاعلم أنه طالق فلا ماء فيه لا يثبت عند أي يوسف حيث وإن حلف وكان فيه ماء فارق  
في اليوم فالحكم ما ذكره وإن طالق فلهذا في الأول قول الثاني أي لم يصدق اليوم لا يثبت فيما لم يكن في الكون  
عندهما خلاف لا يثبت وإن كان فثبت حيث لا يثبت ما ذكره لأن الكون ماء فالحكم على أي ماء ذكر  
اليوم أو لا وإن كان فيه ماء فإن ذكر اليوم فإن الذي أنا بحث عليه في البحث في الأبي من اليوم فالحكم  
لم يكن الذي منصوصه في لم يذكر اليوم فالحكم عليه إذا علمه من التظلم لكن متوهمات لأن لا  
في من عمى والي متصور عند أي من التظلم فنفذ اليقين وعند أي يوسف حيث في الموضع  
بعد معنى الوقت وفي غير الوقت بحث في الحال وفي ليصدقن السماء وليقطن فلا عالم  
بموتة انفعلي تصور التي وحلت بغيره وإن لم يعلم فلا وفيه خلاف زفر فعند لا ينفذ اليقين لكون الذي مستحلا  
عاقبة فلن هذه الأمور ممكنة في ذاتها فيكون مثلا نقضا لليقين وبحث في الحال بلا توقف إلى زمان الموت للحي  
عاقبة وانما في عالم بموتة لأنه لا محالة بعد قضاء أسد به وهو ممكن غير واقع فيصدق اليقين وبحث في  
الحال أما إذا لم يكن عالما بموتة فالحكم القتل لمتعارف ولما كان ميتا كان القتل لمتعارف عن متعارف  
كعلم الكون وقد شوي وضعها وضعتها كضيقا وقطن ملك بعد أن لست من غير كل فهو مدي فقول  
مدي وقطن مبتدأ ومدي مفعول ومعنى الذي ما يهدي إلى ملكة للتصدق وعند أي كان القطن ملكة  
يوم الحلف في كنه ونسج وليس بحث أن يهدي إلى ملكة فإن لم يكن القطن ملكة يوم الحلف لا وعام  
ومعنى على أن عام فضية وعند أي لو لم يصدق على به يعني ومن حلف لا ينام على هذا الذي في عام  
على قولهم توقف حيث لا من جعل توقف فأنشأ أي لأن القطن تبع للغير إلى الأبد أو حلف لا  
على الأرض فجلس على بساط أو حتى فوقف أن شرب يثبت لا يثبت لأنه لم يجلس على الأرض ولو طالع  
تبع لم يكن حليف لا يجلس على هذا السرد بينه وبينها لباسه حيث لا يجلس على الأرض ولو طالع  
لمن حلف لا يجلس على هذا السرد فجلس على بساط فوقف لأن الجلوس على السرد لا يثبت ويرون أن  
يجعل عليه بساطا جلوس على السرد جلوس على السرد جلوس على السرد جلوس على السرد جلوس على السرد

هذا الحذف  
أو ليقطن

فان  
الجلوس  
على السرد  
لا يثبت  
لأنه لم يجلس  
على الأرض  
ولو طالع

فان  
الجلوس  
على السرد  
لا يثبت  
لأنه لم يجلس  
على الأرض  
ولو طالع

فان الجلوس على السرد لا يكون جلوسا على فكل السرد ولا يفعل يقع على السرد ولا يفعل  
على مع العلم أن قوله لا يفعل هذا في العرفي حيث لو فعله وقوله يفعل واقع على قوله لا يفعل يكون  
لا يفعل يعني المقتضى إلى بيت الله أو إلى الكعبة بحج أو حجة وقوله أن رب ولا شيء يعني الحج أو الزمان  
الحال بيت الله أو البيت إلى الحج لم يثبت عند أي حنيفه يومه وأما عند أي يوسف ومعه يومه يعني الحج أو حجة  
أو لم يثبت الحج أو الصفاء والخوف ولا يثبت عند أي حنيفه يومه وأما عند أي يوسف ومعه يومه يعني الحج أو حجة  
مذا عند أي حنيفه يومه وإلى يوسف يومه وعند أي حنيفه يومه لأن قامت شهادتها على أي معلوم وهو لا يثبت  
بوقفه ومن ضرورة عدم الحج وبطلان شرطه لعق وقوله لا يفعل هذا في العرفي حيث لو فعله وقوله يفعل واقع على قوله لا يفعل يكون  
على الشاهد من قول الأبيات على ما بين في أصول الفقه في التي يجمع وحلت بصوم كنهية في لا يصوم  
لا يصوم يوما أو صوما حتى تم يوما فإن قلت لا يصوم السرد في يومه واللفظ إذا كان له معنى  
لغوي ومعنى السرد على المعنى السرد في الشرع فالحكم طلقه على ما دون اليوم في قوله لا يفعل  
الاصح إلى الليل في الصوم لأن صوم يوم فاقال لا يصوم يوما ولا يصوم صوما بغيره الاصح أنام  
وبكره لا يصوم إلا ما دونها ولو وضع صليو فتفع لا باقل وبولديت في أن ولدت فانت كذا وعني  
الحج في أن ولدت فهو حرم ولدت ميتا مع هذا عند أي حنيفه يومه ولا يثبت لأن أي يمين الحلف بولدت  
الميت فالحكم لا يثبت لأن ولدت ميتا مع هذا عند أي حنيفه يومه ولا يثبت لأن أي يمين الحلف بولدت  
اليوم وقوله لا يفعل هذا في العرفي حيث لو فعله وقوله يفعل واقع على قوله لا يفعل يكون  
لا يفعل يعني المقتضى إلى بيت الله أو إلى الكعبة بحج أو حجة وقوله أن رب ولا شيء يعني الحج أو الزمان  
الحال بيت الله أو البيت إلى الحج لم يثبت عند أي حنيفه يومه وأما عند أي يوسف ومعه يومه يعني الحج أو حجة  
أو لم يثبت الحج أو الصفاء والخوف ولا يثبت عند أي حنيفه يومه وأما عند أي يوسف ومعه يومه يعني الحج أو حجة  
مذا عند أي حنيفه يومه وإلى يوسف يومه وعند أي حنيفه يومه لأن قامت شهادتها على أي معلوم وهو لا يثبت  
بوقفه ومن ضرورة عدم الحج وبطلان شرطه لعق وقوله لا يفعل هذا في العرفي حيث لو فعله وقوله يفعل واقع على قوله لا يفعل يكون  
على الشاهد من قول الأبيات على ما بين في أصول الفقه في التي يجمع وحلت بصوم كنهية في لا يصوم  
لا يصوم يوما أو صوما حتى تم يوما فإن قلت لا يصوم السرد في يومه واللفظ إذا كان له معنى  
لغوي ومعنى السرد على المعنى السرد في الشرع فالحكم طلقه على ما دون اليوم في قوله لا يفعل  
الاصح إلى الليل في الصوم لأن صوم يوم فاقال لا يصوم يوما ولا يصوم صوما بغيره الاصح أنام  
وبكره لا يصوم إلا ما دونها ولو وضع صليو فتفع لا باقل وبولديت في أن ولدت فانت كذا وعني  
الحج في أن ولدت فهو حرم ولدت ميتا مع هذا عند أي حنيفه يومه ولا يثبت لأن أي يمين الحلف بولدت  
الميت فالحكم لا يثبت لأن ولدت ميتا مع هذا عند أي حنيفه يومه ولا يثبت لأن أي يمين الحلف بولدت

فان  
الجلوس  
على السرد  
لا يثبت  
لأنه لم يجلس  
على الأرض  
ولو طالع

فان  
الجلوس  
على السرد  
لا يثبت  
لأنه لم يجلس  
على الأرض  
ولو طالع



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

وہابی ابدی و دو  
نفس الہیہ از سید سرور  
میرزا محمد علی قزوینی



وقت الله تعالى

بالحى طلب والفعل لا يختص بغير الفاعل الا بالامور التي التوكيد فهذا الفاعل لا يوصل الى  
او فعل لا يقع على غير ما مل وشرب و دخول و طير لولد الفاعل فكله تحت في ان بعث بوب  
كل ان باع بوب بل لا يميز هذا نظير للدخول على العيني وبقا القوت اما نظير دخوله على فعل لا يقع  
على غير ففعله ان اكلت كل طعاما او شربت كل شرابا او رضيت ان يكون الطعام والشراب  
ممكن للحى طلب كالحى قوله ان اكلت ماكل فانها ان كان متعلقا بالاكل صورة في المعنى متعلقا بالطعام  
واما نظير لولد نحو ان غلبت كل الولد فبعد من فافترضا الملك منه على ممكن الا ان يراد بالملك  
الاختصاص ونحو كل عيسى في هذا بعد قوله على لم تحت على طاعت منى وصح بية على ما وانه فانه قال  
شذرا الكلام ارسنا لها تكون احول لونية لا يكتفى بهذا خلافا لظلال كل كلمة العموم فالصدق فضا

کتاب الجبر

**كتاب الجداول**  
 أما التقويم فمعلوم التقويم هو أما التقويم فلا بد من أن يكون التقويم هو التقويم في كل حال  
 عن مملكته كقائمة الجبال في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)  
 الأقسام عنده ما هو في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)  
 يطبقون على كل وطني في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)  
 وأما عن الكيفية فلا بد من أن يكون التقويم هو التقويم في كل حال  
 وبحسب الأقسام في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)  
 وطبقها في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)  
 ثم عطف على قولهم في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)  
 نسامح لأنه يدل على أن الأقسام في الجداول وبنيت بمشقة في الجداول في الجداول (أو ما هو مسمى)

مضى رابعة لا يبق من قبله في كل من قبله الا في السؤال عن في لانه انما يسأل عنه حتى لا  
عن النجوم وهو منقح الشهاب والافلاك وفيد يسأل عن في ايضا للاسماء في زمان الرصد  
فان يثبت ثلثه زوجه بعلك تحسب او قبلت او وطئت بسببه فان رجع قبل طعن  
او في وسطه حتى والانه وهو الخوض الى في مطلق في وطئ بنجاح صحيح وما يصفه الا  
اي وطئ في حال كونها بغيره الا ان كان في الامور التي يثبت بها الاختصاص بقوله وهو المختص  
بمنزله وفي قوله رجه في قصه حتى يوثق بغيره فهو فان (اولا او عا) او عا تو القسط

[illegible]

بذلك ما تم وبسطا بسوط لا تمنى له في المغرب التي الغلبة وهي وفيه وقيل الغلبة قال الامام والاول

لا صبح و في الاصحاح في سبط عوف على ارض بني اسرائيل الا ان لا يفرق على يد الله الا راسه و وجهه  
و فرجه فاما في كل حد بلا حد اي من غير ان يلقى على الارض و يحترق حله و يحد ان يجد الضارب  
يد فوق راسه و يحد ان يحد السوط على العقب و يحد الضرب و لا يحد نصفه و لا يحد بين الاذن

الامام منا عندنا خلافه للشافعي رحمه الله ولا ينبغي مع قيامه الا بالحق والحق هو محمد جالس ومجانز الحنفى  
لا اله الا الله بنى جلد وبنهم ولا جلد ونفى الالهيته منا عندنا وعند الشافعي رحمه الله في البكر  
بنى الجلد والنفي وهو نفى عام وبنهم هو نفى زنى ولا جلد معنى بطل وحامل زنت ثم سمى بنى  
وسمى وتكلم بعد النفاى **باب** **طوبى** **بوجهه** **كذا** **والا** **الاستهانة** **وارية** **للمعلم** **اعلم**

أن التهمة ضاكن في الفعل وفي المحل فستر عن الضمير الأول بقوله ومضى في الفعل ثبت بظن محقق

الدليل والعلامة الجارية ان على انها حكمة في وطول لغة لبويه وهي سمع وسين والتمني من  
 الحكيمة في الاربع والاعية بنت وبطلاق على حال وباعتها في لم ولد اعلم ان انقال الا  
 بني الاصول والفروع قد يؤمن ان للابن والابنة وطى جارية الاب كالحكيمة العبدية  
 على الزوجة المستغنى من قوله ووجع فافغنى الى حال خديجة رضى الله عنها وقد توفيت سنة

كون حال الزوجة ملكا للزوج ولا يحتاج للعبد الى اموال المولى (اذ ليست اهل ولا يتنفقون به مع حال  
الانثى ط بمى مما ليس مولى واحدا ومع انهم معذورون بالجهل مظنة الاعتقاد ولم يحل وظي (اما المولى  
وما كتبه المولى الى المولى فليس ينضم حل وظي المولى بونه وبقاء اثر النكاح وهو لعدم لا بعد ان  
يصح له ان يشتم عليه حل وظي المظنة (طال ذلك حاله والمظنة بالاعتقاد حال كونها اموال له

ثم استمع في القلوب الثاني من آياته بقوله وفي المحل بتمام دليل في الحجة وإثباته فلم يجدوا  
أقرب من عليه في وطى أمته ابنه ومعه الكليات والبايع لطيفة والروح الطهور قبل  
أولئك ثم الرليل الثاني في الحجة قوله ثم أنت وما لك لا تبين وقوله بعض الصلوات أن الكليات

لو جمع ولو ان ابيهم في يد البايع بحيث لو سلكت شفعي البائع وبيع وبيع للملك ولو ان ابيهم في يد البايع بحيث لو سلكت شفعي البائع وبيع وبيع للملك ولو ان ابيهم في يد البايع بحيث لو سلكت شفعي البائع وبيع وبيع للملك

[illegible][illegible]















*(Faint handwritten Arabic script)*

ط و هـ و ق و ك  
ط و هـ و ق و ك  
ط و هـ و ق و ك  
ط و هـ و ق و ك  
ط و هـ و ق و ك

١٠  
 ١١  
 ١٢  
 ١٣  
 ١٤  
 ١٥  
 ١٦  
 ١٧  
 ١٨  
 ١٩  
 ٢٠  
 ٢١  
 ٢٢  
 ٢٣  
 ٢٤  
 ٢٥  
 ٢٦  
 ٢٧  
 ٢٨  
 ٢٩  
 ٣٠  
 ٣١  
 ٣٢  
 ٣٣  
 ٣٤  
 ٣٥  
 ٣٦  
 ٣٧  
 ٣٨  
 ٣٩  
 ٤٠  
 ٤١  
 ٤٢  
 ٤٣  
 ٤٤  
 ٤٥  
 ٤٦  
 ٤٧  
 ٤٨  
 ٤٩  
 ٥٠  
 ٥١  
 ٥٢  
 ٥٣  
 ٥٤  
 ٥٥  
 ٥٦  
 ٥٧  
 ٥٨  
 ٥٩  
 ٦٠  
 ٦١  
 ٦٢  
 ٦٣  
 ٦٤  
 ٦٥  
 ٦٦  
 ٦٧  
 ٦٨  
 ٦٩  
 ٧٠  
 ٧١  
 ٧٢  
 ٧٣  
 ٧٤  
 ٧٥  
 ٧٦  
 ٧٧  
 ٧٨  
 ٧٩  
 ٨٠  
 ٨١  
 ٨٢  
 ٨٣  
 ٨٤  
 ٨٥  
 ٨٦  
 ٨٧  
 ٨٨  
 ٨٩  
 ٩٠  
 ٩١  
 ٩٢  
 ٩٣  
 ٩٤  
 ٩٥  
 ٩٦  
 ٩٧  
 ٩٨  
 ٩٩  
 ١٠٠

صفحة ١٠







Handwritten marginal notes in Arabic script at the top of the right page, including phrases like "كتاب الجهاد" and "كتاب الجهاد".

حتى قطع لاجلهم فذا عند اي ضيفه لم وعند ما سقط ضامن من قطع لاجلهم ولا يقطع بغيره من اي قطع  
بغيره بغيره ولو كان لا يقطع من شئ ما سوى في الدار ثم انما يقطع اذا بلغ المستوفى لكتاب  
السيرة وعند اي يقطع لا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
الاخذ ليس بسبب الملك وانما يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
ومثله لا يورث التوبة لاني سرق حاة مذبح فانه لا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف  
سوق وراحم او ما يقطع ونقت ومثله عند اي ضيفه لم وعند ما سقط ضامن من قطع لاجلهم ولا يقطع بغيره من اي قطع  
فصار لاني التوب فانه يقطع فلا يقطع ولا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
لا يقطع لاني التوب وان سلك فلا يقطع ولا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
اي ضيفه لم وعند اي يقطع فلا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
لا يقطع لاني التوب وان سلك فلا يقطع ولا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, including the title "كتاب الجهاد" and other related text.

كتاب الجهاد

ونصيب

فلا يقطع لاجلهم فذا عند اي ضيفه لم وعند ما سقط ضامن من قطع لاجلهم ولا يقطع بغيره من اي قطع  
بغيره بغيره ولو كان لا يقطع من شئ ما سوى في الدار ثم انما يقطع اذا بلغ المستوفى لكتاب  
السيرة وعند اي يقطع لا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
الاخذ ليس بسبب الملك وانما يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
ومثله لا يورث التوبة لاني سرق حاة مذبح فانه لا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف  
سوق وراحم او ما يقطع ونقت ومثله عند اي ضيفه لم وعند ما سقط ضامن من قطع لاجلهم ولا يقطع بغيره من اي قطع  
فصار لاني التوب فانه يقطع فلا يقطع ولا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
لا يقطع لاني التوب وان سلك فلا يقطع ولا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
اي ضيفه لم وعند اي يقطع فلا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان  
لا يقطع لاني التوب وان سلك فلا يقطع ولا يقطع لاني التوب صار ملكا للسلطان بسبب تخلف الفاسق اما ان

كتاب الجهاد  
الجهاد وهو فرضي كما يذهب اليه اي ابتداء وهو ان يبادر المسلمون لمحاربة  
الكفار وانما هم به بعض سقطه الباقي وان تركوا انكروا للحق صحت وعبدوا ما  
واعلم ومقتضى الفقه وفرضي ان الجهاد في المرأة والعبد لما اذن فانه اذا

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including the title "كتاب الجهاد" and other related text.



أجمع الكفار على نفيهم النذور بصير فرض على من كان بقرب منه وهم بعد من  
 على الجهاد واما على من ورائهم اذا بلغ الحيز بصير فرض على بلهم اذا احتج بهم  
 بان خبطه من كان بقرب منه بانهم عاجزون عن الحفاوة او بان لا يجزوا الكس  
 كما سألوا قوم الامان بصير فرض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا وهذا نظير حيلة  
 الجنان بصير فرضا على جيرانه دون من هو بعيد عن المعية فان أقام بالاقرب منه  
 او بعضهم سقط عن الكل واذا بلغ الى الأبعد ان الاقربى ضيقوا حقه فعلم الأبعد  
 ان يقع به فان تركوا الكل فكل من بلغ اليه خبره بوجه بصير آثما وكثرة الجمل مع في يديه  
 لا تجعل ما يجعل للعامل على عمله والراد ان اذا كان في بيت الحال فله ان يجعل الامام على  
 ارباب الاموال شيئا من غير طيب انفسهم يتفقون به الفرائد اما اذا لم يكن في شيء  
 فيجعل ذلك فان خوصروا اي الكفار بان حصرهم المسلمون دعوا الى الاسلام فان ابوا  
 ما اخرجت فان قبلوا عليهم بالنار وعلينهم اعلم ان لا يرد هذا الحكم على العموم حتى  
 يدعى ان يجب عليهم من العبادات وغيره ما يجب على لان الكفار كما طعنوا بالعبادات  
 عندنا واما عند من يقول بانهم كما طعنوا فالتدني وغيره ذلك سواء عند من يقول  
 لانهم بالعبادات كما ناموا المسلمين بل يرد به يجب لهم علينا ويجب لنا عليهم اذا  
 تعرضنا لدمائهم واموالهم او تعرضوا لدمائنا واموالنا ما يجب لبعضنا على بعض  
 عند التوقض وذلك لان قبل قبض الجزية كنا نتعرض لدمائهم واموالهم وكانوا  
 يتوقضون لدمائنا واموالنا فقبض الجزية ليس لالزوال هذا التوقض بوجه ذلك  
 انهم جعلوا الدليل على هذا الحكم قولا عاما بانه لو اخرجت لكانت دماؤهم ودمائنا واموالهم

كما هو السال ولا تقابل منكم لما تبغى الدعوة وتثبت على طبعه اي الدعوة اي بد  
 كيد الدعوة فان ابوا عن الجزية خوروا باليمين وخزوا لورمي ولهم مصيرهم لما تبغى  
 او شرهوا به يتهمون لا يثبتون وقطع شجره واولاد ذريته بالعدو وعلو وقبلة قال  
 في الهداية القدر الحثاني ونقص العمد ولهذا عليه الصلاة والسلام الحرب خدعة  
 فيستبطن الكس المتوقفة بهي القدر وبها ضيق الحرب فاقول ما دام فاعلم لا يحرم الحاد  
 بان يترجم ان لا يخارجه في هذا اليوم حتى امنوا فمخارجهم فيه او نذره بالحد حربه او حرقه  
 غفلوا فمخارجهم بآثاره وكذا خلافه اذا جاز بيننا وبينهم وافرقت ان الحرب  
 في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا يجوز الحاربه لان هذا مستلزم وهذه فالحاربه نقص  
 العمد وليس هذا من ضيق الحرب بل ضيق حال السلم فيكون عليه والعدو سرقة  
 من الخنم والمثلة اسم من مثل به بمثل مثلا كقتل قتيلا او قتل به ومفاه ما جعله  
 لك لا وعدة لغبره مثل قطع الاعضاء ونسب الوجه لقال مثلا بالقتل ان قطع انفه ومثله  
 العربي شئت بقوله على السلام لا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنوا وانه مثله تقيظ  
 انه فتحهم وقتل غير مكلف فيجوز ان ياتي ومقتد وامره الا طاعة او معاناهم  
 وانه قال كثر به اورا في الحرب كما في قوله فيقتله غير انية لا يقتل الاب الكافر  
 ابتداء او هو اخر زعم اذا قتل الاب قتله كذا لا يثبت دفعه الا يقتله فانه لا يثبت  
 بقتله وقوله فيقتله بالنصب اي لا يقتله غير ما فعل المضارع ينتصب بان  
 مقتد به الفاء اذا كان ما قبلها كذا لا يقتله غير ان مقتد بها النفي فينتفع ان  
 بصير عدم قتل الاب اياه سببا لقتل غير الاب اياه بان لا يخلو ويلبسه لغيره فقتله

والتفريق

عشرة















كزعمهم وبستان ما يطبخ اى الجربسون ذراعا في سبعة فركب الغدة في اى الجربسون فبضات  
 وفراخ المساحة فبضات واصبح قائم ومن الحساب الذراع اربع وعشرون اصبعاً والاصبع  
 شعيرة مضمومة بطون بعضها الى بعض ونصف الخارج عانة الطاقة ونقصان لم يطق وظيفتها ولا  
 يزاو ان اطاعت عذرا بوسر وجاز من محرم ولا فرائح لوانت طع الماء من ارضه وعلب عليها او  
 اصاب الذرع اذ ويران عطلها مالها ويبقى ان اسم المالك وسراها مسلم ولا عشرة فرائح  
 حرام اى ارض الحرام وهذا عندنا صريحنا وعلينا في محرم تكرر القسبة الخارج بخلاف الحرام  
 فان لا تكرر واعلم ان الحرام نوعان فرائح موطى وهو الوظيف المعينة التي توضع على الارض كما وضع ترض  
 ارض على سواد الواق وخارج المساحة كرم الحرام ونحوهما فالذي تكرر هو الموطى واما خارج  
 المساحة فهو تكرر كالشجر **فصل** في الحرام نوعان جنة بالرائحة فيجوز ما يقع عليه الاتفاق وجرية  
 يبتدئ الماء وضوعها ان غلب عليهم ما وضوع لا يغزو حين غلبوا او اقلها المالك ثم وضوع على كافي  
 ومجتمعة ووضوع على غلبه في خلاف الشافعي في ان لا توضع عليه عند الكسبة ثمانية واربعون  
 درهما ياقده فكل شرا بربع درهم وعلى المتوسط نصفها وعلى فقير كسب بربعها عند الشافعي في توضع  
 على كل سالم دينار الفقير الف مسوا لا على وفتح عذرا فان قدر عليه فحرم وطهرا ولا مرد ولا تقبل منهما  
 ان من لو شئ العود والمرتة الا الاسلام او السيف وعندنا في حرم بستر في مشركوا العرب ولا على كل  
 لا يخلط وجميع وامرأة وعذرا كوسفر وموداة محرم ثم ما توضع ان كان قاهرا على  
 العوا وجميع وامرأة ومملوك واعي ومن وعذرا كوسفر في حرام اكاك ما لا يوقر لا يكتب عند الشافعي  
 في اوقط بالمو والاسلام خلافا للشافعي فيهما اوبند **فصل** في الحرام نوعان جنة بالرائحة فيجوز ما يقع عليه الاتفاق وجرية  
 لها ولا يحدت بيعه وكسبه منها ولهم عادة المنهدة وميزان في حرم ومكره وسلام فلا يركب  
 ولا يعمل اسلام ونظر الكسبة في خط غلبه بنذرا لا يصح من الصوفية ثمة الذمة على كسبه وسوغه

انما عليه

انما عليه

الزكاة من البركة او كرم على كرم كذا في ميزت نسا في الطريق والحام ويعلم عا فوهم كبر استغفر لهم فبض  
 ان غلب في حرمه على موضع حرمنا او طعن بدارم وعاد كرمه الحكم بكونه بلحاظ كرم لو اسير بترق والمرد يقتل  
 ان انتزع من الجنية او نزع بسلة او قتلها او سب النبي عليه السلام وعندنا في حرمه على السلف  
 العبد يؤخذ من مال الغلبة وتغلبه نصف كذا في حرمه مولاه الجنية والحرام خلافا للرور في حرمه  
 من نصف كذا في حرمه الارض ونصف الغنم في غير ما يوجب في الزكاة كولا القريش فان يؤخذ من  
 الجنية والحرام فقول عليه السلام مولاه القوم منهم انما يجزى في حرمه الصدقة فيجعل مولاه كالمالك  
 في هذا الحكم لان الامانة ثبت بالشهادة ومحرم الجنية والحرام وما لا تغلبه وهدية ترم للامام وما اقدمه بل  
 حرم ماله كسبه وبنائه قطرة وجر القطرة ما يكون مكرها والجسرة مثل ان يذبح السند كناية على  
 والعصاة والعار ووزق المثلثة وذر اربهم ومن مات في نصف السنة حرم من العطا قاز حله فلا يملك  
 قبل النقص وسقط بالموت واصل العطا وفي زماننا النافذ الكسب والمدرس **باب** في حرمه من ارضه والبر  
 باسوة في حرمه الاسلام ونصف شجره فان ستمه حرمه ايام فان تاب عنها والاقبال ان تاب فيها  
 وان لم ينقل ومعه فيهما اى فيا الخصلة الحنة اذ وكل الامعناها وان لا وليست للاستناد  
 ان التوبة تكرر من حرمه من سبوا الاسلام او على التقل اليه وقلة قبل العرض من كذب بلا ضمان لا ينجي  
 القتل بالردة وعندنا في حرمه في حرمه ان يملك الامام ثلاثة ايام ولا يحل قتله في حرمه من ماله  
 يوقو فان حرمه اسلام عاد وان مات وقتل او حرمه بد الحرام وكلمه يعنى مدبره وام ولده وكل  
 ذين عليه فانه حرم الميت والدين المؤجل به حاله ابوت لمديون وعندنا في حرمه بقره موقوفا  
 كما كان وكسب اسلامه لورثة المسلم وكسب رقة في حرمه عندنا في حرمه وعندنا في حرمه كسب  
 الشافعي في حرمه موقوفا في حرمه كل حال من تلك اى من حال الاسلام ينقص من كسب الاسلام وهين  
 حال الرقة من كسب حاله في حرمه كذا في حرمه ووجه طلاقه واستبلاؤه فان قد انفك النكاح

٧٨







اذ في حجة او اقرانه على الباطل ككتاب كما ان رتبة العادل الباغي فان اقرانه على الباطل لا اذن اقرانه  
 ان على الباطل لا رتبة وبتة السلاح من رتبة العلم ان من اشد العقوبة كونه والا فلا **كتاب القبط**  
 وهو اجاب وان يصف صلاكم بحسب القبط وهو من الاجابة موقفة وثقة وجباية في يد المال وارتد له ولا يفرق  
 اذ في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 الذي عندنا يثبت نسبة كل القبط يكون ان لا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 من المال في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 في الاصح **كتاب القبط** على امانه ان يشهد على اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 الواجب ان اقرانه لا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 ان يشهد من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 يشهد على اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 مدة لا تطلب في الاصح قوله عرف في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 اذ في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 بل يشهد في الاصح قوله عرف في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 حرم له بحجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 فونها الى ان في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 الثامن تصديق فان جاء بها اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 لا فرق عنونة القبط بين ان يكون بريمة او غير بريمة او عند ما في الشافعي حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه

وليصح

فالتزك

فالتزك افضل مما اتفق عليها بلا اذ في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 من كالتزك ومالا منفعة له اذن بالانفاق عليها وشرط الرجوع عايتها في الاصح ان كان هو اصل والا  
 باعها وامر بحفظ غيرها انما قال في الاصح لان من رواة امره ان الامر بالانفاق يكف لولاية الرجوع  
 عا صا جها كمن للاصح ان لا يكف بل لا بد ان يشترط الرجوع والصير في قوله ان كان هو اصل يرجع الامر بالا  
 نفاق وشرط الرجوع وللنفق جملتها نفقة او نفقة النفق فان هكلت بعد سقطت اى النفقة  
 لانه اذ اقبلت نفقتها صارت كالزمن وهو مضمون بالدين وقبله اى انه هكلت قبل الجلس في النفقة فانه  
 بين مدعيها علامتها اصل الدفعة ولا يجب على حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 وينتفع بها فقير او الا تصدق اى ان لم يكن خفية تصدق ولو على اصل وخرجه وعنه **كتاب الباقي**  
 تدب فانه لمن قوى عليه ترك الضا قبل الباقي هو المملوك الذي من ماله قصد الصالح المملوك  
 الذي خالفه الطريق الى منزله من غير قصد وانما كان تركه اجبة لا يبرر من تركه فانه ماله في فانه وارث  
 الواجب من ماله فالافضل ان تصدق له ولو اقرانه لا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 وان لم يبرر باقرانه ان يشهد ان اقرانه لا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 يشهد باقرانه ان يشهد فان لم يبرر فان لم يبرر فان لم يبرر فان لم يبرر فان لم يبرر فان لم يبرر  
**كتاب النفق** غايته بذكره في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 من يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 فلا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 بقدره بيمينه من وطاه الرواية بآثاره فان في هذا القول قبل ابيهم بيمينه من فان  
 ظهر ما قبلها فانه كونه في حجة من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه  
 ماله بين من يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه ولا يفرق من اقرانه



ظاهر الحال وهو ان لا ينصف حصة لا دفع للالابيات فاذا انت المدة فهو ما انفسه حتى قبل المدة فلا يرث الوارث  
 الذي كان متا وقت فقده ثم مات بعده لان الظاهر ان كان ميتا فيصير له نصيب في وقت وفاته غير متا في الظاهر  
 لا يصلح حصة لا يرث من الغير في وقت وفاته ما وقف للمنفعة الى من يشيئ يوم موته **كتاب الشركة**  
 في خزانة شركة ملكية ان يملك اثنان عينا وكل واحد منهما مالهما شركة تنقسم بينهما الايجار القليلة وشروطها  
 عدم ما يقطعها كشرطه راجع شرا من الربح كما هو فان هذا يقطع لانها لا يتبع بعد هذه الدائم المستقر  
 زحم في شركة في اربعة اوجه فاولها في كونها متساوية ولا تفرق اوقافها المتساوية في المال الذي يصح  
 في الشركة ولا يفسد بزيادة مال الاجرى في الشركة فلا يتبع الا بين متعينين حصة وصلا ومدة اي لا بد ان يكونوا متعينين  
 بالغية بلهما واحدة فلا يتبع من كافر ويضمن بين مسلمين وبين كافرين سواء كان احدهما كتابيا والآخر مجوسيا  
 فان الكفر كلمة واحدة وهذا عندنا حصة ومهرجه وهذا لا يفرق بين المسلمين والكافرين وعندنا ان لا يفرق  
 لا يجرى المعافاة اصلها لا تنضم اليها ولا الكفالة اي واحد وكيد الآخر في المعاملة وكذا كيد الصغير على الاخر في  
 فاما الشراء او ما يشبهه فللمبايع مطالبة الثمن من الشركة الاخر في وقت وفاته في كل واحد من اطراف اهله وكسوفهم  
 وكل من لم يرد ما يبيع في الشركة كالشراء والبيع كالتجارة فيما قرأ من لزوم من سبب لا يفتح في الشركة  
 كلناية والكسوف والصلح عن ماله وكالتفقا او كالتفقا بامر شخصه الاخر في غير الاصل الصحيح  
 لي لزم اصدما من سبب الكفالة من غير ان الكفالة فانصح ان هذا النوع لا يفتح في الشركة الاخر وان  
 ورث اصدما او واهله ما صح في الشركة وقبض صارت عينا القبض بشرطه الرتبة في العوض  
 والعقار بقية معاوضة او في العوض والمعاوضة كانه مال الشركة لم يرد ثم شرع في  
 الوعد من الشركة فقال وعنان وشركة على تجارة او في نوع ولا تنضم الكفالة وتصح ببعض مال  
 ومع فضل المال وما يباينها الا بالربح اي يصح بان يشترط ان يكون المال مساويا ولا يكون للربح  
 مساويا خلافا لروايات الشافعي والظاهر ان يكون اصدما راجع والاخره ما يربو بلا ضلطة خلافا لروايات الشافعي

الشركة في  
 الشركة في

ايضا وكل مطالب من مشقة لا يبرئ بناء على انه لا تنضم الكفالة ثم رجع على شركته بحصة من ان اقامت  
 ماله ولا تنضم الا بالالتقين والعلو اليه فحقه والتبر النقرة ان تعاملا الشرايينها اي الشرايين في  
 معزوم النقرة فحقه غير موزون هو بالجوهر ان يردان باع كل واحد منهما نصفه من الماخر اعلم ان لا يجرى  
 اما ان يكون في حصة متاعها مساوية في بيع كل واحد منهما نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم يفتقدان  
 عقد الشركة واما ان يكون قيمة متاعها متفاوتة كما اذا كان متاعها اصدما الفاقية من المتاع  
 الغير مع صاحب الاقل ثلث متاعه بثلث متاع الآخر ليكون كل واحد منهما اثلثا ثلثاه لصاحب الاكثر  
 وثلاثة لصاحب الاقل ثم يفتقدان عقد الشركة فيكون الربح بقدر الملك والمحتاج الى عقد الشركة ليكون  
 كل واحد وكلاهما من الآخر وانما يكون للربح من اصدما الملك لان الربح من اصدما الملك بخلافه اذا كان  
 راجع الى اصدما التقيدين فان الربح يحسب بالشرط وايضا الدائم والناظر لا يفتقدان في العقد  
 فالربح لا يكون ناء بل راجع الى اصدما ملكا او مال اصدما اي اصدما ملكا او مال اصدما ملكا  
 قبل الشراء يطلها وسو على ما جرى اصدما ملكا على صاحب المال قبل الشراء هكذا في رده او في الاخر بعد  
 الخاط عليه فان هلك اصدما بعد شراء الاخر به فمشتريه لهما ورجع على الاخر بحصة من ثمنه  
 اي رجع المشتري على اصدما الذي ملكه بالحق من الثمن لان الشراء قد وقع لهما فلا يتغير ملكان  
 المال وعباراة الهدية هكذا او لو اشتري اصدما بانه وملكه الاخر قبل الشراء فلهما محل ان يعلط  
 في الثمن ومنهم من يملك الاخر قبل شراء اصدما لكن يجب ان لا يفرق بينهما فان وطئ احداهما اذا  
 كان ملكا مال الاخر بعد شراء اصدما بانه بطلت قوله ولا يتغير الحكم بصلاته ما الاخر بعد ذلك وقد  
 ليد قوله هذا او المشتري اصدما باصدا لغيره ثم هلك مال الاخر فيجب ان يفرق وهذا مال الاخر قبل ان  
 يشتري هذا الاخر بانه شيئا انما فكرت هذا لان موقع الغلط وان ملك قبل شراء الاخران وكل حين  
 الشركة فحقا فشرها لشركة ملكه رجع بحصة من ثمنه والافلا ان ملك مال اصدما ثم اشتري الاخر



بما كتبه فان الشركة قد بطلت بهلاك المال فبطلت الوكالة النابتة من عقد الشركة فان كل واحد  
 الآخر بالآراء توكلوا بما فيقول كل واحد من بينهما بالمال الذي يملكه فاشترى نصفه فيكون لهما  
 شركة ملك للمشتريان يرفع على الآخر بجهة من الثمن وان لم يوفقه فالمشترى يكون للمشتري كل  
 من شركتيهما ومنه وعنان ان يبضغ ويوفد ويضارب اي يرفع المال مضاربة ويوكل ان يوكل اجنبيا  
 بالبيع الشراعي من المال فيه امانة اي يكله احد من الشريكين لمانته حتى لا يضره بطلان الشركة  
 الصانع والتقبل هذه من الوجه الثالث من الشركة وان كان في الشركة ضمانا ومضاربة وتقبلا  
 الصلح لا يجر بينهما حتى لا يضر شرط الوكالتين فيهما لان الاجرة انما تكون بينهما اذا اعتدنا  
 وعند الشراعي لا يجوز بينه الشركة وعند مالك لا يجوز الا عند اتحاد المال وان كان كل واحد منهما  
 ويوكل بالبيع وكل في الاجرة ويوكل بالاجرة ويوكل بالبيع او يبرأ الدافع  
 بالدفع اليه اي يرفع الاجرة لكل واحد منهما والكسبي بينهما وان كانا قد حفظا شركة الوجه هذه من الوجه الرابع  
 من الشركة وان كان بينهما ما لا يجر بينهما ويبيع او يشتري بالثمن في وجب بينهما فاحصل من  
 الثمن يدفعان من الثمن لهما يرفعان فان فضل شيء يكون مشترك بينهما وهذه الشركة لا يجوز عند  
 الحق معاوضة بان شرط المساواة في الاموال يجب ساوتهم في المعاوضة او بطلانها عنان  
 وكيل الآخر في الشراء اي اذا كان عقد الشركة مطلقا صار ثلثا ان شرطت غيرهما معاوضة  
 وكيل الآخر وكفيل فان شرطت مناصفة المشتري والوكيل فذلك شرط الفصل باطل لان الشركة  
 يكون من الشريكين انما نصيبان وانما لا يورث احد منهما الا بدعوى ملكه فذلك شرط باطل لان الشركة يكون بالملك  
 للولاية ولا يورث مالم يرض بخلاف العنان اذا كان لغير المال غير الوكالتين فان كان لغير المال لا يرض  
 بالتعيين فلا يكون الشراعي معاوضة على ما مر ولا يجوز الشركة في الاصطحاب الا عند الشراعي لا يرض  
 وما حصل كلفه وما اذا كان معاظلهما نصيبين وما حصل له باعانة الآخر فله مثل ذلك قلع احداهما

في كل واحد من وجهين

في كل واحد

عنانا

ومحج الآخر يكون للقاطح لو لا ان اجمعت بالغا ما بلغ من عمره ولا يراه على سنين من ايامه ولا  
 في الاستغناء بان كان لاهلها ما قبل ولا في رواية في استغناء احداهما والكسبي لهما معا ولا في رواية في الشركة  
 العتقة عاقدة الملك اذا اشترى في الشركة وراى من ساه من اتبع لاهلها فيفقد الشركة فيكون له بقدر ملكه  
 حتى لو كان المال نصيبين وشرط البيع ان لا يشارك في الشرط باطل ويكون له نصيب من نصيب الشركة  
 احد الشريكين وطاقتا بدلا لغيره اذا اقصى به ولم يترك احداهما مال الآخر بلا اذن اي لا يجوز لاهلها  
 ان يوفد في كوة مال الآخر بلا اذن فان اذن كل صاحب فادى بالاولى والاولى وان حصل له الاول  
 عند اذن من نصيبه وعند سواه اذن جهل بامره الاول لا يرضى وان اذبا معا فمضى له وان حصل له الاول  
 لا يرضى وان اذبا معا فمضى له وان اذبا معا فمضى له وان اذبا معا فمضى له وان اذبا معا فمضى له  
 او لا يعلم تقدم احداهما على الاخر فيمن كان في الشركة فان شري معا ومن لم يذ في شركته ليطا في بلا شري  
 هذا عند اذن من نصيبه واما عند سواه اذن جهل بامره الاول لا يرضى وان اذبا معا فمضى له وان حصل له الاول  
 من مال الشركة ولان جهل بامره الاول لا يرضى وان اذبا معا فمضى له وان اذبا معا فمضى له  
 الرتبة لا يرضى لاهلها الا الصلة لاهلها لو باع نصيبه من شركته يصير هذا النصيب مشترك بينهما فكل  
 الوطع واذا اقصى له لاهلها لا يكون على المشتري شيء واذا اقصى له لاهلها لا يكون على المشتري شيء  
 من ايرها لاهلها لان المعاوضة تقتضي الكفالة **كتاب الوقف** هو جليل الدين على ملك الواقف والقدر  
 بالمنفعة كالعارية وعند سواه هو جليل الدين على ملك الواقف والقدر بالمنفعة كالعارية  
 او باطلا او جعل ارض مقبرة لاهلها او ملك الواقف عند وفاته وان اقصى له لاهلها لا يكون على المشتري شيء  
 قد كان الخلفاء فيمن لا يرضى به جليل الدين على الواقف والقدر بالمنفعة كالعارية  
 بالمنفعة ومن معدومة كذا في حق الخلفاء انما هو في اللزوم فان الوقف غير لازم عزه وارتقى بالمو  
 في الغلق بالموت واثبات عمره في رواية يصير لاهلها في رواية لا واخرا في المتن هذا واما عند سواه

احداهما







بتبعه درهم قال استوفى مائة النقص فعلا ما قدر من النقص أربعين درهمين على عشرة دراهم أربعين  
 اى يعطى المشتري نوع شاء وان اختلف على الاربع وفسد ان استوفى واحد في صورة مائة النقص  
 اختلاف مائة النقص الا ان يكن احداهما على النقص وهذا المستألف منقطع لان النقص المبيع  
 المطلق فلا يكون حال بيان احد النقص من حيث الاطلاق النقص ثم يعرف كذا النقص ثم يعرف كذا  
 المبيع فقال وفي الطعام واللباس كيلا وزافا ان يبيع بغير كيل او غير كيل لم يزد قدره وفي طعام  
 ببيع عشرة كل صاع بكذا اى اذا قال بعته هذه القبة ومع عشرة اخففة كل قبة درهم صاع الكلو فسد  
 صاع درهم صاع واحد <sup>اى اذا قال بعته هذه القبة</sup> صاع درهم صاع واحد <sup>اى اذا قال بعته هذه القبة</sup> صاع درهم صاع واحد  
 معدوم متفاوت فان باع خبزة على اياما صاعا بزيادة او اقل او اكثر اخذ المشتري الاقل حصته في البيع  
 وما زاد للبائع لا يبيع بلا خيار البائع الا ما تفرق في الزيادة وان باع الدرهم هكذا اخذ الاقل بكل النقص  
 او تركه الاكثر <sup>اى اذا قال بعته هذه القبة</sup> البائع لان الزرع في النقص هو الموصوف بالامر الذي اذا قام بالحق وجب  
 فيه كل المحل خسا او فحشا او كميته لا يكون من الموصوف بل هو الموصوف بالامر الذي اذا قام بالحق وجب  
 او كثر نوا او اشغ الخابو بعد الاجراء والوصف بما يقوم بالشيء فلا بد ان يكون مؤثرا في وجهه فذلك النقص في الكمية  
 الى يختلف بها الكيفية كالنقص في الثوب او يختلف في جودته فان الثوب اذا كان عشرة اذرع  
 ثاوى عشرة فانما هو واحد اذا كان تسعا اذرع لثاوى تسعا فانما هو واحد لان الثوب لا يباع بالثمن  
 بكنه فوجب الزيادة على الثمن بزيادة النقص حقا فبصير كذا او فسد الثوب فلا يباع بالثمن من الثمن  
 الثمن لا يبيع الا بالثمن كما يتفق في النقص فان اذ كان عشرة اخففة بعثوا درهم كان قفيرا او درهمين  
 ولا كذلك في الثوب فان باع عشرة اذرع بعثوا وكان الثوب تسعا اذرع كذا فمشتريه لا يباعه تسعة  
 بل ارشاه اذ بعثه <sup>اى اذا قال بعته هذه القبة</sup> كان زائدا كالمشتري فان باع هذا الثوب فوجبه المشتري فبما لم يوجب كالمشتري اذا اشترى  
 عبدا فوجبه كائنا وان قال كل دراهم اذ كان عشرة او اكثر كذا الاكثر كذا درهم بدرهم او تسعة

كل درهم بدرهم فلا بد من معاملة هذا النقص واعلم ان المستألف فيما اذا باع او اشترى اذرع بعثوا كذا  
 بدرهم فانه هو مستألف اذرع او اذرع عشرة فاعلم ان لو كان تسعة او نصف او عشرة ونصف فكله كذا  
 كذا في مائة النقص او تسعة اذرع من مائة درهم لبيع عشرة اذرع من مائة درهم من مائة درهم  
 لما حوته وقال لا صحح الوهمين لان باع عشرة اذرع من مائة درهم لبيع عشرة اذرع من مائة درهم وهو  
 معين مجهول لا مشاع بخلاف السهم ولا يبيع عدل ان عشرة اذرع من مائة درهم لبيع عشرة اذرع من مائة درهم  
 لا يدري من مال يبيعه فكون حصته الموجه مجهول وان كان اكثر لا يكون المبيع معلوما ولو يبيع كل ثلثا  
 صح في الاقل قدره وفيه فسد الاكثر لان المبيع مجهول وفيه ثوب ان عشرة اذرع من مائة درهم لبيع  
 اذرع المشتري عشرة اذرع ونصف بلا ضابطه وتسعة اذرع ونصف لا لا ولا في نصفه وان كان  
 خبزة مقابل الدرهم بالدرهم مقابل نصفه ولا يبيع في انما اذرع فكل درهم بثلث كل ثوب  
 فخر في وجهه قد انتقص الى نصفه ان الزرع وصفنا انما اذرعكم المفضل بالشرط وهو مقيد بالبيع فكل  
 عاد لكم لال الامر وصح ببيع البرز سنبلا والباقى والاربع التسعة فشرى ببيع البرز سنبلا بجزء  
 عندنا وعند الشافعية قولان وبيع الباقى الاخر لا يجوز عند الجوز والموز والفتيق في  
 فشرى الاقل انما قال في فشرى الاول ان في خلاف الشافعية اما في فشرى الثاني فيجوز اتفاقا  
 وبيع عشرة لم يبدل صلاها او قد بدله ووجب قطعا او شرطه نزعها على الشجر فشرى ببيع كذا ثوب  
 منها اى بلاء القرض الخيل فشرى قدر معلوما لا يجوز ببيع لا درهما لا يبيع في بلاء مستغنى  
 اجرة الكيل والوزن والبيع والعد على البائع واجرته ووزن الثمن ونقصه على المشتري وفيه نصف  
 بثلثين او لا وفي غيره على اموالهم بثلثي السعة بالثمن اى بالدرهم او الدنانير سلم الثمن او الا لان  
 السعة تتعين بالبائع والدرهم والدنانير لا تتعين الا بالتسليم فلا بد من تعيينه لئلا يلزم  
 البع او غيره اى في بيع السعة بالسعة وبيع المتايضة وفي بيع الثمن بالثمن اى بالدرهم او الدنانير

ابن ابراهيم

ان شاء وقال ابو يوسف  
 اذع بامد عشر  
 في الاول عشرة في الثاني وقال  
 محمد ان شاء اذع بامد عشر  
 ونصف



لما ينفذ البيع ويصح **بالحجارة** صح جازا الشطرا كل من العاقلين ولهما ثلثة ايام  
او اقل لا اكثر الا ان يجوز ان اجازة الثلث اى اربع شرط الجواز اكثر من ثلثة ايام لا يجوز البيع خلا  
لها كل من اجيزه ثلثة ايام جاز البيع عند منوط خلا فالذوق فان اشتري على ان لا ينفذ العقد  
ثلثة ايام فلا يصح صح والى اربعة ايام فان ثلث جاز اى انا اذ ضل الناء في قولنا ثلثة ايام لان في  
مسئله خيار الشطرا ان خيار الشطرا انما يشترط ليدفع بالنسخ الضرر من سوءه كان الضرر تاخير اذ لا ينفذ  
او غير فافا كان المني لضرر الناء من غير خيار الشطرا فالنسخ يكون من فروع خيار الشطرا عند الذوق  
فكر قولنا لا يجوز ولا يجوز خلا فالجواز الاكثر من اربعة ايام يجوز انما يجوز من اجازة  
على العاقلين فهو جاز على اصله في الجوز الاكثر وابو حنيفة على اصله في عدم الجوز الاكثر انما يجوز  
انما يجوز من اجازة على العاقلين وهو جاز عند لا يضر ان يضر في اربعة ايام جاز في الشراء ولا يجوز في البيع  
من فلكه لا يبيع خياره فان قبض المشتري في ملكه عليه بالقبض اى بيع شرط الجواز للبايع فقبضه في ملكه  
في يده يحل عليه القبض لانه مقبوض على شئ وهو موقوف بالقبض او يخرج مع خيار الشراء في ملكه  
في يده بالقبض كقبضه في ملكه اى كان خيار المشتري وقبضه في ملكه او يبيع في يده بحال المشتري  
اذا كان الجواز للمشتري لا يملكه المشتري عند منوط خلا فالها وثمره في ملكه في ملكه عند المالك  
وهو قولنا ان خياره لا ينفذ خلا فلهذا منوط عدم الملك عند منوط ان وطهره في ملكه لانه  
بالنكاح الذي البكر اى ان وطهره المشتري في ايام الجواز بملكه فانه عند منوط لان الوطء بالنكاح  
فلا يكون اجازة الا ان يكون بكر لانه نقضها بالوطء فلا يملك الرقعة عند منوط ان كان ثانيا  
لان المشتري قد ملكها فلهذا لا يكون بملك البكر فيكون اجازة ولا ينفذ في ملكه في ملكه  
الجواز اى ان المشتري في الجواز لا ينفذ عند منوط في ايام الجواز خلا فالها ولا يجوز في ملكه عند  
فوقه اى قال ان ملكه بعد فوجر فشره بالجواز لا ينفذ في ايام الجواز عند منوط عدم الملك ولا ينفذ في ملكه

المشتري في المدة من اشتريها اى ان المشتري في ايام الجواز فاشترى في ايام الجواز فاشترى في ايام الجواز  
عند منوط لان المشتري اى انما يبيع في ثبوت الملك ولا اشتريه على البايع ان ذقت عليه بخلاف ان ذقت  
الامة المشتري بالجواز لا يجب الاستبراء على البايع عند منوط لان المشتري اى انما يبيع بالانقار من ملكه على  
ملكه ولم يوجد عند منوط حيث لم يملكها المشتري ومن ولدت في المدة بالنكاح لا ينفذ في ملكه اى ان المشتري  
زوجه بالجواز فولدت في ايام الجواز في يد البايع لا تصير اى ولد للمشتري في ملكه الرقعة عند منوط وعند منوط  
تصير اى ولد له لانها ولدت في ملك المشتري فلا يملك الرقعة وانما قلنا في يد البايع حتى لو قبض المشتري وولدت  
في يده فتصير اى ولد له بالاتفاق لانها تعينت بالولادة فلا يملكها المشتري في ملكه المشتري فخالولة ومخت  
في ملكه فتصير اى ولد له وملكه في يد البايع عليه ان قبض المشتري في يده او اذ عند منوط لا ينفذ القبض بالرقعة  
الملك اى المشتري بالجواز ان قبضه مشتريه ثم اذ في يد البايع فصلا في يد البايع في ملكه في ملكه لا يكون  
الملك على البايع لان القبض قد ارتفع بالرقعة لان المشتري لم يملكه فلم يصب الا بدله بالرقعة لا يكون رفعا  
للقبض فيكون الصلابة قبل القبض فيكون على البايع وعند منوط لما ملكه المشتري صح ايداعه ولم يرتفع  
القبض فكان ذلك في المشتري فيكون الصلابة من ماله وفي خيار عاقبة في خياره وبراو بايعه من  
ثمة في المدة لان المأفون لم ينفذ في ملكه اى ان المشتري في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من  
الجواز في خياره عند منوط وعند منوط لا ينفذ لان المشتري في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من  
عوضه والمأفون لا يملكه في ملكه عند منوط في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من  
ذلك فانه اذا وطهره في ملكه ولا ينفذ ولا ينفذ ويطهره في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من  
حسلا باسقاط خياره اى ان المشتري في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من  
فوقه استلزام الجواز بملكه المشتري في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من  
رقعه والرقبة يكون بملكه فاما لم لا يملك في ملكه عند منوط في خياره وبراو بايعه من



صاخره لا يفسخ من الخيار لا يفسخ بلا علم صاخره خلاف لا يفسخ والشايع كمالها  
 الصاخره علم صاخره علم يفسخ فائدة شرط الخيار لانها حبان اخضع في مدة الخيار فلم يصح الخيار فيه العقد  
 فيفسخ من الخيار فان فسخه في المدة انفسخ والام سقده ويؤثر خيار التعيين لا الشرط والام  
 خيار التعيين ان شرطه احد التوحيين بعينه انما شاء وخيار الشرط يورث عند ذلك فاعلمنا  
 وخيار الرؤية لا يتاخر على منعه لان شرائه لم يره لا يجوز عنده وان اشترى بشرط الخيار لم يره فاقا  
 نقص صح فلكل فان اجاز اصدما وفسخه فالاول او لو وجد اصدما فالفسخ او اقلوا لان شرط الخيار  
 لغير العاقد انما يثبت بطرق النيابة عن العاقد فيثبت اقصاء اقواله اشترى على ان الغير يلزم لا يثبت الخيار  
 للابن المتعاقدين فيكونان باعين المتعاقدين ثم رضى البايع بخيار الغير لا يقتضيه فانه بخيار المشتري وبيع  
 عليه بالخيار اصدما صح ان فصل من كل وعين محل الخيار ومفسد الامور الباقية وبما اذا لم يصح ففسخ  
 الشئ لم ينعين محل الخيار وفصل بين بعين او عين ولم يفسخ لجهالة العين والمبيع جهالة اصدما بقا ان  
 في صورة الجواز ان لم يفسخ لجهالة لكن قبولها بمسح جعل شرط القبول موهوم فيفسخ ان يفسخ بشرط  
 التخلل والى ان البيع شرط الخيار واخضع الايجاب للحكم فلا يصدق عليه ان يفسخ من كل وجه يفسخ  
 فاعتبرنا في بعين وفي صورة الجهالة اعتبرنا انما يفسخ وفي صورة ان يكون كل واحد منهما معلوما اعتبرنا  
 ان يفسخ عند لا يفسخ عند شراء احد التوحيين او اصدما لان بعين اجماعا في تلك ايام صح لان لم يفسخ  
 تبيين ولا اصدما لان البيع شرط الخيار لا يجوز ان يكون اصدما لان الجهالة مكان الحاجة فلا ان الثلاثة مشتملة على  
 الجبر والرؤية والموتى وفي الزايد على الثلاثة تعينا على الاصل وهو شرط الجواز وافاده بالشفقة المبيعت  
 بجب بشرط الخيار رضاء المشتري انما انما بالنيابة فيعتد به ان يفسخ الدار او فداها المشتري بالشفقة  
 فهد الاخذ رضاء المشتري لان الاخذ بالشفقة يفسخ اجازة الشفقة به وبشرط المشتري بشرط  
 رضى اصدما وكذا خيار الرؤية لان ان رده الاخر يكون مبيعا بوجه الشك وعندها لا ولاية للرؤية

الوجهين صح

الخيار ثابت لكل واحد من شرطه وكيفية وجوده بخلافه او فسخه او تركه لان الامور ما كان لها  
 من الثمن **فصل** في شرائه ما لم يره خلافا لثا فوسم ومشتريه الخيار عند اخذ الرؤية الى ان  
 مبطل وان رضى قبلها اي ان رضى قبل الرؤية يكون حتى الفسخ اذا رآه لكن لو فسخ قبل الرؤية يفسخ  
 بحكم انه عقد غير لازم حتى لا يجوز اجازة عند الرؤية للبابعة او اذا اباها لم يره لا يكون له الخيار اذ رآه  
 وبطله وخيار الشرط غير نافذ ولا يفسخ كالاتفاق والتدبير او يوجب صفا لغيره كالبيع مطلق او بدون شرط  
 للخيار والرهن والاجازة قبل الرؤية وبعد رضى هذه التفقات تبطل خيار السطر الرؤية سواء كانت  
 قبل الرؤية او بعد ما لا يوجب صفا لغيره كالبيع بالخيار والمساومة والرهن بلان يعلم بطلانها لا قبلها  
 لان هذه التفقات لا تترد على رضى الرضا وسواء تبطل بعد الرؤية اما التفقات الاخرى اقوى لان بعضها  
 لا يفسخ الفسخ فيها او يوجب حق الغير فلا يمكن بطلانها والنظر او يوجب الامية والشفقة ووجود الدار ونظرها و  
 ظاهرا ونظريه غير معلوم الى موضوع علمه على انظر وكذا يثبت ان شرائه او بالتبضع كاف لا نظر رسول الوكيل  
 بالتبضع هو الذي ملكه التبضع بخلاف الرسول فانه الذي اسره باء الدار بالرسالة بالتسليم فالبايع اذ لم  
 يسلم الدار لم يملك المضمومة بخلاف الوكيل وعندهما نظر الوكيل بالتبضع غير كاف لانه وكلما بالتبضع بالنظر  
 ولان حينئذ ان التبضع كماله بالنظر ليعلم ان هذا هو الذي لا يفسخ بشرط رؤية واخذ الدار اليوم  
 انما قال اليوم لان الرؤية اذا رآه حيطان الدار او انجار البستان من خارج كاف او فداها لان  
 هو رضى وبما ينهم لم يكن متفاوتة فؤية الخارج كانت مغنية عن رؤية الداخل انما لان فالتفاوت فاحش  
 فلا بد من رؤية الداخل وبيع الاعراض وراه صح وله الخيار مشريا وبسطة الموضع شرطه ووقايه فيها يدرك  
 بالبحث وبشيء فيها يدرك بالشئ وهو فقه فيها يدرك بالذوق وبوصف المصداق ولا اعتبار لوقوعه في مكان لو كان  
 لانه كى موقوفه يومئذ ومن رضى احد التوحيين ثم شرهما ثم رآه الاخر فله رده كما لاراه الاخر وهو مثلا يلزم  
 تفريق الصفقة قبل التمام ومن رضى شيئا ثم رآه غيره ان وجهه متغير او الا لا والعقول للبائع في عدم تغيره للمشتري

كان











بعض العرف فان علمت على الدرم الفضة على الدنانير النسيب فما افقده وذهب كما افقده في بيع المالقة  
بوالبيع بغير عوض الامساك او زنا وان غلب عليها بالنسيب فما افقده وذهب كما افقده في بيع المالقة  
عليه السبق اذا كان الفضة على الفضة في الدرم او الفضة على الدنانير او الفضة على الفضة وان كان  
ان يصح ان لم يفرقا بلا قبض وجب متناضلا في بيع الفضة في الجاهل وانما يقع صرفا للجلد والجلد  
على كل شئ من فضة وفضة فاما شرط القبض في الفضة لغير شرط في الفضة لعدم التميز وان شرط الدرم المفسد  
او بالملوك النافذة في بيعه فان كسرت بطل البيع او كسرت قبل تسليمها بطل عندنا ففسد وعندهما لا يطل  
فمن لا يبيع بغيره ما يوم البيع وبعدهما يوم النسيب فلو ساقطت بطلت بغيره ما هذا  
وعندهما في نسيبه وعندهما لا يفسد بغيره بغيره ما يوم القبض يوم الكسار كما ترى من شرط نصف  
درهم فلو ساقط او فاق فلو ساقط فلو ساقط بغيره ما يوم النسيب ودرهم او فاق فلو ساقط او فاق فلو ساقط  
الشرطي بغيره نصف درهم او فاق او فاق على ان يعطى عوض ذلك الثمن فلو ساقط بغيره ما يوم النسيب  
ما يعطى فمقابلته فذلك الثمن والغير اذ عند الحسا نصف عشر المتعار وعندهما لا يجوز هذا البيع الملوك  
عدمية وتقدر بها بالانق ومخو مبنية عن الوزن ولان الثمن في الملوك من مملوكة ولو قال  
اعطاه درهم اعطى نصفه فلو ساقط بغيره نصفه الا حجة فلو ساقط اي قال اعطى نصفه فلو ساقط  
ما ضرب من النقص وزن نصف درهم الا حجة فيلزم الربوا بخلاف اعطى نصفه فلو ساقط نصفه الا حجة  
اي اعطاه درهم ولو ساقط اعطى نصفه فلو ساقط بغيره نصفه الا حجة فلو ساقط اي قال اعطى نصفه فلو ساقط  
بغيره ما يبيع بالملوك لو كرر اعطى بغيره الفلوس فقط لا يكره لفظ اعطى في الصورة الاولى وكره في  
صحة في الفلوس فقط ولم يصح في الدرم الا حجة لانه لا يكره ما عطي من بيعين **كتاب الكفالة** الكفالة هي ضم  
دقة لاداة في المطالبة لاداة الدين هو الصحة وعند البعض بضم الدقة لاداة الدين لم يثبت  
والاصح هو الاول لان الدين لا يكره فانه لو اوفاه احد هما لا يقع على الآخر شي وعندهما لا يفسد

١٧٩

والمال الاول بغيره تكفلت بغيره مخو ما جاز به من بدنه وبفضه وببنته او على اولى احوال  
بدرهم او قبيل او بغيره احضار المكفول بان طلب المكفول له فان لم يجزه جسد الحكم وان عثر بوقت  
تسليم له فذلك ويرا بوقت من كفل به ولو انه عبد وانما قال هذا فاعلم ان العبد مال فاعلم  
تسليم له فبنته وبغيره من كفل له حيث يمكنه من احمده وان لم يقبل فاحقق البطل فانا بغيره  
فان شرط تسليمه في مجلس القاء وسلم في الترافعة مع اخر برئ وان سلم في براءة او الترافعة او الترافعة  
وقد شرطه لا قبله زمانا لا يبرأ تسليمه في الترافعة لانه لا يبرأ وذا اعد على احضاره مجلس القاء  
فقبل هذا ان سلمه مع اخر انما يبرأ اذا سلم في موضع يدر على احضاره مجلس القاء حتى لو سلمه في موضع  
مع اخر لا يبرأ في زمانا لعدم حصول المقصود وقوله جسد غيره هذا الطالب قبل ان يبرأ من هنا اذا  
كان السجين قاضيا اخر اما اذا كان هذا السجين من هذا القاضى وان كان جسد غيره هذا الطالب  
لان القاضى قادر على احضاره من سجنه وبسليم من كفل بغيره كقالة اي تسليم المكفول بغيره  
من كفالة الكفيل وبسليم وكيل الكفيل ورسالة اليه المتعلق بالتسليم والضمير اجماع المكفول  
ولو كان المكفول فلو لم يوافق الوارث مطالبة جاني مطالبة الكفيل بالمكفول فان كفل بغيره  
ان لم يوافق بعد ان لم يات به غدا فهو ضامن لما عليه ولم يسلم غدا الزم ما عليه خلافا لاشترط  
لانه ايجاب المالك شرط فلا يجوز كالباع قلنا ان يشبه البيع وشبه النذر فان غلبت شروطه لم يلزم ولا يصح  
وبعلا لم يصح عملا بالشبهتين ولم يبرأ كقالة بالتسليم لعدم البراءة بل انما يبرأ اذا اء والمالك  
لان لم يبرأ للطالب على المكفول بغيره فلا فائدة في الكفالة بالتسليم وان كان المكفول عند ضامن  
لوجود الشرط وهو عدم الموافقة ومن ادعى على رجل بالابنة او الكفيل بغيره على ان لم يوافق  
غدا ففعله المال صحة الكفالة ويجوز عند الشرط صورة المسئلة اذ ادعى رجل على آخر براءة فبنا فكل  
بنت رجل على ان لم يوافق غدا فعليه الما بغيره لا اى بالاوليين مقرر او قوله بنته او اى بنته صفة على



وجب صحة الدعوى في المسئلة خلافه فقبل عدم الجواز عنده من على ان قال فعليه المأثر يوم يعلو الماء  
 الى على الدعوى عليه فعلى هذا ان يبين المتعلق المأثر لا يكون كفاية صحيحة ايضا كما اذا لم يبين الا ان ينزل فعله المأثر  
 لا تدعى وقبل من على ان لا يبين لم يصح الدعوى فكل من جرح فعله المأثر في التماس فلم يصح الكفالة بالنسبة  
 الكفالة بالماء فعلى هذا ان يكون الكفالة صحيحة ولها ان قال فعليه المأثر او على الماء في اية المعروف فان يبين  
 فطامه وان لم يبين فبعد ذلك اذا بين الحق اليان باصيل الدعوى فبين صحة الكفالة بالنسبة على الكفالة  
 بالماء لا جبر على اعطاء الكفيل صدقه وخصه من هذا عندنا يستعملها ويجوز في العقد فان فيه حق  
 العبد في انقضاء لان فالحق هو العبد لا يصح ان يبينها على الداء فلا يفيها الاستباق ولو صححت  
 صحح أي لو صححت فمن عليه الخطا وانقضاء فاعطى كفيلا بالنسبة ولا جبر فيها حتى تستند سوادان  
 او عدل لما ذكرناه لا جبر على الكفالة لان عندنا يستعمل فيبين ما اذا انقضت صاه الحق فغده لانهم الى وقتها  
 التماسه على الجحلاف في اضر البينة فيها وان اقام مستورين او شامدا عدلا لا كفيلا على ان يستعملها  
 بل يجزى للمستهتم حتى يبين الحق وان لم تحضر شيئا من ذلك على سبيل صحة الدعوى الكفالة بالماء لان  
 مطالبة الجحلاف والكوة لان جرح فعله وانما اورد هذه المسئلة هنا وان كان الحق ان يكره الكفالة  
 بالماء لان في ذكر الكفالة بالنسبة للوجود والنقص والحق في ذلك بالوجود ما عرفت في امور الفق  
 ان فيه معنى العفو فلهذه المناسبة اورد ههنا ليعلم ان حكم الاموال صحه جبره على الكفالة  
 بناء على صحة الكفالة في اذ الكفيل بالنسبة لغيره فبين ان اي اذ الكفيل ان كان لا لا ولا الكفالة  
 بالماء يصح وان حصل للمنفوعة اذا صح بينه وبين الضحية من السبب الا بالاداء او البراءة او حيزان  
 عن بدل الكفالة فان غرر صحيح اذ المولى لا يوجب عليه غيره وبنينا وسقط بالجر نحو كذا كذا عليه فصح  
 هذه الكفالة وان كان المال المكفول محصولا او عابدا كذا في هذا البيع هذا الضمان ضمن الدركه و  
 ضمان المستحق اي ضمن للمشتري غير قاله ان المستحق المستحق او على الكفالة بشرط ما لم يحمها بايقظ

ان يبين

او ما اذ الكفالة او ما غصبك فعلى ما اذ ابراهم وجب في هذه الصورة كذا شرطه مناه ان بايقظ فلانا  
 فيكون في معنى التعليق وعين بالملايم المستحقان هذه الاشياء  
 ضم الدتلا الذقة فعلى ما بايقظ فلانا اي ما بايقظ من فاني ضامن لهذا لا ما شئت من فاني ضامن للمبيع  
 فان الكفالة بالمبيع لا يجوز على ما بايقظ وان علقته بمجرع الشرط فلا كان هبت النسخ او جاء المطر فان كفل  
 عما لك عليه من قدر ما قامت بينه وبينه صدق الكفيل فيها بقره مع صلته الاصيل فيما يقره باكثر من  
 على تصرفه على ان يقر بينه وبينه صدق الكفيل في مقدار ما يقر به مع ان يختلف علق الزيادة وينفع ان يختلف  
 على العلم باكثر من العلم ان اكثر من هذا او ابر على الاصيل فان نكل او اقر بالزيادة لم عليه وانما يختلف على  
 العلم لان الخلف فيما جرح على الغير لا على العلم وان اقر الاصيل باكثر مما اقر به الكفيل يكون فلك مقترا على الكفالة  
 الاخر حجة قاهرة وكله ما قول فيما يقر به موصولة فالضمير في راجع الى ما وقع قوله فيما يقر باكثر من مصدرة  
 اي صدق الاصيل في اقره باكثر من مما اقره الكفيل ولو جعلت موصول في الضمير لان جرح بصيرته الكلام فحق  
 الاصيل في شئ الذي يقر به باكثر من من ذلك الشئ فالشئ الذي يقر به الاصيل باكثر من هو ما اقر به الكفيل  
 الغرض ان الاصيل يصدق في الاكثر لان يصدق فيما اقر به الكفيل وللطالبة من شئ من الاصيل  
 وكفيلة ومطالبة فان طالبت بما قلته طالبت بالآخر من الجحلاف لما كذا اذا ضار احد الغائبين  
 احد ما يتخير ليكيه في اذ حق التماسه بذلك كذا في بسوط شخ الاسلام فاذا املك اطمعها لا يمكن ان تملك الا  
 فروع صحيح باو الاصيل وبلا امره ثم ان امره رجع عليه بعد اذ لا طالبة ولا يطالبه قبل فلو اوكيل الشراء  
 فانه اذا اشترى كان له مطالبة الثمن وكل قبل اداءه الى البائع لاننا نفقد بين الوكيل والمولى مباداة حكمية وان  
 لم يات به رجع فان لو لم يملك فلان لا اصيل وان جرح في شئ لا يقطع هذا النظر بامره فيعاسله بمفله وان ابر  
 الاصول او في المال الكفيل وان ابر في مولى يترك الاصيل لانه الدين على الاصيل فالبراءة عنه بوجوب البراءة  
 عن المطالبة بخلاف المكس وان ابر عن الاصيل شاع عنه بخلاف على اعتبار اللاباء الموقت بالمعبد



الطالب من النسخة بأنه لا يصلح على الأصل بما أن كفل بامه  
 فانه صالح الكفيل الدين وهو على الأصل فيبره عن سمائه وبراهة توجب له الأصل  
 لان اضاف الطلح الى الالف فان الكفالة بامه رجع الكفيل كما اقر وهو المأذون وان صالح من جنس اخر رجع باللف لان مباداة فلكه  
فبرج بالحال فان قلت ان على الأصل فكيف يمكن الكفيل لان نيلك الدين من غير من عليه الدين  
لا يصح قلت ما عند من جعل الكفالة ضم الالف الى الالف في الدين فظامه واما عند الآخرين فان المكفول  
اذا ملك الدين من الكفيل اما بالحب او بالمعاونة فالدين يجعل ثابته في ذمة الكفيل فروضة الغلبك  
كذا قالوا وان صالح عن موجد الكفالة لم يبرأ الاصل لان هذا الصلح ابراء الكفيل على طلبة فلا يوجب له  
الأصل وان قال الطالب للكفيل برئت الى من طالع رجح على اصله لان البراءة الى ابتدائها من الكفيل وانتمها  
وهذا الطالب لا يكون الا بالابتداء كانه كان رتب بالاداء الى فرج بالمال على الأصل بان الكفالة بامه  
وكذا برئت عن موجد الكفالة خلاف ما روي لان البراءة يكون بالاداء والبراءة في ذمة الكفيل  
ان اقر بالبراءة الى ابتداءها من المطلوب بالاداء او فرج وهذا ان كان رجح قبل فرج فانه كان  
الطالب صاف ارجح البراءة الى ابتداءها ولا يصح تعليق البراءة عن الكفالة بالشركاء لان الكفالة  
الكفالة بما نفعه لستأوه من الكفيل كل واحد من القصاص والمبيع اعلم ان الكفالة تسلم بالمبيع  
لكن لو هلك لا يجزى على الكفيل فما من الكفالة بما يبيع لان ماله غير مضمون على الأصل فان  
لو هلك تفسخ البيع بحر الفخر خلاف الفخر بالمهون اي ماله لكن يبيع بشلم المدهون فلو هلك  
لا يجزى عليه فان اصل ان الكفالة بماله الاعيان المضمون بالغير بما يصح فاما بالاعيان المضمون بنفسها  
عندنا خلاف الفخر فان وذلك في البيع بيعا فكروا المقصود بالمضمون على رسوم الشرافة مضمون  
بالنقمة وبالامانة كالوديعة والمستأجر ومال المضاربة والشركة قالوا الكفالة بماله الوعيه  
والعارة لا يصح اما بتكليف المالك ان اقر الوعيه بما يصح وكذا بتكليف العارية وبالحمل عنه اي بمسأرة معينة

اذا اقره على تسليم الدابة المكفولة عنه بخلاف المقيتة فان المسخوق منها للجل على اذنه كانت قوة  
ثابتة وجزءه عند استلامه لها عين كما ذكرنا في الدابة وعلى بيت مطل على الدين فمنه بناء على ان ذمة المبت  
قد ضقت فلا يجزى على بالا ان يفي بها بما يدين اما بان يفي منه مالا ويبيع كفيل كفيل عنه في ايام حيوة  
في يكون الدين منها صحي فبصح الكفالة وعندها اذا ثبت الدين ولم يوف بمسقط يكون منها صحي  
فبصح الكفالة وبلا قبول الطالب المجمل عند الدين فان اذا بلغ المجمل واجاز هذا الحال والكفالة  
بالنفس والا اذا كفل من مورث فمنه مع خفية عنه مورث ان يقول المريض لوارث في غير كفالة كفيل  
عنه بما على من الدين فكفل وانما يصح للق فلك في الحقيقة ومنه ولم لا يشترط تسليم المكفول وبما الكفالة  
كفيل او عبد لان دين ثبت مع المناخ وانما قال كفيل داود عبد لرفع توتم ان كفالة العبد ينبغي ان  
يجزى لان يجوز ثبوت مثل هذا الدين عليه لان العبد الكتاب فحقه فما الحال الوهم ولا يرجع اصل بالن  
اذا على كفيل وان لم يعطها طالبا اذا اجل الاصل فان مالا لا الكفيل الذي كفل بامه بل له بشركة فان  
مع ان الكفيل لم يعطها للطالبا اذا اجل اذا الكنة لان الكفالة بامه للكفول منه انعتقت سبا الدين  
من الطالب على الكفيل ومن الكفيل على المكفول عنه مؤجل الى وقت اذا افاد او جد البي يجزى في الاداء  
وملك الكفيل فلا يشترط للمكفول عنه ومذا بخلاف ما اذا اذا اه على مبال رسالة لان في مختص ما نفعه فانه  
وما ج فيها الكفيل فان لا يصرف اي اذا اعلم الكفيل في الذمة اذا على اصل الدين رجح فيها فان رجح  
صلا الطبيب لا يجزى تصرف ما اذا كرنا ان ملك ون رجح كفيل بوقضه ورده الى قاضي او مضد ون رجح  
مبتداء له خبره اي ان كانت الكفالة بكر حفظه فاذا اه اصل الى الكفيل فيما عنه ون رجح فيه فان رجح لكن  
رقة الى قاضي موا اصل اجب لان تلك في خبر سبا لان اصل حق لمتراهه على تقدير ان يقضه الا  
صيل الدين ينبغي لكن حق الاصل متعلق ب فقد الجنس يعمل فيما يتعين بالتعيين كالكر  
بخلاف وما لا يتعين بالتعيين كالدم والدنانير في المسئلة الفتا ومذا عند لصوم وعندها







ان استحق المبيع ما لم يقض منه على باعه افه بحره الاستحقاق لا ينتقض البيع بظاهر الروايات فانما يقضي  
 بالنظر على البايع فلم يجرى على الاصيل ثم ان الثمن فلا يجزى على الكفيل بين عليين كقولهم عن الآخر لم يجرى كما هو  
 على تركه الابا اقول انما اريد على النصف لشتر يا عبدا بالن وكفل كل منهما عن ما حبه بامره والبايع فكلا  
 اذ به احدهما لا يرجع به على صاحبه الا ان يكون زائدا على النصف ولو كلفا بشتر من رجل لان وقوع الموصى  
 عما عليه امانة او طعن ووضعه عما عليه كفالة ولو كلفا بشتر من رجل وكفل كل من صاحبه رجوع عليه فيما اقد  
 وان قل اي على رجل الن وكفل كل واحد من شخصين آخرين عن الاصيل بهذا اللفظ ثم كفل كل واحد من الكفيلين  
 عن صاحبه بامره بهذا اللفظ فكل ما اذاه احداهما وان قل رجوع على الآخر بنصف بخلاف الصورة الاولى فالامانة  
 ترجع على الكفالة اما ههنا فكل كفالته فلا رجحان وقوله في هذه الصورة ان القوة المشقة على هذا الوجه اقل  
 عما اذا كلفا بالثمن كان لان منفسا عليهم ان كفل كل من صاحبه بامره ففي هذه الصورة لا يرجع على تركه  
 الا بان زاد على النصف اقول في هذه الصورة كمالا اذ بنصف ان يرجع بنصف على تركه لانه لا يمكن الاصيل لغير  
 رجحان على الآخر فكل ما اذاه يكون منهما فيرجع بنصف ما اذى فلهما في بين هذه الصورة والصورة التي خففها  
 بالصحة وان ابراء الطالبيهما اذ الآخر بكفاله لان وضع المسئلة فيما اذا كفل منهما بالالف عن الاصيل  
 ثم كل منهما بالالف عن صاحبه فاذا ابراء احداهما بنى الآخر بكفالته وفي الصورة التي اترزبا الصحة عنها اذا  
 ابراء احداهما بنى الكفالة الاخر بنصفه ولو فسخت المعاوضة اذا تربط مال اي امانة من شريكهما بكل  
فيه لما عرف ان شركه المعاوضة تضمن الكفالة ولم يرجع احدهما على شريكه الا بما اذى اي الكفيل النصف لما عرفت  
 ان جهة الامانة واجحة على جهة الكفالة اقول في هذه المسئلة اشكال وموانع المتناوضين اذ انتهى شيئا ١٧  
 ثم فسح المعاوضة فالبايع ان طلب الثمن من شريكه فلا تعلق لهذه المسئلة بمسئلة الكفالة بل بالثمن  
 في النصف اصيل وفي النصف وكفل فكل ما اذى ينبغي ان يرجع بنصفه على الشريك لانه يشترط في الصورة واحدة فكل  
 الثمن مبرأ عليه ولا يمكن فسخه فكل ما يذى به يوقه منه ومن شريكه فيرجع عليه بنصف وان طلب البايع الثمن من

واحد صحيح

شريك

٩٦

شريكه يكون ذلك سببا للمعاوضة وتضمن الكفالة فيكون كفالة الكفيل في الكفالة في النصف الذي هو ملك  
 المعاق قد خضعت كمال وهو النصف الذي هو ملكه في خضعت اصالة في نظر الاذى حقوق المعاق واجه الى  
 الوكيل يكون الشريك كفيلة للثمن فطالبة الثمن يتوجب اليه حكم الكفالة وبالنظر الى ان الكفيل في هذه النصف  
 وضع له يكون في اداء نصف الثمن اصيلاً فاما اذاه يكون اصيلاً هذا النصف فلا يرجع الى المعاق وفيها  
 زام على النصف يرجع عبداً ان كونا بعبقروا وكفل كل من صاحبه رجوع كل على الآخر بنصف ما اذى لانه  
 قالهما للموكل كالتكليف بالالف لانه وكفل كل من صاحبه فكل ما اذاه احداهما رجوع على الآخر بنصف  
 اذى وانما قد يقدر احداهما لو كانتا بعبقروا فالكفالة لا يصح اصلاً اما اذا كانت بعبقروا اجد لا يصح فيها  
 لانه كفالة بعبقروا الكتاب وتضمن استحسانا بان يجعل كل منهما اصيلاً في حق وجوب الالف عليه ويكون عنهما  
 معلقا باءه ويجعل كفالته بالالف في حق صاحبه فيما اذاه احداهما رجوع بنصف على الآخر كسواهما فان استحق  
 السبق احداهما قبل الاخر فله ان يافر حصته من لم يقض منه امانة ومن الآخر ضامنا ورجع المعق على  
 صاحبه بما اذى عنه لا صاحبه عليه بما اذى عن نفسه لان المالك في الحقيقة مقابل بغيره ما اوامعا جعل على كل منهما نصيبا  
 للكفالة وما لا يجزى على عبده بنصف حال على من كفل به مطلقا اقر عبد بجرحي على مال لا يجزى عليه الا بد العتق  
 وان كفل به حر كفالته مطلقا ان لم يخرج من المحلول والتأجيل يجب عليه حالاً لانه المانع من المحلول في  
 ذمة العبدان مولان جميع ما في ذمة مولاه ولا مانع للكفيل ولو اذى رجوع عليه بعد عتقه ولو مات عبداً  
 اذى اذى الكفيل وكانت الكفالة باء العبد رجوع عليه بعد عتقه ولو مات عبداً مكفولاً بغيره وافرقت  
 اذ طهره ضمن كفيله رجوعا على رقبته عبداً فكل من اقر بقبضة العبد فاقا المتعبدية اذ لا ضمان للكفيل  
 فيمنه لان الواجب على العبد رجوعا على وجه جلعها قيمتها فا الكفيل اذا كفل فاقا قبله فكل من خلا  
 ما اذى على الاصل الكفيل اقر بقبضة العبد فاقا المتعبدية على الكفيل فان كفل عبداً  
 عبداً وهو غير مدين من ستيه فاقا لا يرجع على صاحبه لان الكفالة قد وقعت بغيره لرجوع



لأنه أحد ما لا يوجد فينا على الآخر وعندها لا يكون له كماله بالامر بنيت الصبح لأن المانع قد زال  
وهو الرق وانما قال عليه من يصح كماله فان الموانع من العبد المذنبون بالكلية عند لا يكتفي  
**كتاب الحوائج** وتصح بالدين بطلان الحوائج والحوائج على الحوائج فعل المذنبين في حقته لما في قوله  
بالدين اي من الحوائج على المحجل هذا الذي ذكره في رواية القدوري في رواية الزيات يصح بلا ريب  
للمجل وصحة ان يقول رجل لا طالب له كذا على فلان كذا اذا قلنا على فرفه ذلك الظاهر في صحة الحوائج والبرهان  
وصحة اخرى كقول رجل من غير امره بشرط ابقاء الاصيل وقبل المكلف له ذلك حتى الكفاية يكون هذه الكفاية  
صوابه بشرط ان لا يبرأ الاصيل كماله وادعت برهان المحجل من الدين بالقول ولم يصح عليه الحوائج اي لم يصح  
المحتاج يدين على المحجل الا اذا اتى بغيره بموت المحتاج عليه مطلقا او صلفه من حوائج لا يثبت عليه بها وقالوا  
فليس القاض فان تطلب القاض في معتبر من حيث هو وعند الشايعين وعندها لا يكون له الا في وقت واحد على ذلك فانها  
على ان لا مال له شهادة على النفي تصح بهرام الوصية وببرهانها اي بطلان المدعى وهو المحتاج على الحوائج  
بهلاك الوصية في يد الموصية علم بطلانها اي لا يبرأ الفاضل الى الدرام المخصصة لان النفي  
اي يدين تختلفها وبالدين المحجل على المحتاج على بطلان المحجل عليه لا يتعلق به حق المحتاج الى الحوائج  
لوقام المحجل بعد موت وانما قل هذا دفع توهم ان المحتاج لما كان له لومة لوماء المحجل بعد موت يكون حق المحجل  
متعلق بذلك الدين فينبغي ان يكون للمحجل حق الطلب من المحتاج عليه فالحال ان الحوائج بالدين وان كان مؤثمة  
لتعلق حق المحجل بذلك الدين لكنها اه في رتبة من الرتبة حتى يكون المحتاج احق به بعد موت المحجل وفي المطلقة  
حق الطلب من المحتاج على ان كانت الحوائج مطلقة غير مقيدة بالوصية او المصوب او الدين فالحال  
طلب الوصية والمصوب والدين من المحتاج عليه لم يطل باخذ ما عليه وعنده اي ان لم يطل الحوائج بالدين  
ما على المحتاج عليه وعنده والدين والمصوب والوصية سواء كانت الحوائج مطلقة او مقيدة في المطلقة  
قطر واما المقيدة فلان المحجل ليس له حق الاخذ من المحتاج عليه فان دفعه اليه المحتاج عليه فقد فسخه متعلق

حق المحتاج في حق المحتاج عليه ولا يقبل قول المحجل للمحتاج عليه من طلبه من احوال اصابته بين عليك والحمد  
رجل ممل على آخر ما دفع المحتاج عليه للمحتاج ثم طلب المحتاج عليه ذلك الماد من المحجل فقال المحجل انما  
اصلت يائتي عليك والمحتاج عليه بذكر ان عليه شبه يكون الفعل لا المحجل ولا يكون بقول الحوائج اقرار من  
المحتاج عليه بانه لان الحوائج تصح من غير ان يكون للمحجل على المحتاج عليه شبه ولا قول المحتاج للمجل من طلبه  
اصلت يدين عليك احواله احواله المحتاج المالك من المحتاج على فطل المحجل فذلك المالك من المحتاج فقال المحتاج  
للمحجل اصلت يدين عليك في الذمة عليك المحجل بذكر ان عليه شبه لا يكون له لا للمحجل ولا يكون الحوائج اقرار من المحجل  
بالدين للمحجل على المحجل فان الحوائج مستمرة في الكمال وبكره السفينة ومن افاض لسقوط خط الطريق السفينة  
في المخرج السفينة بضم السين فتح الناء وان يدفع الى ابراهيم لا يطبق الا فاضل في حق صدقة في بلد آخر وانما  
يتخذ لسقوط خط الطريق ومن تزيين في افاضل الا فاضل المذكور بهذا الاستشهاد به يوضح الدين ابراهيم والذات في  
في الشايع اي في كتمان المحجوف كما يجعل الفاضل محجوف بماء فيها الماء وانما شبه به لان كلا منهما احتيا لسقوط  
خط الطريق اولان املاها ان الانسان اذا اراد السفر لم يقدرا اراد ارساله الى صرية فوضعه في سفينة  
ثم خرج فذلك فاف الطريق فافرض ما في السفينة انسانا آخر فاطلق السفينة على افاضل ما في السفينة ثم شاع  
في الا فاضل لسقوط خط الطريق واد اعلم **كتاب القضاء** الا اهل للشهادة اهل للقضاء ولا يثبت  
اهل للشهادة اهل للقضاء اهل له في حق تقليد ولا يثبت له في حق تقليد لوقد بان كماله في قوله  
شهادة ولا يقبل بالغة المالك ولو فاعلى استحق الحوائج في ظاهر المذهب عليه من شايخنا وغيرهم في  
يقول والاجتهاد شرط للاولوية فلو قلد جاهل وصح في حقنا لا اقره والاولا وعند الشايعين في قولنا تقليد  
التمسك والجاهل اعلم انه قد كان الاضياف فيما قال الشافعي في كتمان الزمان لو شرط العلم والعدالة  
لا ترفع امر القضاء بالكلية بوضع الشرائع ما عظم ما اصرز عن ولا يطل بالقضاء وحقه الصواب في شاي  
عندها ذكره لمن خاف عجزه ووضعه من قلد سادل هوان فاضل قبله وفي الخرافات التي فيها الصكوك والسجلات

٩٤











باطلا لما فكرنا في الطهر في الهواء ولما زينة موصى به التخييل بمخبره مثل كبده مثل كبده مما حال  
 من الترخيل النخل وغيره من مثل ان يكون القرع النخل مثلا بطريق الموضع كبل النمل الجوز وهذا البيع  
 البيوع المعلقة لشبه الربوا والملاصق والفاطر والمنازلة وان يشا أو معلقة لزم البيع ان المشتري  
 او وضع عليها حصة او ينفذ الباع البيوع المعلقة لان انعقاد البيع متعلق باحد من الاوصاف  
 فيكون كالقار ولا امرأته ولا اجارته باطل لا يخرجها اما اجارته فلا تخرجها اجارة على انهما  
 عين ولا النخل الا على الكوارات الكوارات بالضم والتشديد كمثل النخل اذ اقلع من طين هذا عندنا <sup>سويدي</sup>  
 وان يوفى فينبغي ان يكون البيع باطلا عند ما لعدم ملك المتقوم وعندهما والشا في بيعها لا يجوز لاذ كان  
 محرزا ووه الفرو وبضعة فعندنا ضروبا يبيعها باطل وعندنا بوسن في يجوز ان ظهر الفرو وعندهما يجوز مطلقا  
 والابن الامن نعم انه عنده زعم او قال فهذا البيع كذا لوجوده على المتقوم الا انه لا قدرة على تسليمه فافا  
 قال المشتري انه عذري في يجوز لبن امرأة في قوله انما قال في قوله لان بيع اللبن في الفرو قد نزل في المرأة  
 انما تبطل ببيعها من اجزاء الا حصة فلا يكون ما لا متقوم او في خلاف الشافعي في بيعه وعندنا لا يجوز  
 لبن الامة اعتبارا بالجزء بالكل ولا حصة في ان الرق غير نازل في اللبن فيجب على اصل الامة ميتة وشو  
 الحرة فان البيع فيه باطل وان صل الانتفاع بالخر ضرورة ولا ستر الامة فان بيعه باطل ولا الانتفاع  
 ولا جلا ميتة قبل بعه فان بيعه باطل وان صح بيعه الانتفاع ببعده كعظمها وعصيرها وصوفها وشعرها  
 وقزها وبرها فان بيع هذه الاشياء صحيحة وكذا الانتفاع بها لان الموت يتوفاها في هذه الاشياء والعقل  
 كالبهيمة <sup>وغيره</sup> يجوز بيعه مطلقا والانتفاع ببعده لا فالمرح في فانه كالحرة عنده ولا يبيع مملوكه <sup>سويدي</sup> اذ كان العلو  
 لرجل والسفل لرجل آخر فسقط العلو وصار فباع ما جال العلو مملوكه وصار بطل البيع بول السقوط  
 لم يبق صحيح التعلق او مولى بطل البيع <sup>سويدي</sup> ان امره وهو جرد فان البيع باطل خلافا لما افاد المشتري كذا  
 فافا هو نية فالبيع منعقد والمشتري لا يبار الا في المدة والاشارة والسمية الاجتماعية في مختلف الجنس

لا يبيع لغيره من الاشياء ما كان له

يتعلق بالمسح وتبطل لانعدام المسح في مقدره لا يتعلق بالمشا واليد وينقد لوجه المشا البعك  
 المشتري بالجار لغوات الوصف في الذكر الا في بنية اقدم جنسان لغش التباين والاختلاف في الارض  
 وفي غير بنية اقدم جنسا او شراء ما باع باقل مما باع قبل فتمت الاول في بيعه <sup>الاول</sup> بنية اقدم جنسا او شراء ما باع باقل مما باع قبل فتمت  
 ولم ياذن الثمن ثم شراه بمشقة فتقاضى العشرة <sup>سويدي</sup> في البيع على المشتري في قوله ما لم يضمن الثمن  
 وهو خمسة عشر لانه لما لم يضمن الباع لم يدخل في ضمانه وانما الغنم بازا الغنم فيكون الرجحان اما فيكون  
 هذا البيع فكلما اختلفا في ذلك فبيع وشرا ما باع مع شيء لم يبيع بنية الاول فيها باع وان مع بها  
 لم يبيع اي باع شيئا بخمسة عشر ولم ياذن الثمن ثم شراه بمشقة آخر بخمسة عشر فالباع فكلما في الاول جاز في  
 الشيء الآخر في الثمن على قيمتها فيجوز في الشيء الآخر بخمسة من الثمن وهو خمسة عشر <sup>سويدي</sup> ان يكون  
 بخرط وبطرح بغير شرط كذا اطلاقا انما يفسد شرطه لا يقتضيه العقد بل مقتضى العقدان بطرحا  
 الظرف مقدار زنة مكافى المسئلة الثانية ببيع ما قال بخلاف شرطه ووزن الظرف وان اختلفا  
في نفس الظرف وقدره فالقول للمشتري بالخيار بشرط زنة ووزن الظرف وهو شرط اطلاقا قال الباع  
 ان يذوق غير هذا وهو محتمل اطلاقا ويطول بيع المسيل ميتة وصحاة الطريق ان صح البيع والرهبة في الطريق  
 قبل ان اريد بغير المسيل الطريق فمقتضى المسيل انما يجهل فلا يجوز فيه البيع والرهبة واما الطريق فمعلوم وان لم  
 يبين فهو موقوف بوض بابل لا كذا في بابل فيفسد في بيعه والرهبة وان اريد حق التمسيل فان كان على  
 الارض فجهل على ما مر وان كان على السطح فهو حق التعلق ببيعين لا يبيع وصح الموقوف وان كان  
 وجه البطلان ان غير مال ووجه الصحة الاحتياج به وموصوف معلوم متعلق بيمين باق وامر المسيل ببيع  
محر او خبز او ثيابا مينا وامر المحرم ببيع صيد فقولوا امر عطف على الضمير المرفوع المتصل في قوله  
 وصح او هذا الصنف جاز لوجود الفصل وهو قولنا الطريق وهذا عندنا ضمة وعندهما لا يجوز لان لم يوكمل  
 لا يبيع لا يبيع غيره ولي ان العاقد وهو الكيل يتصرف باهليته والبيع بشرط يقتضيه كشرط الملك

في خمسة عشر







وفي الثاني شبهة والشبهة ملحقة بالمتحقق كما طالب مالاً عاماً ففهم ثم ظهر عدم التصديق على كل  
 مالا فضاء فخرج في المتن ثم نصا فاعلم ان هذا المال يمكن على المتن عليه فالجواب ان المال المتحقق به  
 الدين الذي هو حق المتن المتعلق به من حيث ما اذ فافاض على عدم الدين صا كان استحق ملكه البيع  
 وبدل المستحق مملوك ملكا فاسداً فكون البيع في حق البلد صحيحا فافاض في الجنب فيما لا يغير بين  
 فان قيل ففي الرداءة في المسئلة السابقة ثم اذا كانت هذه هي القابلة فافاضها بين نفسها لا انما  
 يتعين بالتعيين في البيع الناسد وهو لا يصح لانه بمنزلة الغصب فافاضنا فاض ما قلتم من عدم تعيين الزمان  
 والذات فقلنا يمكن التوفيق بينهما بان لهذا العقد شبهتين في الغصب شبهة البيع فافاضا كان قابلية اعتبر  
 شبه الغصب في دفع العقد الناسد واذا لم يكن قابلية فاشترى بها شيئا فاعتبر بشبه البيع الفاحصة كبرى  
 الفساد لا بد لما ذكرنا من شبهة الشبهة وايضا لا والاشترى تارة في طرفة عين ما عرفه ولو في الزمان  
 شراء فاسداً لانه قيمتها وشكله لا يغير في حقها فهذا عندنا من حيث هو وعندنا يتصل البناء وهذه المسئلة  
 التي انكر ابو يوسف في روايتها عن لا يغير في حقها فان ابا يوسف في رواية اخرى لا يغير في حقها  
 بل روي ان ينفذ البناء وقال محمد بن بل روي في الاخذ بالقيمة لكن نسبت فشكل ابو يوسف في رواية عن يونس  
 وهو في لم يرجع من ذلك حمل على ان ابا يوسف في ذكره في الشبهة ان المشتري شراء فاسداً اذا كان  
 فيها فاشترى الشئ عند لا يغير في حقها وعندنا لا يغير في حقها فافاض هذا بدل على انتطاع حق البائع بشبه  
 عند لا يغير في حقها خلافا لما ذكره المجتهد فيكون الجرم انارة والحق في بيع الجرم وبسكونه وهو ان لا يغير في حقها  
 سلب لا يغير في حقها باكثر من قيمتها لا يغير في حقها في السوم كل يوم غيره اذا رتبها بغير ثمن في الجلب  
 المضر اهل البلد الجلب الجلب فان المجلوب اذا رتب من البلد تعلق به حق العامة فيكون يستقبل البعض  
 فيشترى ويبيع العامة عن شراء وهذا انما يكون اذا كان حرا باهل البلد وقد علمت لانا به ان السلام  
 فليست بها اعراضا وروى ابو بكر الوالد المتزوج لانه لا يوجب فقد قال في عتق المروج كفاية في غير  
 التي تترتب

الصبي

فقلت لم تتعنه بآية من آية من ثلث الجلب وبيع الحمار للباس طحلة الثمن الغلامان الخط  
 صواب ان الباس يجلب الطعام الى البلد فيطرحه على رجل بكل البلد لبيع من اهل البلد بغير مال  
 فهذا ابله في ايام العرة والبيع عند ان الجمعة وتفرق صغرى في كل محرم من بلا حق سخي  
 هذا عند لا يغير في حقها وعندنا لا يغير في حقها اذا كانت الزاوية ولا لا يغير في حقها مما بدون الامر فان عند  
 على السلام اذا كان له ولو كان البيع نافذا لا يمكن الاستدراك ولو كان يوجب سخي كدفع احد مما بالي  
 والرد بالولي لا يملكه لا يبيع من يريد **باب الاقال** في حق العاقدين الا قال ففسخ في حق المتعاقدين  
 بيع في حق غيرهما عند لا يغير في حقها فان لم يمكن جعلها فسخا في حق ما تطل او فائدة ان يبيع في حق الثالث  
 ان يبيع الشئ بالاقالة فان الشئ ثلثها او يبيع الاكثر او لا يبيع الاقل او لا يبيع الاكثر او لا يبيع الاقل او لا يبيع الاكثر  
 في بيع فان لم يمكن جعلها بيا جمل فسخا فان لم يمكن تبطل وعندنا لا يغير في حقها فافاض هذا بغير ولا فائدة لبيعة  
 هذا التفرع كونه فسخا اذ بعد الولادة وهو لا يمكن الفسخ فبطل عندنا من حيث هو وعندنا لا يغير في حقها  
 بيا وصحت عمل الثمن الاول وان شرط غير ذلك او اكثر منه اذ انما يعلق على غير الثمن الاول او على اكثر منه  
 بجل الثمن الاول ان الاقال فسخه عنده والفسخ لا يكون الا على الثمن الاول فذلك الشرط فلك والاقال  
 لا يغير في حقها ففصح الاقال وبطل الشرط وعندنا ما يكون بيا بذلك المستحق وكذا في الاقل والآداب  
 فيجب هكذا في كل الثمن الاول اذ انما يعلق على اقل منه الا اذا تيقن فيجب الاقل وهذا عند لا يغير في حقها وكذا  
 عند لا يغير في حقها يكون بيا بالاقال فان اصل عنده ان يبيع وعندنا لا يغير في حقها يكون بيا بالثمن الاول لانه  
 سكوت عن بعض الثمن الاول لو سكوت عن الكل واما ان كان فسخا فهذا اذا خلا عن فسخ فسخ الاقل  
 فلم يغيرها هلاك الثمن بل البيع وهكذا بعضه بغيره **باب المراهقة** المراهقة بيع المشرى به بينه  
 وفضل والتولية يبيع بلا فضل المراهقة من ان شرط ان يبيع بالثمن الذي اشتري به فضل معلوم  
 والتولية ان شرط ان يبيع بالثمن الذي اشتري به شرطه مراهقة بغيره لان فائدة هذا ان يبيع بالثمن الذي اشتري به

99

فقد اوجبه الله















وقالوا في هذه المسألة من مسمول بها وهو ان الدعوى في هذه المسألة من مسمول بها  
الدعوى فكيف يظهر ان دعوى المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
في هذه المسألة من مسمول بها ان دعوى المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
ما استحق ولو استحق كل ما ركب الدعوى لان الدعوى من مسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
المسألة ان الضلع من المجرى ما لم يعلم صحيح وانما يصح لان المجرى في هذه المسألة من مسمول بها  
يقول بعض النفاذ ان الضلع لا يقع الا ان يكون الدعوى صحيحة في هذه المسألة من مسمول بها  
غير صحيحة لان مسمول بها في المجرى من مسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
كل ما استحق في هذه المسألة من مسمول بها ان اقل كل الدار فمضج استحق ثم استحق نصف الدار  
ففي هذه المسألة من مسمول بها ان يقع العاقدان والمبيع كذا الفل ان كان عرفا في مسمول بها  
الغرض او موقوف عندنا خلافا لما في هذه المسألة من مسمول بها ان اجاز الملك فانه ملك  
ويكون امانته في البيع ولا في قبل الاجازة او البيع حتى الفسخ قبل الملك فمقتضى هذه المسألة من مسمول بها  
حقوق العقد راجعة اليه وجاز ان يعتاق المشتري من الغائب لا يبيع الغائب في هذه المسألة من مسمول بها  
المقصود فاعتق المشتري فاجاز المالك البيع بسفاد الاعتاق وعند محمد لا ينفذ لقوله عليه السلام  
لاعتق فيما لا يملكه من اقصى ولو ثبت في الاخرة ثبت مستند او موثبات من وجهين وجوبها ان الملك  
موقوف فمقتضى موقوف لا فائدة الملك فيوقف الاعتاق من مسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
ولو باع المشتري من الغائب في هذه المسألة من مسمول بها لان الاجازة ثبت ملك المشتري في هذه المسألة من مسمول بها  
الاول فاذ اقر على الملك الموقوف للمشتري والمأذون عليه في هذه المسألة من مسمول بها  
الوفاء في رهنها ثم اجاز المالك البيع فانه للمشتري لان الملك في هذه المسألة من مسمول بها  
على ملك المشتري في هذه المسألة من مسمول بها ان اذ كان الاثر اذ ابا على نصف الثمن في هذه المسألة من مسمول بها

هذا هو الحق في هذه المسألة من مسمول بها

باب موقوف

لا يطرد

تختلف فيها وايضا هذا اذا كان محل القضاء مختلفا في اماكن كان القضاء مختلفا فيه كالتفاهة على  
الغائب فانه لا يصير محلا عليه لان رفع قضاء على فاع في هذه المسألة من مسمول بها  
ان رفع الدعوى في هذه المسألة من مسمول بها انما يرفع على المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
ان العلماء اختلفوا في هذه المسألة من مسمول بها لانهم اجمعوا على ان المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
في الهداية اختار ان اتفاق الاكثر كاف في مقابلة اتفاق الاكثر لا يعتبر خلافا لاقول في مقابلة الاكثر وفي  
كتب اصول الفقه تجوز ان المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها لان اتفاق الاكثر معترفان واما من القضي  
فيما خلا لجمع الكثرة ولم يقولوا في هذه المسألة من مسمول بها لان اتفاق الاكثر معترفان واما من القضي  
في القدر الاول والقضي في كل الموضع اذ لا يشترط في كل الموضع اختلاف في هذه المسألة من مسمول بها  
او هل ينفذ ظاهرا او باطنا ولو بشهادة زور او اقراره بسبب من صحة لواءه في جارية ملكا مطلقا واما  
على فكره في زور وقضا القاضي في هذه المسألة من مسمول بها لان الملك لا يملكه من سبب السبب الموقوف في بعض  
فلا يكون اثبات سبب من حيث التملك فلو قامت بينة زورانه تزويرها وحكم به حل لها فمقتضى هذه المسألة من مسمول بها  
وعند ما ينفذ ظاهرا في هذه المسألة من مسمول بها لان الزوجه لا تزوج وبها رها بالتمكين لا باطنا اي لا يثبت فيما بينه  
وبين العتق ومذهبهما ظاهر واما من هذه المسألة من مسمول بها في شكل جرافان في الام المحض كيف يكون سببا  
للحل فيما بينه وبين العتق وجوابه انك لا تجعل الحرام المحض في الشهادة الكاذبة من حيث انه اخبار كاذبة  
سببا للحل بل حكم القاضي صار كاشفا عقد جديد وموجب حل لان القاضي في هذه المسألة من مسمول بها  
والقضاء في هذه المسألة من مسمول بها لان المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها  
ان كان كاشفا من جديد ينفذ وان كان عامدا في هذه المسألة من مسمول بها لان القاضي في هذه المسألة من مسمول بها  
خطا من هذه المسألة من مسمول بها لان القاضي في هذه المسألة من مسمول بها  
او حكما بان كان ما يدعى على الغائب سببا بما يدعى على المسمول بها في هذه المسألة من مسمول بها

116







اي قال استوفيت منه عشرة داهم لان الاستيفاء يدل على الكمال والبرهان على ان الشراء محققا في وقت البيع يكون  
 والسوق ما عدا ذلك من الزيف والبرهان من حيث التمام والفضة غالبية على الفشل لان بالنسبة للبرهان يكون  
 فضتها اقل الا ان راحة الزيف من البرهان فالزيف لا يبره البتة وتجري في المعاملة الا ان بيت المال لا يقبل  
 فان بيت المال لا يقبل الا ما هو جدير غايه الجوده والبرهان بانه لا يقبل البتة الباطل والذوي من الشك والدم  
 النهر في قيل ما بطل سكت وقبل الذي فضة وقيل الغالب للفضة وهو موافق لشرع وفي المغرب لم يذهب  
 بالنون والسوقه نرى بستانه اي اخذه فخر مطلق بالفضة وقوله ليس عليك شيء للمقر بالفضة بطلان  
 وبلد عليك الفريده بلا حجة فهو فان قال المتدعي عليه عيبه عوى ما كان له على شيء فاقام البيوع  
 بينه وبينه على النضاء والبراء قبلت منه خلافا لغيره لان القضاء ينتهي سبقه وكذا الاثر وقال  
 ما كان له على شيء فلا يصح فيه عوى القضاء والبراء قلنا القضاء قد يكون بلا موافقة الاثر فان مدعي  
 قد يراد من صح نابت في روعه ان لم يكن ثابتا في الحقيقة وان زاد على انكاره ولا امر فذكرت ان قال ما كان له على شيء  
 قلنا ولا يعرفكم اقام بينه على النضاء والبراء لا يقبل لتعود التوفيق لانه لا يكون بين اثنين اقرارا واعطاء  
 ومعاملة وارايدون الموقفة وذكر القور روى عنه انه لا يقبل ايضا لا لطلب او الفدية قد ياتي بعض  
 وكلاهما بارحانه ولا يبره فذلك فاعلم التوفيق واعلم ان امكان التوفيق هل يكفي في دفع الشك فذكر  
 من ان يقرر بالتوفيق اختلف فيه المشايخ والاقوال ان مع امكان التوفيق لا يتحقق التناقص فحمل عليه  
 صيانة لدعواه عن البطلان وبه الثاني لانه لا يبره المدعي من الصقي بغير اقامه مكان الصقي لا يبطل  
 مواعيد عليه اذا عرفت هذا فاقول في كل صورة يقع الشك في صحة الدعوى لا نقول ان امكان الصقي كاف  
 كما اقره الخصم بل بينه فلم يبره فاقام بينه على الشراء فاقام بينه على الشراء من غير ان يبين ان الشراء قبل  
 وقت الحصة او بعده لا يتبين ان يحتمل ان يكون الشراء قبل وقت الحصة وعلى هذا التقدير لا يصح دعوى  
 الشراء على ما مر ويجعل ان يكون الشراء بعد وقت الحصة وعلى هذا التقدير يصح دعوى الشراء كما عرفنا

سنة تقديري

على الخدم

في غير موضع

6

فاما وقوع الشك في صحة الدعوى لا يعجز بالشك لانه غايه ما في البطلان الشك محققا في وقت البيع يكون  
 مع دعوى الحصة التي كنت تشتريها منه لكن ارتفع ذلك لعدم صاريه كما لم وهب مني فلان من اقام بينه  
 على الحصة فاما لم يكن له بينه لا يتضح دعواه ولا يبطل حوج المدعي عليه بالشك في كل صورة لا يكون الشك  
 في صحة دعواه حتى يلزم ابطال حوج المدعي عليه بالشك نقول امكان التوفيق كاف كما لفظ اقام البينة على  
 القضاء او البراء بعد وقت الحصة قبل فاضفا هذا الضابط فذكر النفع ثم اعلم ان الشك قبل فاضف  
 صحة الدعواه اكان الكلام الاقل قد ثبت لشخص معين صحته اذ لم يكن كذلك لا يمنع صحة الدعوى كما  
 اذا قال لا صح لي على احد من اهل سمرقند ثم ادعى شيئا على احد من اهل سمرقند فاضف دعواه ومن اقام بينه  
 على نداء واراد الرق بعبثت بينة بايعه على ان من كل عيبه انكاره بيعه اذ عوى رجل على آخر ان شرب  
 منك هذا العبد البع وسكت البكر الالف فظهر فيه عيب فارق به بالثبوت عليك ان يرد الثمن اليك فانك لا تطعم  
 فاقام المتدعي بينه على البيع في الخصم البراءة من كل عيب فاقام بينه على ذلك لا يستجيب للتناقص عند البينة  
 يستجيب فاسا على المسئلة المذكورة ومن ما كان له على شيء فطو الغرض لا يتنعم به وهو من مسئلة  
 الذين ان الذين قد يرضع وان كان باطلا وهربنا دعوى البراءة العويست عوى قيا البيع وقد انكره وذكر  
 انشاء الله في آخر الفصل سيعمل كله وعندها اخره ومواسن ان اذا اكتب منك اقرار ثم كتب لك عند  
 لا تنوبه حتى يبطل حوج المشتك وهو البطلان في قوله عبده و امراته طالق انشاء الله وعندها ينصرف  
 لا الاخر وهو الاستحسان لانه الشك لا يستثنى في الاستحسان ينصرف الى ما يلبس في ممانت فقالت عرسه  
 اسلم ليدويه وقال ورثته لا بل قبل صدقوا كسليم ما فقالت عرسه سلت قبل موت وقالوا بل بعده هذا  
 عندنا وعند فور في المسئلة الاولى القول قولها لان الاسلام حاد فيضا فلو اقر بلا وقت وانا ان  
 سيجرمان نابت في الحال فثبت فيما مضى حكما للحج و في قوله لا دفع ومن قال هذا ابن مومل حجت  
 لا وارث له غيره فعرها الباء دفع الوديعة الباء ولو اقر باين امر لموه عنه في الاول فصح له الحمله

بعد اقامه المدعي على اقام البينة على  
 بينه بطلان او اقام بينه على  
 بعد وقت الحصة  
 انما

فاقامه كل من ادعى هذا الفصل  
 طلب ما فيه او دفع اليه  
 فاقامه كل من ادعى هذا الفصل  
 طلب ما فيه او دفع اليه



الاول لانه الاقرار لا يثبت له كونه كاذبا بل يثبت له كونه صادقا  
 تركه فثبتت الغرامة والورثة بشروط لم يقولوا لا نعلم وارثا او غير وارثا او مورا  
 اى اسند الشهود للغرامة والورثة ولم يقولوا لا نعلم للميت غير وارثا او غير وارثا  
 ولا يثبت لهم كونه كاذبا بل يثبت لهم كونه صادقا وهذا لا يثبت لهم كونه كاذبا  
 لم يعلم حق غيرهم ولا لم يوجب الموقوف له وهذا عندنا من حيث هو عذرها بالانفاق كغيرها  
 وعقار قام زيد في ارضه ولا حصة ارثا من ابيهما فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 اول هذا عندنا من حيث هو فان في اليد قد اختلفت فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 ذى اليد لا يثبت له كونه كاذبا بل يثبت له كونه صادقا فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 الغائب اذا ترك في ذى اليد فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 قبل هو على هذا القول فان اذ ترك الباقي فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 آخر كان له امانة فالاقرار اولى وقبل يؤخذ من عند المتناق ووصية بثلثه على كل شيء وما لا امانة  
 صدق على مال الذكوة هذا عندنا وعندنا من حيث هو فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 العبد بحاجته فان لم يجد الاقل له اسكن من قوته فان امكن تصدق ما اقدره المحترف يسكنه  
 وباله فوت يبيع ومما يستغنى ما يحتاج اليه ولو غلبه واكثره كشره وصاحب الضياع لا يملك  
 ارتقاء واكثره فله نصفه وثلثه باقية مع ذى اليد بلا كفاية  
 جعل شخصاً وصياً بغير وصية ولم يعلم الوصية بذلك فباع شيئا من الزكاة يجوز بيعه بخلافه اذا وكله رجل بالبيع  
 ولم يعلم الوكيل بذلك فباع لا يجوز بيعه وعندنا لا يجوز بيع الوصية ايضا بشرط خبر عدل او مسوونين لئلا  
 الوكيل ولعلم السيد بخباية عبده والشيخ بالبيع بالكتاب ومسلم لم يجرها بالبيع لانه في التوكيل  
 اى اذا علم الوكيل في خبره بذلك عدل او مسوونين لا يبيع نفسه بغيره كذا لو اذبحه فاسا

اوسور الخال لا اعتبار باخباره حتى يجوز نفيه وكذا اذا باع عبد خطاء فعلم السيد بخباية باجده  
 عدل او مسوونين فباع السيد عبده يكون مختارا للفداء وكذا علم الشيخ ببيع الدار فسكت الفاجر  
 عدل او مسوونين يكون مسوونا في بيعه وكذا في علم البكر بالكتاب اذا اسكت المسلم الذي يجرها  
 اخبره عدل او مسوونين يجب عليه الشراء اما متى التوكيل لا يشترط لها ذلك حتى اذا اخبره فلو بان  
 فلانا وكله بالبيع فباع يجوز بيعه وكذا لانه انما يشترط العود والعدالة والشهادة انها الزام محض فلا بد  
 من التوكيد اما التوكيد فليس من الزام اصلا فاشترط فلا يشترط في شيء من بيع الشهادة اى  
 العود والعدالة واما عزل الوكيل فله خوص الزام من وجوه من حيث ان لا يبيع ولا يبيع ولا يبيع  
 يكون الزام ضرر من وجوه من حيث ان الموكل يجره في حق نفسه بالعزل بالزام فشرط له وصفه الشراء  
 ولا يضمن في امانة ان باع للغرماء اى باع عبدا يدبون لاجل الدائنين واخذ منه فضاء وكذا في التوكيل  
 المشتري على الغرماء لانه يجره الرجوع على القاطن فيضمن الزمان لان القاطن قد علم ان ائمن القاطن  
 كالقاطن وان باع الوصية لهم بقر قاض فليس له الرجوع والوصية فضاء رجوع المشتري على الوصية  
 وهو على ان القاطن هو الوصية فعليه الرجوع والوصية يرجع عليه لانه على جملهم ولو امره فاض علم عدل  
 بفعل فله به على هذا من رجمه وفضله او ضربه سعل فعله وصدوق عدل جاهل سئل فاحسبه  
 ولم يصدق فولى غيره القاطن اما علم عام او جاهل عام او عالم غير عام او جاهل غير عام  
 فالاول ان قال كفضيت بقطع بزيد فاقطع يده جاز كقطع يده ولما في الثاني ان قال هذا فلان  
 ان سأل عن سبب فان احسبه بوجهه بغيره فبجوز كقطع واما الاخير ان فلا يبيع قولها  
 وصدق قاض عنك وقال لزيد اذنت منك القاطن فبعت ليروده فقلت اليه او قال كفضيت بقطع يده  
 في حق واقعي بزيادة وفضله او فلو كان فضاء لان زيد افر يكون الا فضاء بقطع اليد  
 زمان قضا في النظام ان القاطن لا يعلم فالتوكيل القاطن اما ان لم يفر بكونها في زمان قضا بل



قالا فافعلت هذا قبل التقليد او بعد العرفان اقام بينة على هذا القاضى يكون مبطلا في هذا الفصل  
وان لم يكن له بينة فالقول بأنه اعلم كتاب الشهادة والرجوع عنها اخبار يجمع للغير على  
آخر الاخبار ثلثة اما نحن للغير على اخر وهو الشهادة او نحن للمخبر على آخر وهو الدعوى او بالعكس وسواء في  
طلب البينة وسرهما في وادى اخضا ويغور في الشرا ان لا سرى انما يغور ان لا يضيغ صح الملك  
ولا يقول للملأجج ونهاها للثا اربعة رجال وللغور ودية الحدود رجلاان وللبكارة والولادة وجوب  
الثا فيما لا يطلع عليه الرجال امرأة انما قال هذا لان عيوب النساء ان كانت مما يطلع عليه الرجال  
كلاصة الزانية مثلا لا يكتفى بشهادة امرأة ونزها سال او غير ما له ككناج وضياء وطلاني ووكال ووضيعة  
او رجل وامرأته انما قال لا او غير ما لان في خلاف الشا في فاة غير المال لا يقبل بشهادة رجل وامرأتين عند  
بل هذا مخصوص بالمال شرط لكل العدل ولفظ الشهادة اعلم ان العدل يشترط ان لا يكون له عيب لا يقتضى  
القبول في غير العدل على القاضي ان لا يقبل بشهادة آمان قبل وكم برح كنه فلم يقبل ان قال اعلم او يتقن  
والا رسال قاض من شامد بلا طهر للخصم لا بطل القاضي ولا يتحقق ان الشا مد عدلا وغير عدلا فلم  
يبرهن بطعن الخصم في الله عدو وقوم وقال اباء له لكل سر او علنا وبقي في زمانا وبكى سر افاد قد  
قبل تركية العلانية بلاء وفترة فان المنك ان اعلن بمخافته الشا مد تصح بينهما عداوة وبغضاء  
وربما منع للحق والحياء او غيرها عن ان يقول في الشا مد ما هو حق وكنه للتركية وهو عدل  
الاصح فانه قد قبل لا بد ان يطلع موعدا جاز الشهادة لكل الاصح هو الا لان الحرية تثبت بالسلام  
فاذا قال موعدا يكون جاز الشهادة ولا يصح تعديل الخصم بقوله هو عدل اخطا او فاني قال  
عدا صدق بين الحق وكفى واهد للتركية ونزها الشا مد الرسالة الى المنك والاشان احوط هذا عند انه  
حينئذ هو الذي يوسع واما عند من رزج الاشان ومذلة تركية الرسالة تركية العلانية فقد قال الخصم  
بجبال الاشان اجماعا لانها في معنى الشهادة لا تصح تركية العلانية من العبد لا بد ان يكون المذكى عدلا فلا يقبل

تركبة القاضى وسور الحال ومن سمع سعا واخر الاوكم فافتر او راى غضبا او قتل ان يشهد به وان لم يشهد  
عليه فقول ان يشهد بمذلة ومن سمع خبره مؤتمرا على سماع البائع قد سمع في البائع بوجوه المستند  
الشريعة ويقول الشاهد لا يقول الشاهد في صورة لم يشهد الشاهد عليه ولا يشهد على الشهادة  
حالم يشهد عليه باطلا يشهد عليها من سمع شهادة شاهد او الا لشهادة على الشهادة اى سمع  
رجل اء الشهادة عند القاضي لا ينفى ان يشهد على شهادة وكذا ان سمع شهادة الشا مد  
رجلا آخر على شهادة لا ينفى ان يشهد على شهادة لانه ما حمله وانما حمله غيره ولا يشهد من راى  
خط ولم يذكر شهادة هذا عندنا صوره لان اللفظ بنسب الخط وعندنا محال اذا علم ان هذا خط لان  
التفسير ناه وقيل ما فكر ان لا يشهد الا خلا فيه وانما الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادة في بوان  
لان ما يكون تحضيم يوم من عليه التغير بخلاف الصك فانه في الخصم ولا بالتسامح بلا عيان لا في  
الموت والنكاح والدخول وولاية القاضي واصل الوقف اذ خبره بها عدلان او رجل وامرأتان اذا كانا  
عدولا والدار باصل الوقف من هذه الصيغة وقف على كذا فيان المصروف اخل في اصل الوقف اتمام  
الشروط فلا يحل فيها الشهادة بالتسامح وبشهادة رجلين على القاضي بدخل عليه الخصم ان  
قاضي وامرأة بكنان بيتا وبينهما ابنا والارواح انها عرس ونسب سوري الرقيق في المصروف  
كاللأن انه فقول رجل وامرأة عطف على قوله جالس قوله انها عرس عطف على قوله جالس  
فهذا من باب العطف على معول عاملين مختلفين ويجوز مقدم فاة جالس معول اى وان قاض  
معمول يشهد وانا قال سقى الرقيق لان الآه مية له يد على نفسه في حق الغير من نكاح المدام ان ان  
يقبر نفسه لم يبرهن نفسه كالقضية والصفية فانه لا بد لها من فيعبر به غير مما فان في شهادة  
للقاضي بالتسامح او بحكم اليد بطلت اقول من ابو كذا قول كذا بوسطن بمجة اليد لا يحل الشهادة  
بل يشترط ان يقع في قلبه انه ملك فاة قد قبل ان قوله ان بوسطن في تفسيرا لمحمد في الرواية



وذلك لان مجرة البدل كان سببا لا بطلان لها في الشهادة فانه ايقن ان بشهادة مجرأ البطلات  
 شهادة ومن شهد ان شهد في زبدا وحيث عليه قبلت وهو عيان لان معانية الموت لا يكون  
 الا من واحد او اثنين فيضو الفوق والقلوة بمنزلة المعانية ولا يجوز في مثل ذلك التلبس عاده  
**باب القبول وعدمه** وتقبل الشهادة من احد الرهواء لا الخطابة احد الرهواء احد القبل الذين  
 لا يكون معتقدا من الله ثم الجيرة والقدرة والرفق والظواهر والمعطلة والمشرية  
 وكلمتهم اثنا عشرة فقرة فصاروا اثنين وسبعين والبعض في قولهم الرهواء الذي هو كقول  
 بانه الله جوه الرهواء الذي ليس بكفر عند الشافعي لا تقبل شهادتهم لانفسهم فلنا لا نفع لا اعتنا  
 الباطل الا ديانته والكذب عند الجميع حرام واما الخطابة فممن من غلاة الزواف فيعتقدون الشرف  
 كل من حلف عندهم وقيل بوجه الشهادة لشبعتهم اجبة والذمة على من له وان خالفه وعلما الله  
 والمستامن على من له ان كان من دار الشهادة الذي تقبل عندنا وعند ما كذب في ربه لا تقبل  
 عندنا تقبل على الذمة والمستامن وان خالفه املة كالنفاق والجور فان الكفر كماله واداه ولا تقبل  
 على المسلم شهادته المستامن تقبل على المستامن كان من داره او من داره كان من داره كالكفر والروم  
 لا تقبل ولا تقبل ايضا على المسلم ولا ايضا على الذمى وعدو يسيب المسلمين ومن جنت من كبارهم ولم يفر على  
 الصغار وغلب صواب الشك في الكبار قبل على سبب الاشارة بانه الله والفرا من النصف وعقوب  
 الدين وقتل النفس بغير حق وبهتة الجور ومن شرب الخمر زاده البغض اكل مال اليتيم بغير حق واكل الربوا  
 فذوق الحارث اجتناب السجج المعونات الاشارة بانه الله والسحر وقدر العسل الى حرم الله الا بالحق  
 واكل الربوا واكل مال اليتيم والنوى يوم النصف فذوق المؤمنين المحصنات النافقات وقال النبي  
 صا الله عليه وسلم الكبار لا شر كره بانه وعقوب الوالدين وقتل النفس البهيمن الغرير فالصحة ان الله  
 الا حارث ليس لبيان الحرف الكبيرة كل ما سحر فاحشة كاللواط وكلمة منكوبة الاب ونبذتها

والزناج

وروي

بعض فاطم عفو في الدنيا والآخرة لقوله عليه السلام لا صغير الا امرار لا كبيرة مع الاستغفار  
 الى حسنة اغلب سبابة فان الامام بالصغيرة لا بسقط العدل المحقق ومن اجتنبت طافوا اغلب  
 صوابه وقال الامام الحلواني ما كان شنيعا بين المسلمين فيه عنك حجة الله في الدين فكيف  
 ثم بعد الاجتناب عن الكبار كل ما لا بد من عدم الامر على الصغير فان الامام حار على الصغيرة كبيرة وقوله  
 صوابه اي حسنة اغلب سبابة فان الامام بالصغيرة لا بسقط العدل المحقق ومن اجتنبت طافوا اغلب  
 مواهب العدل في قول لا بد من قيل قوله وان يجنب الافعال الخسيسة على الدماء اي عدم المذمة كالكفر  
 في الطريق والبول على الطريق والافعل لا اذا ترك الاختنا استخفافا بالدين وللحق مولد الزنا والتمسك  
 وعند ما كذب لا تقبل شهادته ولد الزنا على الزنا لان يجب ان يكون غيره كقوله تعالى فان من  
 العمل بالنفس الا اذا كانه اعوانا على الظلم وقيل الساعل اذا كان وجهه قامة وقوة لا يجازفه كلام  
 تقبل شهادته وان كان فاسقا فقد روي عن علي بن يوسف انه ان الفاسق اذا كان لوجاهة لا يقدم على  
 الكذب تقبل شهادته ولا يجزى وعنه ومن مرم رضا عا ومصادرة الامن اعج وفرواية ابن منبر تقبل  
 فيما يجوز فيه الشك وهو قول زفر وعنده يوسف روي الشافعي في تقبله اذا كان بصيرا عند الخمد فان  
 عهده لا ادم العطاء لا ينفي الغا في هذا صوره ومحمد روي خلافا لا يوسف وقوله هم الزمر ومملوك  
 ومحرور وموقوف وان تاب نفاقا لا تقبل عند الشافعي اذا تاب الا اذا اذق كلفا سلم وعدو سب  
 الدنيا ولا من اصله فرعه وعمره في العدة لا تقبل شهادته على من يعاديه ويقبله وفي الاصل الا فرعه على  
 العكس في الزجر والعرض خلافا لث في روى انه يستلعبه ومكانه وشريكه فيما يشركه لا نفاقا لا لان  
 تقبل للشريك في غير مال الشراكة وكذا لا تقبل شهادته الاجرة وقيل يراه به التمسك الخاص الذي يجره  
 لستاده خرنت ونعم ونعم وقيل يراه الاجرة مساندة او مشاهدة ونعمت يفعل الرضا فان ان  
 لم يفعل الرضا تقبل شهادته فان عدم القدره على الجاه اولين الكلام او تمكث الاعضاء غير مانع











الشهادة على الشهادة التي قد وفده شرط لها بقدر حضور الاصل بموت او غيره من غير ان  
يكون له كف مسافة ان غدا لا بين الاصل والشهادة عدد على كل اصل لا يتجاوز في هذا وقد خلا فالت في  
رجل واحد عند البت من اربعة شهداء اثان من هذا واخران عن ذاك وعندنا بكنية اثان شهدان عن هذا  
وسهلان عن ذاك وبقول الاصل شهد على شهادته في هذا شهد في ذاك والفرع شهد في فلانا شهد على شهادته  
بكذا او شهد وقال في شهد على شهادته في ذلك بعض المشايخ طولا او قالوا بقول الاصل شهد بكذا  
وانا شهد على شهادته في فاشهد على شهادته في وفيه شكايات وبقول الفرع شهد في فلانا شهد عند  
بكذا او شهد على شهادته في كذا او شهد ان شهد على شهادته في فلانا شهد على شهادته في ذلك وفيه شكايات  
والاصل قصير فقول ان يقول الاصل شهد على شهادته في كذا او يقول الفرع شهد على شهادته  
فلان بكذا من غير احتياج الى فكر زيادة وعليه فتوى الامام الشافعي رحمه الله فان غدا لفرع اصل صحيح  
الشامدين الاخر فان سكنت عنه نظره فادان في نظر القاضي في حال الاصل فان ثبت عدالة تسليم الشهادة  
فرع هذا اعتراف بصدقها وعند محمد لا تقبل الا في الشهادة لا بعدالة فادان الم يعرف الفرع عدالة الاصل  
لم يقبل شهادته فلا تقبل شهادته الفرع فلان لا يستطاع معرفة الفرع عدالة الاصل بل يشترط ان ثبت  
فلك عند القاضي فان ثبت عنده يقبل والا لا وان انكر الاصل شهادته لم يقبل شهادته فرعه  
وكوشهد احد اثنين على عزة انما بنت عن المصروع قال لا اخبرنا بعرفها وجماد المصروع لم يدريها انها  
هي ام لا قبل له هات شهادتها عزة اعلم ان الفرع من هذه المسئلة انه لا يشترط ان يعرف الفرع  
المشروع عليه بل يقال للمصروع هات شاهدين يشهدان ان انا حفرة هو المشروع عليه والفرع  
ان اذا شهد على فلانة بنت فلان المصروع يكون النسبة تامة فيكون الشهادته مقبولة لانه اقاله بذكرها  
فلان ان ينسب اليه الصغيرة او الى الفرع الى البنية الحاتمة ليم النسبة وتقبل الشهادة على منعه  
ومعهم خلافا لابي يوسف لان فكر الجدة لا يشترط عنده فلا يشترط ان يكون مقامه من فكر الشك

او الفرع وكذا الكتاب على ان جاءتنا بالناس في الاشارة ولم يروا المشروع عليه قبل للمصروع هات شهادتين يشهدون  
ان هذا هو المشروع عليه فان قالوا فيها المصروع لم ينجح بنسبها الى المصروع اذ لا في الشهادة على  
الشهادة وكذا الكتاب على المصروع لم ينجح لان هذا العلم ان هذه المصروع لم ينجح بنسبها الى المصروع اذ لا في الشهادة على  
الفرع لانهم فيقولون انهم بل الصناعة يقوم مقام ذكر الجدة ومن اقر انه شهد زورا بشروطه لم يورثه فان شرا  
كان يشترط ولا يورثه فيعنه الى سوقه ان كان سوقا والمقصود ان لم يكن سوقا عند اجتماعهم فيقول ان شاهد  
شامد زور فافزوه وهو مدعوا الناس قالوا لهما نوجه فربا ونوجه هو قول الشافعي رحمه الله فان عدل في ربه  
فربنا هذا الزور بعين سوطا وسقط وجهه قبل ان نأخذ المسئلة الاقرار لانه الشهادة الزور لم  
الا بالافراد لا يعلم بالابتناء اقول قد يعلم بدون الاقرار ان كذا شهد بموت زيد او بان فلانا قد تم طهر  
حيث وكذا اذا شهدوا برؤية المصلا فيفصح ثلثون يوما وليس بالشيء بعد ولم يخلص الا من هذا  
كثير **فصل** لا يجوز عزها الا عند القاضي فان رجعا عنها قبل الحكم بها سقطت ولم يبقنا وبعده لم يفسخ وان  
رجعا عن الشهادة بعد حكم القاضي لم يفسخ الحكم ومنها ما اتلفها اذا قبض مدعيه منها كان او عينها حتى  
ان قضى القاضي ولم يقض المدعي مدعا لا يحل الضمان بل يتوقف الضمان على القبض فلما قبض بعض الشهود وعند  
الان في ربه لا ضمان على الشهود ما اذا رجعوا الى الاعيان والتسبب عنه وجه المبكر وهو حكم القاضي فلما  
اذا تعدر ضمير المبكر وسوال القاضي ان يملأ في القضا وتعتبر التسبب فان رجعا احد من الضمير والقضا  
لا الرجوع فان رجعا قبل ان يثبت المدعي في الشهادة وان رجعا اخر فمنا نصف لان نصف  
الشهادة باق فارتفعت امرأة من رجل وامرأتين ضمن رجعا وان رجعا فمنا نصف وان رجعت  
ثلاث من رجل ومشرسة فلا غرم فان رجعت اخرى ضمن الثلث رجعا بقاؤا ثلثة ارباع النصيب وان  
رجع الحكم على الرجل عشر ذلك من ثلث ونصف عندهما واثبات عن غيرهم على القولين هما ان الرجل  
الواحد نصف النصيب الثمان وان كثر من ثلث رجعا رجل واحد ولا ينصفه في ان كل واحد من الرجلين

///

فان شرا

فيها



رجل واحد وان رجلا فقط فقصصا معا لبقاء نصف البعاب وهو الرجل وعزم رجلان شرا معا امرأة  
رجعا لا علم لان لم يثبت شهادته المادة العاصدة ولا يصح في كلامهم من شرا علبها او على الاما  
زاد على من مثلها ان شرا بالانكاح بسعة مساوي غير المتكافئ فم رجعا فلا ضمان سواء شرا على المادة  
او على الرجل لانهما لم يتلفا شيئا وكذا ان كان المفسد من من المثلثة من نافه البضعة غير متفوتة عند الاثبات  
اما اذا كان المفسد من من المثلثة من زاد على من المثلثة وفيه الامانة من فدية مبيعة لا يضمن الرجوع في  
بيع الامانة من فدية المبيع صورة المسئلة اذ على المشتري ان يشترى العبد بالو وسوي او الغنم فشره  
ثم رجعا صمنا **الالف** وانا قلنا اذ على المشتري ان يشترى البائع لم يضمن لان البائع رغب بالتقصير واكسب  
الغنم ساويا للقيمة فلا ضمان لعدم الاتفاق وان كان الغنم كثر فان كان الدعوى من المشتري فلا ضمان  
لان المشتري عطف بالزيادة على القيمة وان كان الدعوى من البائع فمنا المشتري ما زاد على القيمة وهذه المسئلة  
غير مذكورة في المتن لان وفيه مسئلة المتن في اذ كان الدعوى من المشتري لانه رغبة الهدي هكذا او شرا  
ببيع فان هذا الكلام انما يقال اذ اذ على المشتري ان البائع باع واكسب البائع البيع فشره شرا على الرجوع الى  
الدعوى من البائع فالبايع يتولى ان المشتري يشتري من هذا العبد كذا وعليه الغنم فمنا المشتري شرا فشره شرا  
اذا شرا العبد كذا فالعبارة الصحيحة ان يقال شرا على الشراء فعلم ان هذه صورة مسئلة الهدي في هذه المسئلة  
وهذا دقيق تفريقا فاطرح في طلاق النصف من رجعا قبل الوطء اذ شرا بالطلاق قبل الوطء ثم رجعا  
في الرجوع اما بغير الوطء فلا لان المراد كذا بالهتاف فلا اختلاف في العتق القيمة في الفقه التي في اذ شرا  
ان شرا قبل رجوعه وافاقه قد يدغم رجعا الى اليد عندنا وعندنا في فقه يفتق فمنا الرجوع بالرجوع لا اصله بقوله ما شرا  
على شرا في الرجوع وعطفت قوله لا اصله مستندة لانه لا يعلق لها رجوع الرجوع فاقال الاصل ما شرا  
الرجوع على شرا في الرجوع لا يفتق في الرجوع لان قال شرا وعطفت فلا ضمان عندنا حينئذ وان يوسع في الرجوع  
ويشترى عند رجوعه لا رجوع الرجوع فمنا الرجوع عندنا حينئذ ولا يوسع في الرجوع لان الفضا وقع شرا  
الاصلي

١١٢

الرجوع في علة فربما فيضا الحكم الرجوع من مجرد ان اذ يضمن الاصل في الرجوع وقوله الرجوع كذا  
او غلط فيها البسطة لان كذا الاصل لا يثبت بقوله الرجوع والرجوع لم يرجع عن شرا فلا يفتق في الرجوع  
وصح من كذا بالرجوع من عندنا حينئذ خلافا لهما لان الترتيب جعل الشهادة شرا لا شرا الا  
حصان اذ اشتهر واعلنا شرا الشهادة على حصان الزاد فرجع ثم رجع شرا الا حصان فمنا  
لان الا حصان شرط محض لا يضاف للحكم اليه بخلاف الترتيب وهو انما سأل المشتري على شرا الا حصان كما نحن  
شرا من البعاب لا الشوط اذ رجعا اذ اشتهر شرا من البعاب فمنا عتق عبده بشره وشرا فرجع على  
رجوعه الشوط فمنا بالعتق ثم رجع اكل من شرا من البعاب لانها صاحب العتق وانه علم **كها الوكالة**  
جازا التوكيل وهو تفويض التعريف الى غيره بشرطه ان يكون الموكل الصلي المقصود يرجع الى التعريف والظاهر  
ان المراد مطلق التعريفان عبارة العبدية هكذا ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل عن عتق العتق بان يكون  
حرا عاقلا بالغ او ما فونه وان اراد بالتعريف العتق فمنا كل من لا مطلق التعريف يكون قولها لا يقول ان جسم  
فان المسلم اقل كل الذي يبيع بالخيار عنده ويغفل التوكيل بقصد الرجوع الى البيع سأل المشتري شرا  
جالب و يعرف الغنم البعاب الناصح ويقصد العتق لو عرف ان لا يقع عن الامر فمنا توكيل الرجوع  
البائع او المأفون مثلها ولو قال كلا منهما كان اشترا التناول توكيل الرجوع البائع مثلا او المأفون  
وتوكيل المأفون مثلا او الرجوع البائع والمراد بالمأفون القصة العاقلة الذي اذن له المولى هو العبد الذي  
افن له المولى وصيا يفتق وعبد المحجور ويرجع حقوقه الى مظهرها ومنها اذ او كذا الرجوع البائع او  
المأفون مينا محجور او عبد المحجور يرجع حقوق العتق الى مظهرها ولا يرجع اليها بطل ما يقصد بتفتق  
بقوله فمنا توكيل الرجوع الى اذ به بالخصوص في كل حق ولا يلزم بل انما يخصه قال بعض المشايخ انهم التوكيل بالخصوص  
بالارضاء لا التمسك بالبلد عندنا حينئذ صحيح عندها قال البعض للاختلاف في الرجوع الى العتق فمنا الرجوع الى اذ  
هذا الموكل مريض لا يمكنه حضور مجلس حكم او غايبة سيرة سيرة او مريد له وهو ان يكون مشتقلا باعداد







المعلوم الجنس ومنه كمن حيث صفته والحوال كما ان يترى نوعه كالشرك  
 بصفة الوكاله وكذا اذا اتي من ثمة من النوع وشراء من يدين له على وكيله المرام  
 بالعين الشئ المعين وفي غير عين ان هلك في يد الوكيل هلك عليه فان قبض امره فهو له امره  
 ان يشترى بالالف الذي على المامور عبدا ولم يعين له عبدا فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 للامر لان يقيض وهذا عندنا من غير بناء على ان الوكاله لم يقيض لان الدرهم والدينارين يقيض  
 في الوكاله لا فيكون الشراء مقيداً بملك الدين فيكون غلبت الدين من غير من عليه الدين بل ان الوكيل فلك  
 وهذا لا يفتح بخلافه اذا كان الموكل معينا فان البائع يبيع وكذا بعض الدين فيصير بملك الدين  
 وعنده اذ اقبض المامور ببيع ملكا للامر لان الدوام والدنانير لم يبيع فلم يقيض التوكيل بالدين  
 فصحت الوكاله فيكون للامر وجوب ما مر انهما يقيض في الوكاله لا في الشراء فاشترى الوكاله بها عين كانت  
 او دينا فصلك بسقوط الدين يبطل الوكاله وشراء المامور من سيده ان قال يعني في الغلان فاشترى  
 فان لم يعل الغلان <sup>عنه</sup> اذ قال رجل لعبد شري فاشترى من مولاه فالعبد قال لا يعني في الغلان فاشترى  
 يبيع من الامر وان لم يعل الغلان <sup>عنه</sup> عنى على الوكيل فان قيل الوكيل براء من سيده اذا اشتراه من  
 غلمان يبيع من الامر يبيع عن الامر قلنا الوكيل قد تباين من من جانيه وهو العتي على ما في هذا <sup>شك</sup>  
 على الوكيل وفي شراء من سيده بالف دفع ان قال سيده اشترى لنفسه فاشترى عنده عنده فان  
 لم يعل لشركه لو كبل فقال الوكيل اشترى لنفسه فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى  
 وعليه ثمنه والالف لسيده اذ قال عبد رجل اشترى من مولاي بالف ودفعت بها فقال الوكيل اشترى  
 لنفسه فيكون اعناقا على مال ان لم يعل لشركه الشراء هو افعاله الوكيل فيكون الثمن على المشتري  
 وهذا لان الموكل لا يكره عبده فان قال اشترى عبدا للامور فاشترى وقال الامر بملك الوكيل ان  
 كان دفع الامر الثمن لالف الامر امر رجلا بشراء عبد بالف فقال الوكيل ففعلت ومات العبد عندى وقال

الامر اشترى لنفسه فان دفع الامر الثمن فقال الوكيل فان لم يدفع فقال الوكيل للامر على الهبة  
 فيها اذ لم يدفع الامر الثمن بان الوكيل حيز بامر لا يملك شيئا وفيما اذ دفع الثمن بان الوكيل  
 امين بديله فخرج عن محله الامانة اقول كل واحد من التعليين شامل للصورتين فلا يتم به الفرق  
 بل لا بد من انهما امر اخر وهو ان فيما اذ لم يدفع الثمن يدفع الثمن على الامر وهو بكرة فالقول للمكره  
 وفيما اذ دفع الثمن يدفع الثمن على الامر وهو بكرة فالقول للمكره وفيما اذ دفع الثمن يدفع الثمن على الامر وهو بكرة  
 الامر دفعه الى بايعه ولا يلزم الوكيل بالشراء الرجوع بالثمن على الامر اذ افعاله امر به سواء دفع الثمن  
 الى بايعه ولم يدفع جعلوا هذه المسئلة مبنيّة على انه يبيع الوكيل الموكل بماله حكمه فبصرف  
 الوكيل بايعا من موكله مطالب الثمن وان لم يدفع الى بايعه <sup>عنه</sup> من امره ليقض منه وان  
 يدفع بناء على ما فكر من المبالاة الحكيم فان هلك في يده قبل حمله هلك على الامر ولم يسقط منه  
 وبعد بسقوط فانه اذا جرت الامور ليقض الثمن فصلك في يد الوكيل يكون مضمونا على الوكيل غير اختلاف  
 فمن انه يفسد به يضمن ضمان الرهن وعند محمد وهو قول في ضمان المبيع فاشترى  
 في الغلان من سقط الثمن اشارة الى هذا المذهب وعند فرقة يضمن ضمان الفضيحة ليعمل في الحبس  
 فان كان الثمن مساويا للمقيض فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند فرقة  
 يضمن خمسة عشر وعند الباقيين يضمن وان كانا بالنسك فعند فرقة يضمن عشرة فيطالب الموكل  
 وكذا امره بسد لان الرهن يضمن في ثمنه ومن الدين وعند محمد يكون مضمونا بالثمن وسواء عشرة  
 وبيع الوكيل بشراء عين شراء لنفسه فلو اشترى بخلافه <sup>عنه</sup> او بغير النقص او غيره بامره  
 بعينه وقع له <sup>عنه</sup> لا امره وان وكله بشراء شيء معين فالوكيل ان لم يخالفه الموكل فاشترى  
 للموكل وان خالفه فلو كبل فالموكل ان سعى الثمن فالوكيل ان اشترى بخلافه فلكل من كان مخالفا  
 وان لم يسع الثمن فان اشترى بخلافه كان مخالفا لان التعاقب اشركا بالنقص والموقوف

عشرة



كاشروا شرطاً وان اشترى غير الوكيل باسمه كمن غيبته يكون مخالفاً وان كان مخفراً لا يكون مخالفاً لانه  
 حضوراً في غير عين موكيله الا اذا اضاف العقد الى ما امره او اطلق موكلي اى قال الوكيل اشترى  
 بهذا الاسم والالف ملك الموكل واطلق اى اشترى باللف مطلقاً بغير قيد باللف موكلاً الموكل كمن  
 نزل الشراء للامر يكون للامر ويطلق الصوفى السلم بفارقه الوكيل دون امره صوره السلم ان يملك  
 رجلاً بان يشترى بغير السلم وللمرء التوكيل مع الكثر بعقد السلم لانه هذا لا يجوز اذ الموكل  
 مبيع طعاماً فانه على ان يكون الثمن لغيره ولا يظهر في الشرع وانما يعتبر بفارقه الوكيل لان  
 العاقد هو الوكيل فان قال بغير هذا الذي جاءه ثم انكر الامر اى انكر المشتري ان زيدا امر بالشراء  
 افذه زيدا لان قوله بغير الزيد او بغير الوكيل لان هذا البيع انما يكون لزيد فلا يصدق في انكاره  
 فان صدق لا بافذه جبراً اعلان صدق زيدا المشتري وان لم يامر به لا يفذه جبراً لانه امر المشتري بغير امره  
 برفقه وانما قال جبراً لان المشتري سلمه الى زيد يكون بيعاً بالتعاطي فالسليم على وجه البيع بكنه التعاطي  
 وان لم يوجب الثمن ومن وكل بشراء من لم يدرهم فشيء من غيرهم مما يبيع من ماله لم يملك من  
 نصف درهم هذا عندنا في شريعتنا وعندنا ما يلزمه من ان يدرهم لان الموكل امره بغير درهم لا بالدينار  
 فصرف وزاده خير اوله ان امره بشراء من لا يشاء الزيادة وانما قال مما يبيع بغيره من ماله لم يملك  
 لا يبيع من يدرهم بل باقل يكون الشراء واقعا للوكيل لان الامر امره بشراء لم يمسح ومنه يدرهم  
 لا باقل فان امره بشراء عبدين بثلثين بثلثين فاشترى احداهما بالدينار وفيه من ماله او اشترى  
 احداهما بنصفه باقل من ماله لا اكثر الا اذا اشترى الاخر بثلثة الثمن قبل الخصومة اذ امره بشراء عبدين  
 معينين فان لم يذكر الثمن فاشترى احداهما بغير ماله لان الموكل مطلق وقد لا يتفق للمعنيين  
 وان سيج منها بان قال اشترى العبد بالدينار وفيه من ماله سواء اشترى احداهما بنصف او باقل من ماله  
 الامر وان اشترى بكثر من النصف لانه على الامر بغير ماله لان الموكل اذا اشترى الاخر بثلثة الثمن قبل

فان صدق لا بافذه جبراً اعلان صدق زيدا المشتري وان لم يامر به لا يفذه جبراً لانه امر المشتري بغير امره

الخصومة لان المقصود حصول العبد بالدينار ومنه ان اشترى احداهما بكثر من النصف مما يتقارب اليك  
 فيه وقد يقع من الثمن ما يغري به الباء يصح على الامر فان قال المشتري بثلث وقال الامر بنصفه فان  
 كان الف نصف الآخران سواء والالف الامر ان اعطاه الامر وقال اشترى بثلثي جارية فاشترى  
 وقال اشترى بثلثي بالدينار وقال الامر بثلثي بالدينار فاشترى بثلثي بالدينار فاشترى بثلثي بالدينار  
 صدق الامر لان امره بشراء جارية بالدينار والوكيل لا يملك الشراء بالدينار فاشترى بثلثي بالدينار  
 عن الوكيل وان لم يكن الزيد سوى نصف صدق الامر وان سواه مخالفاً اى قال اشترى جارية بالدينار  
 ولم يعطه الا الف وقال الامر بثلثي بالدينار وقال الامر بثلثي بالدينار فاشترى بثلثي بالدينار  
 ان كانت اكثر من مائة من مائة من الف فلهذا لان الامر وقع بشراء جارية بثلثي بالدينار وان  
 كانت قيمتها الف مخالفاً لان الوكيل الموكل بثلثي بالدينار والمشتري فان قلنا بغير البيع بينهما  
 وبين المبيع للوكيل واعلم ان المراد بقوله صدق في جميع ما ذكره التصديق بغير الحلف وكذا في مائة لم يستح له  
 شفاؤه واختلفنا في صدق البائع المأمور بالاطاعة امران يشترى هذا العبد ولم يبيع  
 شفاؤه فقال اشترى بالدينار وقال الامر بثلثي بالدينار وان صدق البائع المأمور انما قال هذا لان  
 في صورة تصديق البائع المأمور قبل لا تخالف القول لما سمع الجميع لانه الخلاف يرفع بغير  
 البائع فلا يجزى الخالف لكونه الاظهر ان يبقى الفاء وهذا قول الامام انه منصور لانه البائع بغير شفاؤه  
 الثمن اجنبية عنهما وايضا هو اجنبية عن موكل فلا يصدق **فصل** لا يصح بيع الوكيل بثلثي  
 عن ربه شفاؤه لانه عندنا جند وعندهما يجوز ان كان بثلثي الثمن لامن عبده ومكانه وصح بيع الوكيل  
 بما قل او كثر والعرض والنسيئة هذا عندنا جند وعندهما لا يصح الا بابتعاين الكسوف فلا يصح  
 الا بالدينار لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمراد بالنسيئة البيع بالثمن الموعود ومنه  
 يقتضي باجل متعارف فيبيع نصف ما وكل يبيع هذا عندنا جند وعندهما لا يجوز الا ان يبيع الباء قبل

في صورة تصديق البائع المأمور قبل لا تخالف القول لما سمع الجميع لانه الخلاف يرفع بغير











فتمت المواضع التي توضع عليه نواضع على ان يقول المدعى عليه ان الراد في يد المدعى الثالث  
 فيقيم المدعى بينه وبين المدعى بانها ملك المدعى وانما قال في الرد ان هو الصحيح لان عند بعض الشايع يكتفي بغير  
 المدعى عليه ان يراه في يد المدعى ولا يحتاج الى اقامة البينة فانه ان كان في يده واقر بذلك المدعى بانه قد من ان ثبت ملكية البينة  
 او باقرار في اليد او كونه وان لم يكن في يده لا يكون للمدعى ولا لغيره الا من في اليد ان اقام المدعى البينة لان  
 البينة قامت على غير ضم فعله ان اقر فواليد لا يرد فانه الغرض لا يملك اليد ولا يملك اليد ولا يملك اليد فتمت المواضع  
 مدفوعة على ان تهم المواضع ان كانت ثابتة ههنا في صورة اقامة البينة فانه ايضا فان الدار اذا كانت  
 في يد رجل امانة فتوضع المدعى في اليد على ان هذا اليد لا يقول انها امانة في يده حتى ينتم المدعى البينة على  
 ان يراه في يد المدعى فيقيم بينه وبين المدعى بانها ملك المدعى فيقيم المدعى ويأخذ المدعى الدار في الامر اذا ظهر ان في يد  
 الثالث وهذا اليد اقرانه في يده لا يغير الثالث محكوما عليه وكذا اذا ظهر ان في يد المدعى امانة لا يرد خصومة  
 والمطالب به عطف على قوله وان في يد المدعى عليه احضاره ان امكن البينة المدعى الثالث يد المدعى في يد  
 قيمته ان تعدد الحدود الاربعة او الثلاثة في العقار يسمى اصحابها في شراهم فذكر الحدود في يد المدعى  
 الدار عندنا صورة وان كانت مشروطة بشرايه وعرضها لا يشترط ان كانت مشروطة ثم ذكر الحدود  
 الثلاثة كافي عندنا خلافا لغيره فانه اذا ذكر ثلاثة حدود كلف هذه الصورة فالمراد الرابع خط  
 مستقيم آخر النسبة الى الحد قوله صور وان رجل مشهور ان يكتفي بذكره هذا في دعوى الاعيان اما  
 في دعوى الدين فلا يثبت فكر البينة والتدرك كما ذكره في الذخيرة ان كان وزنيا كانه في البينة  
 لا بد ان يذكر الصنف بانه جرد او رده وان يكره نوعه نحو خماري الخمر وبنسب او بيت القربى وانما صحت  
 ساءل القاضي لخصم عنها فان اقر او انكر ساءل المدعى البينة فان قام قف عليه وان لم ينتم صنف البينة  
 خصمه وان تكلمه ارفان لا اطلق الاوسكت بلا اقرار وقف بالنكول صحه وعرض البينة ثلثا ثم القضاء  
 اصول ولا يرد البينة على مدعي وان نكل خصمه خلافا لثا في يد المدعى فانه عندنا اذا نكل الخصم في البينة

على المدعى عندنا منذ بدعته واقل من فقهه معاوية ومن مخالف للحديث المشهورة ولا يختلف في النكاح  
 ورجعة وقابلها واستبلاء ورق ونسب ولا يعلم ان في هذه القضية لا يختلف عندنا صنفه ونسبها  
 يختلف صورها اذ على الرجل النكاح وانكرت المرأة او بالعكس اقر الرجل بعد الطلاق وانفق البينة  
 الرجعة في العدة وانكرت المرأة او بالعكس اقر الرجل بعد انقضاء مدة الاستبراء في المدة وانكرت المرأة  
 او بالعكس اقر الرجل على رجل على رجل بالنسبة بعده وانكرت المرأة او بالعكس اقر الرجل بعد العتاق او لأم المولاة  
 على هذا الوجه اذ عتقت لأمه على مولاهما ولدت منه ولد او اقره عاه وقدما تلود ولا يجري في هذه المسئلة  
 العكس لان المدعى في ذلك فغير ملام وله باقرانه ولا اعتبار بالنكاح لانه وانما يختلف عندنا لان النكاح اقرار  
 لان الخلف واجبه عليه على قدر صدقته انكاره فانه امتنع علم ان غير صادق في النكاح لو كان صادقا لاقوم  
 على اداء الواجب وهو الخلف واذا كان النكاح اقرارا والاخر يجري في هذه الامور فيختلف ههنا اذا نكل في نفسه  
 بالنكاح ولا بد من تقديره ان المدة كثر اما يحترز عن اليقين الصادقة هي بذلك شيئا ولا يختلف وادان  
 حمل على البينة لا يثبت الاقرار بالشك فيحمل على البينة لا يجري في هذه الاشياء وبمكن ان يقال لا يجري  
 البذل في هذه الاشياء لا يحمل النكاح بل لا في حمل على الاقرار وفي فاقه فان ان الغوى على قولها  
 في النكاح وهو لو كان كما اذا اقر على رجل على آخر ان قد فتن بالزنا وعبرك الحد لا يثبت خلاف الجماع وكذا اذا  
 ادعت المرأة على الزوج ان قد فتن بالزنا وعبرك الحدان وخلف التاروق وضمن ان نكل ولم ينقطع  
 لان المال يدر بالنكاح لا القطع وكذا الزوج اذا ادعت حلا فاقبل الزوج لا بد من خلع الطلاق في الجماع  
 فان نكل ضمن نصف مهرها وكذا في النكاح اذا ادعت مهرها اي اذا ادعت المرأة النكاح وطالب المالك  
 كالمهر والنفقة فانكر الزوج يختلف فان نكل يدر المال ولا يثبت للمدعي عندنا لان المال يثبت بالبذل لا  
 للمال في النسب اذ اقر على صفا كارت ونفقة او يختلف في دعوى النسب اذ على المدعى ما لا يثبت بالنكاح المال  
 لا النسب عندنا مبتدع وغيره ما كالج في التقيط وامتناع الرجوع في البينة وكذا انكر الغوى في مختلف اجماعا



فان نكل في النفس حصة تارة او حصة اخرى وفيما هو بها يتفق فانه لا طراف بمنزلة الاموال فيجري فيها البراءة  
 بخلاف النفس من قول المذنبين وعندها يلزم الارش في النفس وما هو فيها فان النكول اقراره شبهة فلا  
 يثبت به الغصا من بل يلزم المال فان قال لا يثبت حافة اية المخرج لو قال لا يثبت في الشبهة في يتجلف  
 ولا ينفك وطبعت الحلف لا يتجلف بكنل بنقل ايام فان لا لا رمة اى ان لا يلزم من عطاء الكنب لا لا رمة  
 المتعلق ثلاثة ايام ثم عطف على البقية المنصوبه لا رمة قوله والفرق في حلفكم اى لازم المدعى التزيم بقوله  
 القاضي جالس في المحكمة اى ان اقدم من الكنب لا يؤخذ الا الى آخر حلف الحكم فان انة باليد فيها ولا يتجلف في شأ  
 او يردعه وحلف باله لا بالطلاق والعق فان الحلف في حلف بهما زمانا اى جاز للطلاق ان يتجلف في الطلاق  
 او النكاح ويغلف ايضا بصفاته نحو بانه الطلاق بالمرء المصكبي الذي لا يثبت ونحوه كذا بالمرء  
 وامكان هذا عندنا وعندنا ان في يغلف بالزمان كقوله صلو العهر يوم الجمعة وبالمكان كقوله جامع من  
 وحلف بصحة ما باله الذي نزل التوراة على موسى والفرقة بانه الذي نزل الانجيل على عيسى المسيح بانه  
 الذي خلق النار والوثنى بانه ولا يتجلف في معادهم ويتجلف على ما صرح في البيع النكاح بانه ما يثبت في  
 فاقم او نكاح فاقم في الحلف الطلاق بانه مكر الا ان في الغضب ما يجي عليه رقة لا على السبب بانه  
 ونحوه مثل بانه ما نكحها وبانه ما طلقها وبانه ما غصبه لان هذه الاسباب ترتفع بان باع شيئا  
 ثم تنابلا فان حلف على السبب لا يثبت عليه هذا عندنا منسوخا ومجذبا وعندنا يوسف ريم يتجلف على  
 السبب في جميعه فكذلك عندنا من المدعى عليه بان يقول ليتها القاضي لا يتجلف على السبب فان الانسان  
 قيسه ثم يعقل او يطلق ثم يزوج وقبل ينظر انكار المدعى عليه فان انكر السبب عليه وان انكر الحكم يتجلف  
 على الحامد من اما قالوا لفائل ان يقول ينبغي ان يتجلف على السبب اى وان عطف المدعى عليه فلا اعتبار  
 لذلك التعريض لان غايته في الباطن وقوع البيع ثم وقوع الاقالة في دعوى الاقالة بصير المدعى عليه مدعى  
 فعليه البينة على الاقالة فان عجز فعلى المدعى البين الا اذا نزل النظر للمدعى في حلفه على السبب كونه يتجلف

ولا يغلف الا لالام  
 المجلس

فقولهم  
 بالجوار

١١٩

بالجوار ونفقة مبنية ولا يلزم ليراسها اى يتجلف على الحاصل الا ان يلزم من الحلف على الحاصل ان النظر للمدعى  
 في يتجلف على السبب كونه الشفعة بالجوار فانه يمكن ان يتجلف على الحاصل لا يجز الشفعة بناء على ما ذهب  
 الى فانه الشفعة لا يثبت بالجوار عندنا في حلف المشتري بانه ما اشتريت هذه الدار وكذا اذا ادعى الشفعة  
 بالطلاق البابين كالخلع مثلا فانه لا يتجلف الشفعة عند الشافعية وبجور عندنا فان حلف بانه ما يبيع عليه الشفعة  
 فربما يتجلف على ما يربا في حلفه على السبب ما طلقها طلاقا باينا وكذا في سبب لا يرتفع كغيره لم يثبت  
 عنده فان المدعى بانه ما اعتقه فانه لا ضرورة الى الحلف على الحاصل لان السبب لا يمكن ارتقائه فان المدعى لم  
 اذا اعتق لا يثبت في الامة والعبد كما هو على الحاصل لان العبد في يرفع فيهما اتملة الامة فباردة والحي اتم  
 لاه الجرب ثم السبب واما في العبد فينبقض العهد والحق ثم يتجلف على العلم من رت شيئا فانما  
 آخر على البنات ان وهب له او منزله البنات القطع فالمدعى بانه المشتري يتجلف بانه لم يمسكها  
 كعدم الملك مقطوعا يتجلف الوارث فانه حلف بانه لا اعلم انه ملك فانه ينفع العلم بالملك وعدم  
 الملك بغيره على كلامه وصحة ذوال الحلف والصلح منه ولا يتجلف بعده اى لا يوجب الحلف فقال اعطيت منه  
 المشتري فراء من الحلف وقبل الاخر في وسط حق الحلف **باب الخالف** ولو اختلفا في قدر البيع والبيع  
 حكم لمن برهن وان برهننا حكم لمثبت الزيادة وهو البايع ان كان الاختلاف في قدر الثمن المشتري ان كان  
 الاختلاف في قدر البيع وان اختلفا فيما كانا اقال البايع بعث العبد الواعد بالثمن وقال المشتري لا ريل  
 بعث العبد بالثمن البايع في الثمن ومجته المشتري في البيع او وان عجزا في شيئا بدعوى احدهما وال  
 تخالفنا قول وان عجزا يرجع الى الصور الثلاثة او ما اذا كان الاختلاف في الثمن والبيع او فيهما فان كان  
 الاختلاف في الثمن فيقال للمشتري ان يرضى بالثمن الذي اعاه البايع والافسخنا البيع وان كان الاختلاف  
 في البيع فيقال للبائع انما ان سلم ما اعاه المشتري والافسخنا البيع وان كان الاختلاف في كل من الثمن والبيع  
 حافة كغيرها فان رجع كل قول الاخر فظام والاختلاف حلف المشتري في الصور الثلاثة لانه

اذا قال المدعى صلي من دعوى المدعى















باب النسيئة ولدت لافل من نصف حول من بعد فاة على البايع الولد ثبت نسبه ونسب البايع ويرد القوم  
 اذ عاه المشتري مع دعوى او يورثها هذا عندنا وعند ذوالشافعي رحمه الله دعوى باطله لان البيع اعتراف  
 بانها امة فبالدعوة يهيننا قضاوانا ان العلوق ارضي فيعفي فيه الناقص كون العلوق في يد البايع دليل  
 على انه من وانا قال وان اذ عاه المشتري مع دعوى او يورثها من لواء على المشتري قبل عوة البايع ثبت النسب  
 من المشتري ويجعل على المشتري خطها واستولدها ثم اشتراها وكذا لواء عاه بوموت الام بخلاف موت  
 الولد اي ينعان ما نال الام والولد حية فاة عاه البايع وقد جاءت به باقل من سنة شهر ثبت فان بالولد  
 لالاة الولد اصله بثبوت النسب لعل القلوة والسلام اعتقها اولدها واذا احتج بالدعوة بعدت  
 الام فخرانه يتبين به كل الحق وعندهما به مقتدة الولد لا حقة الام ولواء عاه بعد عتقها بثبت نسبه  
مقتدة من الثمن لواء على البايع الولد اولده بعد ما اعتق المشتري الام وقد جاءت به باقل من نصف حول  
 يثبت نسب الولد ويرد البايع مقتدة الولد من الثمن بان يتسلم على قيمة الام ومقتدة الولد في امة الولد بركة  
 البايع الى المشتري وما اصل الام لا بركة وبور عتق رقت دعواه اذ ان البايع الولد بعد ما اعتق  
 المشتري رقت دعوى البايع كما لو ولدت من نصف حول اقل من سنين ولدت لكثر من سنين اى  
 دعوى البايع اذا كانت المدة من وقت البيع لا وقت الولادة لكثر من نصف حول الا اذا احدث المشتري  
 واذا احدث في القسم الثاني كالا ولوا في الثالث لا يبطل بيع القسم الاول اذا ولدت لافل من نصف  
 حول من زمان البيع والثاني ما اذا ولدت لكثر من نصف حول واقل من سنين والثالث ما اذا ولدت  
 لكثر من سنين في القسم الثاني يثبت نسب واميتها وبنيها ويرد الثمن كذا في القسم الاول  
 اتم ولده نكاحا ام ولا نكاحا ام ولدت من زوجها فملكها او امة ملكها زوجها فولدت فاة على الولد  
 وهذا يحمل على هذا ولو باع من ولده عاه ثم اذ عاه ببيع مشتري ببيع وكذا لو كان الولد  
 الام او من او امة او زوجها ثم اذ عاه اعلم ان عبادة الحداية كذلك ومن باع عبدا اولده عبدا

سنة بانه

لاكثر

المسرة

المشتري ثم اذ عاه البايع الاول فاعطى البايع لان البيع يحتمل النقص مما له من معنى الدعوة  
 لا يحتمل فينقص البيع لاجله وكذلك اذا كان الولد او رهنه او اجره او كان الام او رهنها او زوجها  
 الدعوة لان هذه العوارض يحتمل النقص فيفضل يباع ذلك كله وصحة الدعوة بخلاف الاعناق والتبعية  
 على ما ترا قول ضيو الناعلي فكا ان كان راجعا الى المشتري وكذا في قول او كانت الام بصيرة الكلام  
 ومن باع عبدا لولده عاه وكان المشتري الام وهذا غير صحيح لان المعطوف على بيع الولد لا يبيع الام  
 فكيف يصح قوله وكان المشتري الام وان كان راجعا الى قوله ومن باع عبدا فالمسئلة ان رجلا كان  
 من ولده عاه او رهنه او اجره ثم كانت الدعوة لا يحتمل بخلاف الاعناق لان المسئلة الاعناق الى  
 مرت ما اذا اعتق المشتري الولد لان الفرق الصريح ان يكون بين اعتناق المشتري وكتابته لا يعتناق  
 المشتري وكتابة البايع اذا عرف هذا فمرجع الضمير كان الولد للمشتري وكان الام مضمومة اليه  
 اذ لو ابيع ولدا عاه واعتق مشتري ثم اذ عاه البايع الاخر ثبت نسبهما وبطل عتق المشتري لان منه فورة  
 بثبوت نسبها بثبوت نسب الاخر والتوالتان <sup>البيان</sup> فبين ولادتهما اقل من سنة اشهر ولو قال لصبي مع موافق  
 زيد ثم قال هو ابن لم يكن ابنه وان محمد زيد بثبوت هذا عندنا فيعتبر به وعندنا ان محمد بثبوت بصيرتنا  
 للدعي فيه البصة لان الاقرار في النسب تدب بالقله مما لا يحتمل النقص الاقرار بمقتدة الولد ولو كان  
 مع مسلم وكافر فقال المسلم هو عبدي وقال الكافر هو ابنه فهو ابن الكافر لا بد بالامانة في الحال والاسلام  
 في المال اذ لا يلحق الوطانية ظاهرة وفي عكسيتها الاسلام بتبعية وبجرم من الحرية وبشخصه كتنسبها  
 ولو قال زوج امرأة لصبي معها هو ابنه من غيرها وقالت هو ابنه من غيرها ولو ولدت امة مشتري  
 واستحق عزم الاب فيمة الولد بوجاهة وهو امر ائتمامه مشتري واذ على المشتري الولد ثم استحققت الام  
 فالولد وبطلان الاب هو المشتري فيمة الولد للمشتري لان الولد المعزوم قر بالقيمة والمملد بالمعزوم  
 رجل وطى امرأة معتمدا على ملكه بين او نكاح فولدت ثم استحققت وانكح معزوما لان البايع غنه و

١٣٤







هذا الاقرار على ان رجلا او ميتة بالحق لم يزل موته ولا ان يكون  
صالحا كانت وصية او وصية الاقرار بالحق ان بين المفسر سببا كما لا ريب والوصية للصالحين  
والملوك وان لم يمت سببا كما لو بين الصفة او قال اشتريته لا يصح وانما لا يخفى ان لا كراهية  
الصالح في الاقرار بالحق لانه الوصية فيه هناك بخلاف الاقرار للصالح فان السبب متعارضة كالارث  
والوصية فان ولدت حيا لا قبل من نصف مولا من وقت الاقرار فله ما اقر وان ولدت حيا من قبلها  
ولدت ميتا فللموثر لانه اذا بين السبب قال ان فلانا اقر هذا للحمل او لان فلانا مات وذكر  
ميراثا فيكون هذا اقرارا بملك الموثر والموثر فيقتسم ورثتها وان اقرت ببيع او اقرت باهم الاقرار  
لما اذا عذر به بصدقه وعنده نص في الاقرار وحمل على السبب وان اقرت بشط الحيا رضى وبطل شرط  
لان الحيا رضى ولا يخلو من المسائل الكثيرة الوقوع ان اقرت ببيع او اقرت ببيع او اقرت ببيع  
ومحمد لا يلتزم الاقرار لكن يقع على قوله ان يضمن المقلد بملفان المقلد لم يكن كافيا وكذا لو اقرت  
فقد البعض لا يلتزم الاقرار لان صح الورثة لم يكن ثابته زمان الاقرار والاصح التحليف بالورثة اذ عوام  
امر الواقرة المقلد بانه فاذا انكر يستخلف وان كان الدعوى على ورثة المقلد فالبيع عليهم يعلم لانهم  
ان كاذبا **باب الاستثناء** ومن استثنى بعضا اقرت بمصدا الزم باقره ولو استثنى كله فله ان يقر او لا  
استثناء الكل لا ينعى فان استثنى كلبا او زينا من دابة صح فقه وان استثنى خيما لم يصح اى قال  
على سائر دوابهم الا مينا او الاقعر حطة حتى الاستثناء وان قال لا غوب لم يصح هذا عندنا ومنه  
يوسف رضى الله عنه لو جحد الحيلة من وماد كان مكبلا او موزونا وعند محمد رضى الله عنه في الكل لعدم الحيلة  
وعند الشافعي يصح في الكل للحيلة من حيث الماتية ومن لم يقر وماتت امه بطل اقراره ولو استثنى  
بنا اقرارها كان للمقلد لان الاستثناء لانه البناء على ما يتبعه وما هو كذلك لا يصح استثنائه  
وان قال بناؤه على ما هو مستر بالكل قال وفصل في اقراره بالكل ان قال هذا الخاتم

لعلمان الاقرار وهذا البستان لا انا تخلفه لا يصح الاستثناء ولو قال الحيلة له والنقص او الارض والنخل الى  
صح وان قال على الف من ثمن عبد ما قبضت وعينه وان سلم المقلد لزمه الالف والالف ما قبضت صفة  
الوصية <sup>وقوله</sup> اي عين العبد هو في المقلد فان سلم المقلد فكل العبد المقلد لزمه الالف والالف وان لم عين  
لزمه ما قبضت لعوقه قول ما قبضت لغو عندنا صنفه سواء وصله ام فصل لان انكار القبض في غير العين  
بناء على الوجوب لان محالة المبيع كماله فلا يجزئ الثمن فيكون هذا رجوعا وعرضا ان وصله صدق لانه  
يثان بغيره عند ما كونه من ثمن غير اى يكون لغوا عندنا متبوعا وصله ام فصله عند ما وصله وان فصله  
لا وقر من ثمن او قر من مزرعة او بئر او سوق او رحا من لزمه الجدة عندنا متبوعا وصله ام فصله عند ما  
ان وصله صدق لانه رجوعا عنه وبيان بغيره ما هو من غصب او بيعه ان اقرت بصدقه صدق الا فصل  
في الاخرين اى ان قال على الف من ثمن عسلي وهدية الا انها يوفى او بهدية صدق او وصله ام فصله قال  
سوق او رحا من ثمن وصله صدق وان فصله لا فرق بين البيع والغرض وبين الغصب والهدية ان الاول  
يقع على اليد فان فسد الزمان بغير الحيا يكون رجوعا والغصب والهدية تقعان على كل ذلك والاستقوة  
والرصاص ليس من الدارم وانما يسمى دارم مجازا فيكون بيان تغييره وصله صدق وان فصله  
وصدق في غصبه باو جاء بغيره لعل على الالف لانه يتغير كونه متصلا وان فصله لانه الاستثناء  
يصح متصلا لا منفصلا ولو قال اذنت من الغنا وديعة فصكت وقال الا قبل غصبا ضمن في اعطيتني  
وديعة وقال الا عصبتيه لا الفرق ان الاول لغو بوجه الضمان وهو الاذنة الثالثة لم تفرق كمال الاقر  
ببيع على الغصب هو بكرة فالقول في هذا كان وديعة في عندك فافذة فقال هو في افذة اي المقلد لان اقر  
بيده ثم اقرت كان في افذة فصل لا المقلد وينجم البينة وصدق من قال اذنت فريسة او ثوب هذا اقراره  
اوليه وردة او خاطونه هذا بكذا اقبضت هذا عندنا صنفه وعرضا مما يجازي سلم المقلد ثم يبركه كما في  
مسألة الوديعة هو القيلس وهو الاستثناء ان في الاجابة لم يبر بغيره الاخر مطلقا بل يبره فردة لاجل الا



تتفاح في فيما والى الفرونة فكم بالموجر بخلاف الوصية **باب من الاثر** من تحت مطلقا سوا  
سببا وعلم بالاثر او من من المرام من الموت بسبب وعلم بالاثر ان يكون ملكا او ثلثا او حصة سواء  
وقد علم على اثره من هذا عندنا وعند الشافعي هذا ايضا والاولى لسواء السبب هو الاثر ولنا ان  
اثر المريض وفيه ما يتعلق به من الغير والكل على وان شئنا ما لا يذهبون الثلاثة وهو من البقية  
ومن المرض بسبب معلوم ومن المرض الذي علم بحجة الاثر ان يقدم على المارث وان شئنا ان لا يصح  
ان يحصل للمريض من مرض الموت غريبا بقضاء من ولا اثاره لوارثه الا ان يصدق به بقية اى بقية الغناء  
في الدين وبقية الورثة في الاثر لو ارثه وان اثار المريض شئ لم يثبت له بقية بسبب بطل ما اقر وشي  
ما اقر لاجنبية ثم نكحها لان في الاثر لا يفرق بين لاجنبية ولو اقر ببنوة غلام حصل  
نسب ولو لم يولد مثله اى بها في السر تحبب بولد مثله ومضى الغلام ثبت له بقية من ورثه وشاركه في  
تصديق الغلام اغايشه اذا كان ممن يبره وان لم يبره ومات المقر ثبت نسب وشارك الورثة بلا تصديق  
وصحة اقر الرجل والمرأة بالوالدين والولد والنزول والمولا ومن شرط تصديق هو ان لا يشترط تصديق الزوج  
او شهادة القابلة في اقرارها بالولد يكفي شهادة امرأة واحدة وكذا القابلة خرج مخرج العامة وصحة  
التصديق بعد موت المقر الامن الرقبة يوم موتها مفرقة هذا عندنا من حيث لا علم الحكم بقطع بالموت فلا  
يصح تصديق الزوجية بعد انتطاعها بخلاف تصديق الزوج لان حكم النكاح باق بعد الموت لوجوب العدة  
وعند ما يصح باعتبار ان حكم النكاح وهو لا يثبت باق بعد الموت لان التصديق يستتبع الاثر والارث  
في موهوم ولو اقر بنسب غير لولادة كافي وعلم لا يصح لان تحمیل النسب على الغير يثبت الامع وارثا ومحمد  
ومن اقر بالولد وبه ميراث شاركه في الارث بلا نسب لان الميراث حصة في الميراث واما النسب فيجب تحمیل النسب  
ولو اقر اصله ميراثه على اخر من قبضه ميراثه فلا يثبت له والنصف للآخر اذا كان لزيد على عمر وماله ميم  
فاقر اصله لزيد ان زيدا افضل من عمر في الميراث والبقاء لاخير لان اقرار الميراث ينفصل عن كتاب النكاح

الاش

هو عقود يقع التزاع مع اقراره سكوت وانكاره مع اقرار المدعى عليه او سكوت او انكاره وعند الشافعي لا يصح الا  
في صورة الاثر الا لا يثبت له ان وقع من مال مال فيجوز فيه الشفعة والرقبة لوجوبها في رتبة وشروط سواء  
صحيح عن دار او غيره او في الشفعة والشفعة ويثبت الرقبة بالخيارات الثلاثة لكل واحد من المتعدي والمتعدي عليه  
في بدل الصلح والمصالح من وتفسده جهالة البدل وما استحق من المتعدي عليه من المتعدي حقيقة من العوض  
وما استحق من البدل رجع بخصته من المتعدي كاجابة ان وقع من مال لمنفعة شرط التوفيق فيلزم اى اذا  
كان البدل منفعة تعلم بالتوفيق كالخبرة وسكنى الدار بخلاف ما اذا وقع الصلح على المالك على فعل هذا الشئ  
من مهنه لا شئ ويبطل الموت اذ هو المدة والاخر ان اى الصلح مع سكوت وانكار معا وضمن في قوله  
وفدا يمين وقطع نزاع في حق الاثر فلا شفعة في صلح عن دار مع اقراره او مع السكوت او الانكار ويجب  
في صلح على اقله اذا صولح عن دار في صلح على المدة لم يثبت له ملك وضمن المتعدي على المدة على  
ولا تجوز الشفعة اذ اصبح له على ارفق من المدعى انه اخذها عوضا عن حقه فوافقه بغيره فيجب الشفعة  
وما استحق من البدل رجع الى الدعوى على وجهه وبعده ان يستحق بعض البدل فيلزم المدعى رجع الى الدعوى بغيره  
ما استحق من المصالح عند وان استحق كل رجع لاه عوى الكل في الصلح مع الاقر اذا استحق البدل  
رجع الى المبدل لوجوه اقرار المدعى عليه في السكوت والانكار رجع الى عوى المبدل ولو صلح على  
بعض اربيعها لم يصح وصيلة ان يزيد في البدل شيئا او يبرئ عن عوى البدل انما لم يصح لان بعض البدل  
يصلح عوضا عن الكل فانه اذا زاد في البدل شيئا كرهتم او ثوب يكون فكل الشئ عوضا عما يفي فيه  
المدعى عليه وان ابراء المدعى عن عوى البدل يصح ايضا لان هذه براءة عن عوى الاعيان وهو  
صحيح فان لم يكن البراءة من الاعيان صحيحة والفرق بينهما يظهر فيما اذا كان الدار في المدة فعلى  
كما اذا مات واحد من الميراثين فبواو واحد من نصيبه لا يثبت له هذه البراءة عن الاعيان وصحة الصلح عن  
مدعى المالك والمنفعة قبل صورة الصلح عن المنفعة ان يبقى على الورثة ان الميت كان او لم يكن هذه العبد

والنكاح من الاعيان والارث من العوض والرجوع بالخصم في الميراث من الاعيان والرجوع بالمدعى في الصلح من العوض



وانكر الورثة وانما يحتاج الى ذلك لان الرواية محفوظة انه لو ادعى استنجا عن واما كذا بكرة ثم صالحا لا يجزئ  
 ولبنانية النفس وما فيها عدا او خطاء والرق وهو عوى الزوجه النكاح وكان عتقا بما وصلح او كان  
 الصلح عن مال على عوى الرق عتقا بما كان الصلح مع الاخر كان عتقا بما في حقهما من ثبوت  
 الولاء وان لم يكن مع الاخر او عتق بما في ذم المالك للزوجه المدة عليه بقطع نزاعه في ذم فلا يثبت الولاء  
 الا ان يقيم البيعة فكان الصلح خلعاً في عوى الزوجه النكاح في الاخر يكون خلعاً مطلقاً وفي  
 الاخرين في ذم الزوجه لا في ذمها بعد ذلك على ثبات الولاء فيقبل بيعة ويثبت للولاء حتى لا يجزئها القدة  
 وان تزوجت زوجها اخرجت من القضاء اما فيما بينهما وبين الله فان علمت ان كانت زوجا للقول  
 لا يحل لها التزوج في عتق وان علمت انها لم يكن حل ولم يخرجها النكاح فذكره المصنف ان بعض نسخ  
 مختصر الفروع يجوز الصلح بان يجعل بدل الصلح زيادة في المهر وفي بعض النسخ عدم الجواز في الوقت  
 اخذ هذا لان الصلح ان جعل فوقه فالعوض لم يشرع الا من جانبها وان لم يجعل فوقه فالبدل لا يقع في مقام  
 بدل فيعوض ولا عن عوى ولا من عوى الله ولا اذا قلنا ما دون آخر عدا او عدا عن الله لان رغبة ليست من  
 تجارة فلا يجوز له التفرق فيها وهو من نفسه قل رجل عدا لاني عتقته من كسب فيصير عتقه في  
 واستخلاصه الصلح عن نفسه بثلث بكرة من قيمته او عرف هذا عند المصنف وعندهما لا يصح بأكبر  
 من القيمة الا ان يكون زيادة يعقبن الناس فيها لان عتقه في القيمة فانه لا يدري باله ان عتقه في الرها كبقا  
 واعتباضه بأكبر لا يكون ربواتا في الزيادة على المانية في مقابلة الصورة وهو مفسر عتق بصفه او صلح  
عن باقية بأكبر من نصف قيمة بطل الفضل هذا بالاتفاق اما عند مفاظهم واما عنده فلا ان القيمة منصوصة  
 عليها فلا يجوز الزيادة عليها وثمة غير منصوص عليها ولو صالح بغير صفة وان كان قيمة أكثر من قيمة  
 نصف العبد وبدل الصلح من ذم المالك او عتق بعض من يدعيه بغيره الموكل لا وكيله لان في هاتين الصورتين  
 ليس في السبب اتقاء الاول فظاهر واما في الثاني فلا نافي لبعض صط البراءة في جميع الحق فلا الموكل الا ان

يضيد

بقتنه ان الوكيل عليه فيكون البدل عليه لاجل الكفارة وفيما هو كسب له وكيله ان فيما يكون الصلح  
 عن مال على حال من غير من نفسه المصنف في عتق ويكون مع الاخر وان صالحه فصولي ومن لم يدرك او عتق المالك  
 او اشار ان عتق او عتق من نفسه او اطلق وتقدمت وان لم ينفذ ان اجازة البدل والارقان صالح  
 الفصولي من جانب المالك على يد المصنف وضمن يذل الصلح او قال صالحا كسب على الذم من مال او  
 على ذم المالك او على المصنف هذا او قال صالحا كسب على هذا الا ان عتق من غير ان يفسرها  
 في نفسه او اطلق وقال صالحا كسب على المصنف وتقدمت في هذا الصورة حتى وان لم ينفذ الا ان جاز المصنف  
 له والافلا وصالحه بعض من على عتق بعض موهب بعض الباقي لا معاودة لان بعض المصنف لا يقبلها  
 لكل حقيقة عن المصنف على حالة او على موقبل في الاول يكون استساغا لما فوق المانية وفي الثاني يكون استساغا  
 له وصف الحلول عن المصنف على مائة زينة لا يكون استساغا لما فوق المانية واستساغا لموصوفه  
 في المانية في هذه الصورة يصح ولا يشترط قبض بهد الصلح ولم يصح من ذمهم على ما يترتب من ذلك لان هذا  
 الصلح معاونة فيكون مرفا فيشترط قبض الدنا بقبول الاخر ان عتق المصنف على نفسه حاله لان وصف  
 المحل يكون في مقابلته فكذا لو وصف له مال او عرفه على نفسه لا يكون يكون معاونة  
 في سود بخشاً وزيادة وصف من اراد ان نصف من عتق على ان يرضى ان يقر بان يقر بان  
 لم يوف عتقه بنهاى قال اذ ان في ثمنه عتق على ان يرضى من البلاء فقبله رضى ان لم يوف عتقه بنهاى  
 في العتق عتق من وهذا عند المصنف وهو مفسر وعنده يوسف رضى لا يجوز في ذم المالك لان مطلق لان  
 كذا على العتق واداء النفس لا يصلح عوضاً للبراءة في البراءة مطلقاً وانما على الشرط فيكون البراءة  
 مفقودة بالشرط فيكون لغواً وفي نظر لان كل على دخلت على البراءة فمرد فيبطل انما يصح لوقا في  
 تكسب في ثمنه ان يوفى في ثمنه الاخر ويكسب ان يجاب بان كان في هذا اللفظ مذكراً في المعنى  
 كل من عتق بالبراءة لانه ما يرضى بالبراءة مطلقاً بل بالبراءة على تقدير اداء المائة فمقتضى البراءة مشروط كذا

حالة

الصالح

الذي عليه لزوم صح







عاماً دفع اداة السلم رجلاً ان ذكر واشى مالهما مائة وسلم كل واحد فسين درهماً ثم صالحا ادهما من  
 نصف كره بالحق دفعها الى السلم ابو ادهما للثمين هذا الصلح لا يجوز عندنا حينئذ ومجرهما وعندهما  
 يجوز كما انشر على عبد الله قال ادهما في نصيبهما انه لو صلح في نصيب خاتمة لزم قسمه القربى والذمة ولو جازة نصيبهما  
 لا يترتب اجازة الاخر ولم توجد فان اخرج احد الورثة عن عرض او عقار او ماله او ماله مائة او مائة او مائة او مائة  
 او اثنين بهما صح قبل بدله او لا انما يصح عن التقدير اي من الدراهم والدنانير بهما سواء قلنا البدر او  
 اكثر لانه يعرف بالانصاف الجواز على ما عرفنا من كتاب الصرف وهو تقديس وغيرهما بما قد التقدير لا الا ان  
 يكون المعطى اكثر من فسط من ذلك الجواز ان كان المعطى مائة درهم يجزى يكون المائة اكثر من حصته  
 الدراهم يكون ما يساوي حصته في مقابلتها وما فضل في مقابلته غير الدراهم وقد كان الصلح لا يجوز  
 بطريق الابرار لان الشكر اعيان والبراءة عن الاعيان لا يجوز وبطل الصلح ان شرط جواز درهم الدين من  
 الزكاة يعني ان اخرج احد الورثة في الزكاة يكون فسطه ان يكون الدين بقية الورثة بطل الصلح لانه يملك  
 الدين من غير من عليه الدين فذكر لصي الصلح جيداً فقال فان شرط ابراءة الفداء من اوفضوا نصيبها  
 تبرعاً او اقرضوه فسطه من وصالحوا عن غيره واما لهم بالتوفيق على الغناء صحته الجيدة الا ان شرطه  
 ان يبرأ المصالح الغناء عن حصته من الدين ويصالح عن اعيان الزكاة بما اوفى هذا الوجه فابرة بقية الورثة  
 ان المصالح لا يبق له على الغناء صح لان حصته يصير لهم والثانية ان بقية الورثة يؤقون ملا المصالح نصيب  
 نقداً ويجعل لهم حصته من الدين على الغناء وفي هذا الوجه يتفرق بقية الورثة لان التقدير من الدين والثالثة  
 وعلى بعض الطرق وفي الاخرى فلو فرض ان حصته المصالح من الدين مائة درهم ومن العين مائة ايضاً  
 وبصالحون على الدراهم فلان بدان يكون بدل الصلح اكثر من مائة ومائة وعشرون درهم فتمت  
 وهو يجزى لانه على الغناء وهم يتقبلون له ان ثم بصالحون عن غير الدين على عشرة فان كان غير الدين  
 يجزى يجوز الصلح عن عشرة قطار وان لم يكن يزاو على عشرة شيء آخر كشكسين مثلاً يكون العشرة في

واحد

في مقابلة العشرة والبراءة في مقابلة التكوين وفي صحة الصلح عن ذكره حصلت على كليل او موزون او قلنا  
 فعند بعض المشايخ لا يجوز لشبهة الربوا وعند البعض يجوز لانه مهران مشبهة الربوا ولا اعتبار لها لانها لا يخلط  
 ان يكون في الزكاة من جنس بدل الصلح وعما قد بران يكون بمخالف ان يكون زائداً عما بدل الصلح فاحتمال  
 الاحتمال يكون بشبهة الشبهة ولو حصلت من غير كليل او موزون في بقية صحته والاصح وجه عدم الصحة  
 ان هذا الصلح يصح لا ابرار لان البراءة عن الاعيان لا يجوز واذا كان بيعاً فاما البديلين مجزوا فلا يصح وجه  
 الصلح ان الزكاة كانت في بقية الورثة فالجواز لا ينفك عن المنازعة فيجوز وبطل الصلح والمصلحة من  
 محيط ولا يصح قبل القضاء في غير محيط ولو فصل قالوا صح اي ينبغي ان لا يصالح قبل قضاء الدين في دين غير  
 محيط ولو صولح فالمشايخ قالوا صح لان الزكاة في قليل من الدين والدين فيكون غايها فلو جعل الزكاة  
 موقوفة يتفرق الورثة والدين لا يتفرق لان الزكاة تضاف حينئذ وفقد الدين وحسم الباء استحقاقاً  
 ووقف الكل فباساً واما التبرع ان الدين يتعلق بكبر من الزكاة ووجه الاستحسان المزمع من الزكاة ومن  
 المسائل المهمة ان من شرط صحة الصلح صحة الدعوى ام لا فبعض الناس يقولون شرط لكن هذا غير صحيح  
 لانه اذا ادعى صاحب الحق لا فاضبوط على ما يشي بصحة الصلح على ما مر في بالحقوق والاشفاق ولا شك  
 ان دعوى الحق المجعول دعوى غير صحيحة وفي الذخيرة مسائل بوجه ما قلنا وانه اعلم بالصواب **كتاب المضاربة**  
 وفي عقود شركة في الزكاة بال من رجل وطل من آخر وادى اولا وتوكيل عند عمله وشركة ان ربح وتضرر  
 ان خالف وبضاعة ان شرط كل الزكاة للمالك وفرض ان شرط للمضارب اعلم ان في هذه العبارة تساهلاً  
 وسواء المضاربة اذا كانت عقد شركة في الزكاة فكيف يكون بضاعة او قرضاً وانما قال ذلك بطريق التعليل  
 ولحق ان يقول ان المضاربة ايداء وتوكيل وشركة ونصب وفيه المال اقل ليعمل فيه شرط ان يكون للرجل  
 للمالك بضاعة وشرط ان يكون للعامل من فظم الدفيع المذكور في سلك المضاربة تغليبا واجازة فاسدة  
 ان شئت فلان صح لانه لا يخرج للمضارب عند الفسك بل اجرة عمل زكاة ام لا ولا يزاو على ما شرط ظاناً

١٢٩







نصف فلها نصف لان نصح المضارب لباقي النصف هو مشترك بينه وبين رب المال لو قبل ما رزق له فلي  
نصف او ما فضل فصفان وفيه بالصف نصف للمالك ونصف للثاني ولا شيء للثالث ولو شرط للثالث ثلثه  
فلما كان للثالث شرطها وعلى الاول سد لان للمالك النصف والمضارب الثلثان فيض المصير الاول  
وهو شرط للمالك الثلثا ولغيره ثلثا ليعمل معه اربع المضارب لثلاثة وتبطل عتات احد ما وطاق المالك  
مرتدا بخلاف طاق المضارب بدو الحرب مرتدا حيث لا يبطل المضاربة لانه له عبادة محبة ولا يضر  
بعدمه ان سئل رب المال المضارب لا يغفل حتى يعلم بخرقه فلو علم فليس يحضره ثم لا يضره عند ولا يقد  
نصف من جنس الثمن له نصف بالصف المحبة او صار ثلثا او يترك خلافه استحسانا اي تبدل نقد انقص كونه  
خلاف جنس المال كان راس المال راسا والتفقد ثابتا وبالعكس في القيلس لا يبدل له وجه النقد  
ولا ضرورة بخلاف الوضوح في الاستحسان ان الزبح لا ينظر الا عند الحاجة اليه في وقت الضرورة ولو اقرقا  
وفي المال من رزقه اقتضا دينة ان كان ربحه والا لكان ان كان ربحه فهو يعمل بالاجرة وان لم يكن ربح  
فهو متبرع في العمل ويوكل المالك بالقبضاء فان اشترى لا يدفع الثمن له بل المال لان الخوف يرجع الى الوكيل  
فلا بد من توكيل المضارب المالك وكذا سائر الوكلاء او امتنع سائر الوكلاء عن الاقتضاء يكون المالك واجبا  
والتسليم يجرى عليه المراد بالبيع الدلالة فانه يعمل بالاجرة والتمسك هو الذي يجعل له الخطه وحقه  
ليبيعها فهو يعمل بالاجرة ايضا فيجرى ان عاتق الثمن وما هلكه من فله الزبح لاوله لان زاده على الزبح  
لم يصنع المضارب لانه امين فان سلم الزبح وفسخه عقد هام عقد فله المالك او بعضه من اداء الزبح اي  
فسخ العقد والمال في المضارب ثم عقدا فله المالك وان لم يفسخه ثم ملكه اذ اؤخذ المالك له وما فضل  
قسم وما نقص لم يصنع المضارب في نفقة مضارب عمل مضربه وما كره وانه ينفق المضارب بمبادرة او غم له فيه وان مرض  
المضارب سواء كان في امر او في السفر فالدمع له وعن المصنف رحمه الله في النفق وفي سق طعامه  
وشاب وكسوة واجرة خاديه وغسل ثيابه والدمع في موضع يخرج اليه وركوبه كراء وشاب

ان لم يكن ربح فالمضارب بعد  
 الاخر في يوكل المالك

على مالها بالخوف ومن الفضل اي تنفق زايلا على المعروف من الفضل وره ما ينفي فيه بدوهم مضرة  
لما مالها او ما ينفي من الطعام ونحوه وما دونه نقد واليه لا يبيت باهل كالتفقه وان باسكسوى مضرة فان  
ربح اخذ رب المال ما اتفق من راس المال الى اقدم من ربح ما اتفق المضارب من راس المال حتى يتم راس المال  
فان فضل شيء قسم فان ربح متاعها صنفته ولا نفقة نصف اي ان ربح وقال فام على بكذا بحسب ما اتفق  
على المتاع من كراء حله ونحو ذلك ولا ينفق المضارب مضاربا نصف شره بالثابت او باعه بالعين ونحو  
بهما عبدا فضا عا فيده عديم المضارب ربعها والمالك الباقي وربع العبد للمضارب وباقيها وثلث المال  
الثان وثم ثلثا وربع على العين فقط اي يشترى بالالف ثوبا وابعه بالعين وشرى بالالفين عبدا ولم  
يدفعها الا بالبيع حتى ضاع في المضارب غرم المضارب ربع الف الفين لانه ملك المضارب والمالك ثلثه  
ارباع فاقه اذ غمها يصير راس المال الفين وثلثا لانه ربح المال دفعه اولا الفان ثم دفع الفان فثلثا فان  
باعه مائة يقول قام على الفين وقوله فقط اي لا يقول قام على الفين وثلثا لان الشروك بالعين  
فديهم وضيعة الى وفوت بسبب الصلابة في المضارب فلو بيع بضعهما فخصهما ثلثا الف والربع منها  
نصف الف بينهما اي ان يبيع بارسع الف فلانه الف عقد المضاربة والمالك ملك المضارب خاضعة ثم  
ثلثا الف يرفع منها راس المال وموالتان وثلثا بقى الربع فثلثا نصرا لرب المال للمضارب  
شترين رب المال بالف عهد كراه بنصف ربح بنصف فقوله كراه بنصف نصف للعبد وهو غير الفاعل في شراء ربح  
لارث المال فالمضارب ان باعه ربحه يقول قام على بنصف الف لان شراء المضارب من رب المال كان جائزا  
فقد شتره العدم ومعنى المراجعة على الامانة فيعتبر اقل الفين ولو شتره بالفها يعدل نصفه ففقد ربحا حظه  
فربح الغداء عليه وباقي على المالك اي اذا امتنع من الدفع وانفاد الفاء يعني ارش الجنانية ينديان بقدر المالك  
والعبد ربحه للمضارب لان راس المال الف والعبد سائر الفين واذا اقتربا فربح عشرهما فخير من المضارب  
يوما والمالك ثلثه انما انما يربح العبد من المضاربة لانه قضاء القاطن بانقسام الغداء يتقصر انفس العبد







وان نكل لا مدعي بالحق لا فرق فان نكل لا مدعي هذا الالف مع الفاء على كونهما لا مدعي  
 بالنكول كقولهم لا مدعي بالنكول وبالفاروق في حجة من مدعي الف لهما صارا ضما  
 نصف من كل منهما بنصف حق الآخر فيكون واعلم ان النكول هنا ينافي لافرا فان اقر لا مدعي  
 بعضه ولا يختلف الآخر لان الاخر اخرج بنف النكول انما بصراحة بقضاء القاضي فجاز تأخير القضاء  
 بالحق للمثلية من ان نكل لا مدعي وقضى القاضي بغيره روية الاسلام اليه وحيث لا يختلف  
 للثانية فان نكل يقضي بينهما لانه القضاء الاول لا يبطل حق الثانية وسواء روية للثاني لا يختلف للثانية  
 لان القضاء وقع في موضع غير ان بعض الحكماء قال اذا نكل لا مدعي بعضه روية لا يوجب بالحق للثانية لان  
 النكول كالاقرار في الاقرار لا يوجب **كتاب العارية** في ملك من منع بغيره فان التمسك به من  
 التمسك فانه العارية العارية والمنافع قابلة للتخليك كالوصية بخدمة العبد وعند البعض ان اباة الانتقام  
 بملك الغير اعلم ان التمسك اربعة انواع فتملك العين بالعرض بيع وبلا عوض هبة وتملك المنفعة  
 بعوض امانة وبلا عوض عارية وبغير عوض كملك من نكل اصل المخرج ان يعطى ناقة او شاة لبشر ليس بها ثمرة  
 فوقع في اصل الوضع فحل على العارية واطعتك له سنة وتملكك على اية واحدة من عديدها وادركك سنة  
 او ادركك بطريق السكنى فداري مبتداه ولك خبره وسكنى تميز عن النسب الى المخاطب وعرض سكنى او ادركك  
 كعمرى سكنى فغير معقول لطلاق الفعل بخلاف تقديره اعمرها كسكنى فغير ويرجع المعبر فيها من  
 شاة ولا يقضي بلا عريان هكلك هذا عندنا وعند الشافعي في العارية مضونة ولا يوجبه لانه الشيء يستبغ  
 ما هو فيه فان آخرها فخطبت ضمننا لمع ولا يرجع على امداد المستاجر بالصف عطف على الضمان المصوب  
 في ضمنه ويرجع على موجه ان لم يعلم ان عارية معه ان لم يعلم المستاجر ان عارية مع موجه وانما يرجع عليه  
 بخلاف ما اذا علم ان لا عار من الموجه ويعد ما اختلفا استعمالا اولا ان لم يعين مستفعا وما لا يختلف  
 ان يعين اى ان عار شياء ولم يعين من يتنفع به فللمستفيد ان يغيره سواء اختلف استعماله كقولنا اولى

على العارية جعل الدار المستجير

يختلف كالحمل على الدابة وان عيّن من يتنفع به فان لم يختلف استعماله بغيره وان اختلف لا اولى للموجر  
 اى اذا اجر شياء لم يعين من يتنفع به فللمستاجر ان يغيره سواء اختلف استعماله اولا وان عيّن بغيره لا  
 يختلف استعماله لا اولى لاختلاف استعماله وعند الشافعي ليس للمستعير الا عارية لانه العارية من اية الاخذ  
 واكباة لا يملك الا بامره وعندنا في ملكك المنفعة فالمستعير ملك المنفعة كان له ان يملكها غيره من استعمال  
 هبة او اشتراك مطلقا يحمل ويغيره اى للحمل ويركب ويأخذ فاعتق وضمن بغيره وان اطلق الانتفاع  
 في الوقت والنوع انتفع ما شاء في وقت دون النوع او في النوع وان قيد ضمن بالجملة في شئ فقط التقييد  
 اما ان يكون في الوقت دون النوع او في النوع دون الوقت وفيهما فان علم على موافقة الفيد فظاهر وان  
 خالف فان كان الخلفا في المثل والى خبر لا يقضي والى شئ فقط يقضي كذا تقيد الاجارة بنوع او قدر ما ان  
 وافق او خالف المثل او خالف لا يقضي الى شئ يقضي رة ههنا الى اصطبل ما كرها او مع عبده او اجيرة مساندة  
 او مشامرة او مع اجيرة بها او عبده يقوم على حرة او لا تسلم اى رة الدابة الى اصطبل ما كرها فحصلت  
 قبل الوصول الى المالك لا يقضي ان هذا تسليم وكذا ان ارسلها المستعير عبدا الى المالك فحصلت قبل الوصول  
 اليه وكذا ان ارسل مع اجيرة مساندة او مشامرة بخلاف اجيرة مباوطة اذ يشترط فيها تسليم اليه وكذا  
 ان سلمها الى المالك كاجيرة المالك او عبده سواء يقوم على الدواب او لا فحصلت قبل الوصول الى المالك هو لا شيء وقبل  
 يقضي تسليم العبد الى المالك لا يقوم على الدواب فحصلت اية المشقة على ان المستعير لا يملك الا بداء كرو  
 مستعار غير يملك اى انما كذا فان هذا تسليم بخلاف المستعار التقييد كالحج حيث لا يرة الا الى المعين بخلاف  
 رة الوبيعة والمخصوص الى دار ما كرها فان هذا لا يكون تسليم بل لا بد من رة الى المالك وعارية التقدير  
 والمكيل والموزون والمعدود فمرر لانه لا ينتفع بهذه الاشياء الا بالتمسك لانه لا اذ اعين الانتقاء  
 كاستعارة الدار هم كعبرة الميزان او ميزان الزكوان فابا في فرضها انها لو هلكت في يد المستعير قبل الانتقاء  
 مضمون وصحح آداة الارض للبناء والعمران لانه ان يرجع عنها ولا يكلف فلغيرها ولا يقضي ان اطلق الى لا يقضي

١٤٦



المعبر ما نفق البناء والغرس والقلع ان كانت الاعارة مطلقه الغيب موقه وضمن نفق القلع ان وقت  
اي وقت الاعارة ووجه عن هذا قبل ذلك الوقت انما لا يضمن للغزو في صورة الاطلاق ما غفره بل اغفر المستعير  
واعتمد على الاطلاق وكره الرجوع قبل ان يفرط في ضل الوعد لو اعار المزارع لابن قريته  
بجمل وقت ولا لانه للزعم نهاية معلونه في الترك مراعاة الخمين بخلاف العرف في البناء ما تعلو  
واجرة المستعار والمستاجر والمقصود على المستعير الموجه والغاصب لان الرق على المستعير الغاصب  
واجب عند طلب المالك اما على المستاجر الغاصب التحليل دون الرق فان منفعه القرض للموجر فيكون مؤنة  
الرق عليه لا على المستاجر ويكتب المعاهد اطعته ان ضل لا اعترى اذا اعيرت للزراعة اى اذا اعيرت  
الارض للزراعة فاما المستعير ان يكتب كتابا فعنده حينئذ يكتب لفظ الاطعام لانه اذا اعيرت الزراعة  
فان اعارة الارض فيكون للبناء وعند ما يكتب لفظ الاعارة وانه اعلم **كتاب الحصة** في ملكك عين  
بلا عوض ونفخ ووجه تحلل واعطيت اطعنت هذا الطعام فان الاطعام اذا استلج الطما  
كان هبة واذا استلج الارض كان عارية وجعلت هبة لك واعطيتك وجعلت لك عمة قال النبي عزم  
من اعمر عري فحق للمعير ولو رثته من بعده بخلاف ما اذا قال اريك عمة لك فان قوله سكة يحل  
وجعلت على هذه الدابة بيتها وكسوتك هذا الثوب اريك هبة تسكنها فان قوله تسكنها  
ليس بابل هو مشوره وانه سكة اى اريك سكة فقول سكة تميز فليكون تميزا قبل فليكون عارية او سكة  
هبة اى اريك بطريق السكة حال كون السكة هبة موهوبة او تحلل سكة الخ لاسم من الخ لاي الاعاد  
تعد بختها تحلل في قوله سكة تميز او سكة صدقة اى اريك بطريق السكة حال كون السكة صدقة او صدقة عارية  
او عارية اى اريك حال كونها صدقة بطريق العارية فعارية تميز او عارية هبة ثم عارية اى اريك بطريق  
العارية حال كونها هبة فلما قال عارية ففهم منها المنفعة معناه حال كون المنافع موهوبة لك وتم بالقبض  
الكامل انتم الحصة بالقبض الكامل المحل في الموهوبة لان القبض الكامل في المنقول ما يابى سيرة العفا يابى

هذا عند طلب المالك

فيقبض فناء الدار قبض لها والقبض الكامل فيما يحل بالنسبة بالنسبة من قبض على الموهوب  
الاصار من غير ان يكون القبض شعبة قبض الكل فيما لا يحل القبض شعبة الكل فيما لا يحل  
بلا ان او بوجه باق اى اذا قبض في محل الحصة بلا ان كان قبضا لان الحصة ليل الادان قبض الغضا  
الحل لان اى ان الواهب عا كالمشاع لا يستعمل في توليها فيه والمداد باق اى لا يضمن منفعة كالحق  
والهم والبيت الصغير لا فيما يستعمل لا يبيع الحصة مشاع لو قسم بين منفع عندنا خلافا للمشافعة  
وبه الخلافة بينه على اشتراط القبض ويؤثر المشاع بحمل القبض كما في البيع ونحوه ونحن نقول القبض  
منصور عليه ههنا فلا بد من كماله ولا فرق عندنا بين ان يهب من الشريك او من الاجنبية والمفسد هو  
الشروع المغانر لا يشروع الطاري كما اذا وهب ثم رجع في البعض الشايح او حتى بعض الشايح بخلاف  
الرهن فان الشروع الطاري مفسد ثم سلم حصة اى اذا وهب نصف المشاع ثم قسم سلم حصة لان ملكا  
بالقبض وعند القبض لا يشروع فان وهب قينا او هبة سلم وان لم يفرق وسلم وكذا الشروع  
به الدين انما لا يجوز لان الموهوب يردوم وقت الحصة بخلاف المشاع وهبة ليه في ضرر وموفاة له  
نعم وزرع وتخلو الارض وتعد تحلل كالمشاع اى لا يجوز هذه الحصة لكون فصلت هذه الاشياء  
عن ملك الواهب فقبض به وتم هبة ما مع الموهوب بلا قبض مبدى وما وسميت به بقبضه عاقل او قبض  
ايد او جده او وصته ادمها او امه موهوبة او اجنبية يربيه وهو موهوب وزوجها بالبر الزفافاى زوجة الطفل  
الموسوب لها لا جملها لكن بعد الزفاف ووجه هبة اثنين اى بالواحد لان الكل يقع في يده بلا شيوخ وعكسه  
اى هبة لاثنتين اى بالايه عندئذ يتصور له وعند ما يبيع لانه قبلت اى قبضت شيئا كما افاد من من قبلين  
ولان هذا هبة القصف من كل واحد فثبتت الشيوخ بخلاف الرهن لانه مجموع يدين كل واحد يكمل كالتقدي  
عشرة على غنيين ووجه على غنيين اى اذا تصرف بعشرة على غنيين لا يبيع عندئذ مستوفى وكذا اذا وسيلهما  
للشيوخ وعند ما يبيع الحصة لانه لا يشروع من هبة واحدة اى من اثنين وكذا تقبض القصد على غنيين

هذا

هذا وصف القبض بالقبض

هذا







ان من قبلك فهو كذا الرقيب اسم من الرقيب موبالا انتظار فكان ينتظر ان يوت مالكا ومرباطا عندانه ومحب  
لاز فليق التعليل بخبر وعندنا يوسف ربح بغيره لان قول دارك رقيب ان كان كذا وانا انتظر موتك لتفوت  
ه اذ لم يفصح ويطلب الشرط كالمعروف لا خلافا بينه على تفسيرها وصددت كصحة لا بغيره ولا في  
بعض ادا الصدق بنصف الدار لا بغيره بخلاف ما اذا انعقد بغيره على قهرين كما مر ولا عود فيها والتم  
بينها ان الرجوع لا بغيره في الصدق لانه وسيله العوض هو الشايب **كتاب الاجارة** قال بعض مل  
العربية الاجارة فعالة من المفاعلة وادعى في ذن فاعلى لا افعال لان الاجارة لم يحى فالملكية بواجب واسم  
الفاعل المواجه في غير التعليل اجرت زيدا مملوك او جرة اجار او في الاساس آجرو وهو موجود ولم يبايعوا فانه علق  
ومستعمل في موضع فيج وهو اسم للاجرة كالجاعة واجر ياجه من يلب طلبه اعطاء الاجرة فهو آجرو فوضعت  
بين الموجه وبين الآجر والاجارة فعالة من آجر يوج بغيره الاجرة كمن في الشرع نقل العقد فاعلى لا يبيع منع  
معلوم بغيره كذلك من او عين ويعلم بذكر المدة كسكنى الدور و زاعة الارض مدة طلعت وقهرت كمن  
الوقف لا بغيره فوق ثلاث سنين في المختار كبلاد على المستاجر ان ملكه فعلة عدم الجواز اذا كانت هذا المعنى  
لا بغيره الاجارة الطويل عفو مختلف كما يجوزها البعض بخلافه عنهم وذكر العمل كصحة فوج ضابطه ومحل  
قد معلوم على انه مسافة عملت وبلا شاة تنقل هذا المدة ولا يجب الاجرة بالعقد خلافا للشافعي فان للاجرة  
عنده تجب في العقد بل يبيعها فان المستاجر اذا اجار الآجر فالحمل هو الاجرة الواجبة بغيره ان لا يكون له حق  
الاسترداد او شرط فان اذا شرط فيجوز الاجرة بغيره بغيره او باستيفاء النفع او التمكن منه فيجوز الدار بغيره  
يسكنها وتسقط بالغير بغيره فبوت تمكنه والتموج طلب الاجرة للدار والارض كل يوم والذاتة ككله صله  
للقضارة والخطا اذا تمت ان عمل في بيت المستاجر انما قال هذا لان الجارية اذا عملت في بيت المستاجر فخطا  
بعض الثوب ثم سرق الثوب له الاجرة بعد ما خطا في هذا بل على ان الآجر تجب بعد العمل لكن يقول بالسرقة  
انتم عمل على البعض وهو معلوم بالنسبة فيجب على اختلاف ما اذا لم يمتد العمل على البعض فانه لا يمكن

طلب

يطلب الاجرة بكل عمل قليل ولا تقديره لا باع في وقت الطلب على كل العمل والخبر بعد افراده من التثنية فان  
احترق بعد ما جرم **فلا الاجرة** وقبله لا اعز من غيرها هذا عندنا مستوفى لانه امانة عنده وعندنا  
بعضين مثله قيقه ولا اجر وان شاء ضمن الخبر واعطاه الاجرة ولا يلحق به النوف ولطرب الدين بوقا منه هذا عند  
الاستوفى وقال لا لا يسخق حتى يترجم لان التصريح من غام العمل وعندنا مستوفى هو ازيد كل العقد ومن عمله  
اثره العين اي شيء من ماله فايتم تلك العين كالبقيع مثلا كعتبار وقضا بغيره بالثبوت والبيضاء بغيره  
للاجر فان جرم فضا لا غير ولا اجر هذا عندنا مستوفى وعندنا العين كانت مضمونة قبل الجرم فكذلك ابدى  
ثم هو بالخيار عندنا ان شاء ضمنه قيمته غير معمول ولا اجر وان شاء ضمنه معمول لا اجرة ومن لا اثر له  
اي ليس شيء من ماله فايتم تلك العين فليكن ان يحس العين للاجرة بالجدل وعندنا في بعض الجرم  
سواء لعملا اثره العين او لا كالحمال والملاط وغاسل الثوب لا يجرم بخلاف رافة الابن فان الابن كان  
على شرف المصلا كفاية امياه وباع من ماله اطلق له العمل ان يستعمل غيره فان قيديه لكانا امره ان يخط  
بيده ولا يجرم لحي بعبال ان مات بعضهم وجاء من بني آجره بحسابه وحامل قيط او زاده السيد باجران رقة  
لموته لا يرث له هذا عندنا مستوفى وانما بغيره وعندنا في امر الذناب في القطا اي كمن يبيع الزاد لا يثنى  
انما فاصت تغض عمل بالرة وصحة استجاره اراوه كان بلاءه كرا بغيره فان العمل المتعارف في الممكن  
فيهم في الرقة ولا كل عمل سوى موطن البناء كالقضا او استجار هذا البناء او غرس شجرة واذا انقضت  
المدة سلمها فارقة الا ان يعم الموجه قيمته مقلوعا وبمكلا بلاءه المستاجر ان تقض النفع الارض والافير فراه  
او يرضى بمكلا فيكون البناء او الفوس لهذا الارض لهذا قول بملكه بالنسبة عطف على ان يرضى والا وان  
القلع الارض وفورا ورضى على يقوم فلما املا ان يجب على المستاجر ان سلمها فارقة الا ان يرضى هذا الارض  
الا ان يرضى الموجه قيمته البناء او الفوس فلهذا القول بملكه بالنسبة عطف على ان يرضى هذا الارض  
ينقض الامر الثاني ان يرضى الموجه ببناء البناء او الفوس فلهذا القول بملكه بالنسبة عطف على ان يرضى هذا الارض

هذا عندنا مستوفى  
انما بغيره  
القطا اي كمن يبيع الزاد لا يثنى

ان يرضى  
ويكون برضى المستاجر  
عائده ان لا يرضى



























منه وعق بنه ولو كان كذا لا يتبعه او شرهما او كونه موصيا له صغيرا او كونه امرا  
 بكتابة واحدة فان ولدان كان صغيرا يتبعه ان كان كبيرا جعلنا كذا وان لم يترك وفاء فممن كان كذا  
 واذا ادى حكم بعق ابيه قبل موته وبعقته من شره اذ لم يترك وفاء فممن كان كذا  
 يعطى بنهم الاب ايضا لانه كونه بن جاليا بسفان ترك ولد من حرة وبنيا بنى بغيرها  
 على عاقلة اتم لم يكن ذلك نكاحا لانه من الغشاء لا بناء الكتابة لان مقتضى الكتابة الى الولد بمولده الام والاب  
 العقل على بنهم بغيره ان بعق فجاء الولد الاموال الاجناسا فان ولد بنيا لانه لو كان عينا لكانت الغشاء الى  
 بالام لا بغيره في الحاي وان انضم قوم امة وابنه ولا يورثه فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 لموالاة الام معناه ان الابيات رقيقا وان كان كذا فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ما ادى اليه من حرة فجاء الاما لم يكن له في معرفة الزكوة فاذا كان كذا فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ثم يحظر ان المولود اذ الزكوة وهو من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 قال عبد السلام بغيره من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 حرة او قدر اى حرة لم يكن له في معرفة الزكوة فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 حرة ما يورثه من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 المكان ما كان مكانا لم يورثه في ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 لا ورثه على نفسه فان اعتق بعضهم لا يعتق وان اعتقه عتق جميعا لانه لا ينفق من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 اعتاق الكل فجاء ابراء اقتضا نصيحتي المعتق ولا يورثه من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 لا يعتق المعتق لانه لا يعتق في ابراء البعض وان اعتقه عتق جميعا لانه لا ينفق من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 قاله لا يورثه من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 او يملكه في ابراءه فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد

والان من يملك

فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد

فان قبل كذا يكون الولادة في الذرية والاستبلاء في الذرية واتم الولد لنا بعقنا من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ويطلق بالحرية يحكم بعق مدبره وام ولد ثم جاء مسلقات مدبره وام ولد فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 لا اقل من نصف حوالين وقت الاعناق فله لاه الولد باقل من نصف حوالين لا يعتق به لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 لان الحلال كان موجودا وقت الاعناق فاعناه وقت ماله ولا ينفق ولدا ولا يعتق به لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 الامة المعتقة ثمانية من الاعناق وولادة امة حلال من نصف حوالين لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 وقت الاعناق فله لاه الولد باقل من نصف حوالين لا يعتق به لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 جزوا بالان في ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ما فلولاه طلبة فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 قبل موت الولد لان المالك اعنى بموت الابن لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 وقت موت الولد لان المالك اعنى بموت الابن لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 يحل له ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 مولاة بغيره لانه لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 في العرسان لم يورثه من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ضيقوا السبا لم يعتق نصيبه من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 والتسعة عتق بغيره فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 اولاد بغيره عتق بغيره فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ثم المعتق فانه لا يورثه من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 ولا ولد للثلاث الا ما اعتق كذا لانه لا ينفق ولدا والولد من ماله فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد  
 او كانت مكانين لو مهران فممن كان كذا لان الغشاء يكون ولده الولد

او مهران

100



































فيكون الحق الشفعة بخلاف ما اذا ظهر ان البيع كان بغير قيد او اكثر لا يبي الشفعة لان الشفعة مأخوذ منها بالتقيد فان  
 كانت قبلة الفاعل لم يبيع به وان كانت قبلة اكثر من ذلك فليس البيع تسليم البيع لا بشرط الطريق الا ان يبيع بغير قيد  
 المشتريين لا احد باءا او اشتراكا معا من واحد فليس البيع بغير قيد بل هو باءا مع واحد لانها لا يباخذ حصدا  
 البايعين لانهما يتوزع الشفعة على المشرى ثم لا يتوزع وايضا يتوزع الاول في فطره الى المالك الثاني والشفعة  
 من غير بيع شاعنا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 الفتن تمام القبطي له اعلم **كتاب النسي** يعين الحق الشافع وعلقبها بالاذن المثل والمبادلة في غير ما ذكره  
 من ترك حصته بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 يجوز على القبطي المثل اذا كان متحيا للشفعة المبادلة لا يجوز له ان يبيعها لغيره لان فيه معنى الاضرار من الشفعة  
 بغير الانتفاع بحصة او جبر على المبادلة فيجوز في البراءة ان يبيعها لغيره كما في قوله تعالى الذين يبيعونهم بغير قيد  
 بين المال ليس بطلا او بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 مؤنة المالك ان الاجر مقابل القيمة هو لا يتنازل بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 على ما عاينها ولا يتعين له ان يبيعها لغيره لان الشفعة لا يبيعها لغيره لان فيه معنى الاضرار من الشفعة  
 بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 يدعون شراؤه او ملكه مطلقا فان ادعوا انهم يبيعون بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 وطلب حصة ما في ايديهم فان كان ثلثا بان ادعوا شراؤه او ملكه مطلقا فكل من ادعى غير ذلك في المثل فان ادعوا انهم  
 زبوا بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 الموت وادعوا الورثة وادعوا انهم يبيعون بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 الشراؤه لان المالك بعد الشراؤه بالبيع وطلبه المثل فان ادعوا انهم يبيعون بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 احتياج الى النسي فاستلوا له بركة المثل من غير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما

لم يذكر

لم يذكره لان برهنا او سماعا من غير ما ذكره لان الشفعة مأخوذ منها بالتقيد فان  
 برهانها من سماعها كان القسم في الشفعة والعقار غير متنازع الا في كذا الموضع فلما بد من اقامة البينة على المالك او بغيره من اعيان الموت  
 الورثة وبيعهم من ماله او غلبهم بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 الورثة طفل او غلبهم بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 كان في المالك البينة او الغالبية ان يكون كذلك لا يتسلم برهنا او سماعا من غير ما ذكره لان الشفعة مأخوذ منها بالتقيد فان  
 او الغالبية او سماعا من غير ما ذكره لان الشفعة مأخوذ منها بالتقيد فان  
 مقام الارث في المبادلة في الارث بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 لا يتسلم ايضا لان النسي في المبادلة في الارث بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 وبطلان المثل ان لم يتبع الامر لذلك فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 اكثر بطلان في ماله او غلبهم بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 على ما ابرهناهم وقالوا لا يتسلم بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 المثل في المبادلة في الارث بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 بان كان كل واحد من المالكين او سماعا من غير ما ذكره لان الشفعة مأخوذ منها بالتقيد فان  
 كقولهم لا يتسلم بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 ويكفيهم او سماعا من غير ما ذكره لان الشفعة مأخوذ منها بالتقيد فان  
 بقدر ما ابيح لهم بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 والشفعة وغيره مما ينكره الزعمان وبقوم البناء وبقوم المثل فان حصل الجانبين او لا يحصل لهما بناء  
 ثم ما يملكه لهما ومكنا او بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما  
 لان النسي في المبادلة في الارث بغير قيد او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما او اشتراكا معا من دار فقسما

في قسم عرو من اعيان

لست

في قولهم



































يكون  
 او بنصفه شئ فانه اذا قال مثلا لا يحمل له فقله بفعله لو كان ضيقا به فانه يحمل له الموت بالجرم او  
 او يدعي صبرا فوفيه فانه اذا جحد ان الما قتل فبحرم او على سطر او جحد في سطر الارض فم لان الاختلاف في هذا  
 محكم فان وقع على الارض بندا فان الاحتراز عن هذا غير ممكن في كل او اربل مسلم كلفه جرحه بخوفه فان لم يسلح له فبحره  
 مسلم فان لم يعلم ان اذا اخطى لارسال الزجر الى الشقاق فلا اعتبار لارسال فان لارسال من المجوس والزجر من  
 المسلم وان كان على الفلح وان لم يكن له رسالة وجهد الزجر يعتبر الزجر فان كان من المسلم حل وان كان من المجوس  
 او اذ غير ما ارسل على كل هذا فانه لا يمكن التعليم بحسب ما اخذ ما عتبه وعند ما كان لا ياكل وان لم ياكل  
 صيرت اقل صبرا الاكل كما لو دسحى الى صيفا فاقوا ما عتبه وكذا لو اربل على صيرت في سنة مرة واحدة بخلاف في حال من  
 بنو ابيد كسب من قطع من لا العصور هذا عندنا وعندنا في كل اجمع ولنا قولنا ما ابين من الحق فيه  
 من وان قطع اقلنا واكثره مع جرحه في قطع من حيث يكون الثالث في طرف الراس والثالث في الطرف العجز  
 او قطع من كذا او كذا او في بعضين اكل كل لانه من القبول لا يمكن جوده فوق جوده المذبوح فلم يتناول ما اربل من  
 فهو من خلاف ما اذا كان الثالث في الطرف الراس والثالث في طرف العجز لا كان الجوده في الثاني فهو جوده المذبوح  
 وخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الراس لكان الجوده فوق جوده المذبوح فان يربصه ارمه آخر فقله في الاول  
 ورمه ورمه الثاني فهو جرحه وان كان الاول الخنثى والاولى وصل الى ربه صيدا ارمه آخر فقله في الثاني  
 اخر من لا امتناع فهو ملك للاول ويكون اما لان كونه كوة اختيارية فيجوز حبس قتل بالزجر واذا كان ملكا للاول  
 ورمه من الثاني فيقتل فيمنع حال كونه جرحه بالاول وان لم يكن الاول من غير الامتناع فهو ملك للثاني لا للموت  
 ويكون حلالا لان كونه اختيارية فيجوز حبس قتل بالزجر وان كان ملكا للاول ورمه الثاني فالثاني ينفق في حال  
 كونه جرحه بالاول وان لم يكن الاول من غير الامتناع فهو ملك للثاني لانه قد صار ويكون اختيارية ويصار به  
 حله ولا يملكه مالا يملكه الا سطر بطريقه بلده **كتاب الهن** هو الشئ طوي يكل فانه كالبقر فان  
 الدين فانه من الهن بانه ياكل الميتون بخلاف العين فان القصة مطلوبة فلا ياكل قبل صورته من شئ آخر  
 يمكن

صلا لا لا تلوته

آخر وينبغي ان يحاط بقوله لازم ان ينفق حال كونه غير لازم فلهذا هو تسليم الرجوع عنه الى تسليم معنى المدهون  
 والرجوع عن الدين يعني العقد واذا سلم فبعض محورا ان يسو ما غير شايح احتراز عن من المشايخ كسوق الدار  
 مغرنا ان غير مشغول يعني الداهن من لا يجوز لار من بدون التحل والشجر بدون القوله افرها مناع الا  
 بدون المتاع متميزة اياه اذ كان متصلا بحج الزجر من خلعه كالزجر على الشجر فيجب ان يميز ويفصل عنه فالزجر متعلق  
 بالحل فيجب ان ينفصل فيه وولي غير هوون سواء كان اتصاله بخلقه او مجاوزه والمتميز يتعلق بالحال  
 من الحل فيجب ان ينفصل عن محل غير هوون واذا كان اتصاله فيه ضل عنه لو كان اتصاله بالمجاورة لا يطره كرهين  
 المتاع الذي ينفذ الداهن لزم التحليل في كل البيع التحليل ان يصفه الرا من في موضع يتكلم من مواقفه  
 فانه ظاهر الرواية من ان يوصف بالابن في المنقول الا بالثقل لانه فيض هو جرحه للضمان بمنزلة الفضة عن مال  
 ربه بل من بدون القبض ومن قبل من قيمته ومن الدين اعلم ان هذا ان يثبت كل غفل الشكر عن شكله وهو ان  
 ينوهم ان كل من في الدين يستعمل مع افعاله التفضيل ولكن كذا ان يربط ما مضمون باقل من كل واحد فانه غير  
 واريد ان مضمون باقل من المجوس او باقل من ادمي ان كان الواو بمعنى او فهذا الشئ مجروح غير منبذ بل هو اذ ان  
 مضمون ما مواتل فان كان الدين اقل من التبع في مضمون وان كان نشا النعمة اقل من الدين فهو مضمون بالتمه  
 بالقيمة فيكون من البتة اتم به اذ مضمون ما هو اقل من الاخر الذي هو القيمة اتمه والدين اخرى ثم افعاله الحكم فيما  
 اذا كانت النعمة كره ومواد مضمون بالدين فلو ملكه وخبره بالفضل اما ان في الحكم صورة المساواة ان يكون  
 مضمون بالدين فلو ملكه وخبره بالفضل اما ان في الحكم صورة المساواة ان يكون  
 المدين بالفضل فالى اصل ان يدا المدهن على الرهن بكذا شيئا لانه ينفق بجانب الاستيناء يكون موصل باليكون  
 استيناء من ووجهه بغيره بالفضل فانه اذا كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل مائة وان كانت القيمة اقل يكون  
 مستوفيا بغيره بالفضل فانه اذا كان الدين اقل من القيمة فقد استوفى الدين والفضل مائة وان كانت القيمة اقل يكون  
 امان والدين من طلب منه من راهد فانه لا يربط بالدين طلب الدين ووجهه بغيره بالفضل فانه اذا كان الدين اقل يكون







فحكك مثل قدر من دينة ولا غير للوجه قوله قدرا تميز من مثلي بعينه المائدة والقدرة وهو الكيل والوزن  
باعتبار الجوهرة وعندنا باعتبار القبة فتقوم بخلاف للبسكون رهنها مكان فان رهنه بوزن فقط  
وزنه عشرة وراهم بعشرة وراهم فحكك فخذنا نصفه لمك بالدين وعندها ان كان قيمته مثل وزنه او اكثر  
فكذا ان كان قيمته اقل وهو قوله فحكك مثل قدر من دينة ودين ثمانية مثلاً عشرة وثمانية وراهم فليكون  
رهنها مكان فان قيل في هذا التكميل هو قوله فحكك مثل قدر من دينة نظر لان الدين اذا كان عشرة ووزنه  
عشرة وقد حكك بعشرة وراهم من الدين فعلى المدينون تخفيفه من للتعبض فلا يتناو اما اذا كان  
وزنه عشرة والدين عشرة لان التبعيض غير ممكن ولا يكون للبيان من لانه لما التبعيض في صورة لا  
يكون للبيان في صورة اخرى لان المشترك لا عموم له ولا يتناو ايضا ما اذا كان وزنه عشرة والدين عشرة  
لانه يعبر عنه ان هلكا نصفه من الدين وهو عشرة فخذنا غير مستقيم فلنا ليس عندنا بيان ان ثباته  
شيء مفوض في كل صورة بل العرف ان ما كاي اعتبار الوزن لا باعتبار القيمة فتقدره ان هلكا مثله وزنه ان  
اذا كان الدين زائدا فاذا علم الحكم في هذه الصورة يعلم في صورة المساواة وصورة ان يكون الوزن نا  
على الدين ما عرفنا ان الفضل اما من شرط على ان يرب من ثباته او يعطى كغلبة بعينه ثمانية وانا كطرحنا  
والقياس انهم لا يجوز لانه صنف في صنفه وجه الاختلاف ان شرط ملائم لان الكفالة والدين كالاختلاف  
والاختلاف ملائم الوجوه انما قال بعينه لانه لو لم يكن الرهن او الكفيل معتبرا بنفسه لم يمتنع  
ولا يجبر على الوفاء سدا عندنا لانه لا جبر على التبعة وتناو وعذر زفره انه يجبر لان الرهن اذا شرط في البيع صار  
حقا من حقك كالوكالة المشروطة في الرهن وللبايع فيه الا اذا سلم منه حالا او فيه الرهن رهنه اذا  
عندنا ما في الشطافان وصفه غوب ان يكون للبايع حق النفاذ قال البايع امسك هذا  
حتى اعطى منك فهو من ادى على المشتري البايع ثباته غير مبيعة وقال امسك هذا حتى اعطى منك يكون رهنه  
لا يلتزم بما بينه وبين الرهن العبرة للمعنا وعندنا لا يكون رهنه وان رهنه عننا من رجلين بدين كل



منها صحه وكذا من كل من كان له من كل ما يدين كل اهلان نصف يكون رهنا من هذا ونصف عند ذلك وهذا  
مختلفا لا يجوز رجلين حيث لا يصح عند مسند فان الاول لا يبعد الوصف بالجزء في خلاف الجدة وادانها في كل  
في نوبة كالعدل في حق الآخر ولو ملك ضمن كل حصته فان عند الصلح لا يصح كل مسند فبا حصته والاستيفاء مما يتجرب  
فان قضى دين ادميا وكله رهن للآخر لما تزامن كل رهن عند كل واحد وان رهنا رجلا رهنا بدين عليه  
بكل الدين يسكن في فضل الكل وانما صح هذا لان قبض الرهن في كل شيء على بطل حجة كل منهما انه رهن  
هنا في رهنه في هذه المسئلة مبتدأه بملكي وصحة ان كل واحد من الرجلين قد علم ان رهنه هذا الدين  
هذا الذي في سلم البراءة فام على كفايته بطل حجة كل واحد منهما لانه لا يمكن القضاء لكل واحد ولا لهما معا  
اولوية ولا الى القضاء لكل بالنصف للشبه ولو مات رهنه والرهن معهما فمهر كل ذلك كان مع كل نصف هذا  
محقق قول المستفتى هذا باطل وهو التمسك بما لا يوجب جبر المسحوق ان ملكه الحق للشيء في رهنه وبطلان  
الاستيفاء بالبيع الدين والشيء لا يضره وانه علم **باب رهن عند كل رهن** بقض الرهن بقض غيره وهو عند هذا  
عندنا وعند ما لا يجوز لان يرد ملكا وهذا يرجع عليه عند الاستحقاق فان عدم القبض فلنا بده الصورة بالملك  
وفي الما لتيه المرتهن لا يبدله ضمان والمضيق هو الما لتيه في رهنه لا يستحق الا في احواله وضمنه في احواله  
وهلك مع ملك من فان وكل العدل وغيره يبيع اذا حصل له صحه فان شرطه ان يبيع الرهن لا ينفذ  
بالرهن لا يثبت الرهن والمرتهن بل يثبت الوكيل سواء كان الوكيل المرتهن او العدل او غيره او ادا ما ملك الوكيل  
لا يقوم وارثه بغيره ورثته او وصيته مقامه عندنا وعندنا بستان وصية الوكيل على بيعه بغيره ورثته او وصيته  
المرهون بغيره ورثته الرهن لا يبيع له اهل والمرتهن لا يبيع الا في احواله لا يكون للرهن بيع الرهن الا في المرتهن  
وايضا لا يكون للمرتهن بيع الرهن الا في احواله وان وكله او باه فاجاز الرهن يبيع فان حصل اجله رهنه غايب  
اجل الوكيل على بيعه كوكيل بالخصه غايب كله واماها فان الوكيل يبيع على النسيئة فالحاصل ان الوكيل لا يبيع على النسيئة الا  
ان هذه الصورة اذا غاب القاسم وانه الوكيل عن ابي القاسم المرتهن بغير تجميع الوكيل على البيع غير المصلحة اذا غاب

لا تعلق لها

يد

الموكل فان الموكل اعتمد عليه غايبه لم يخام بغير الموكل فيض صفة في الوكيل على الخصم ولا يجوز شرط بعد  
الرهن في الاصح اعلم ان في الخبر قولين احدهما ان الجزا غايبت اذا كانت الوكالة لازمة وان يكون في ضمن عقد  
الرهن فانه كان بعد لا يجوز الاخر ان الجزا بناء على ان حق المرتهن يضيع فيجبر كوكيل بالخصه ان غاب الموكل وانما  
كان هذا القول صحه لان عدم الدليل لا يدل على عدم المدلول خصوصاً اذا وجد دليل آخر فان باء العدل فان  
رهن فبطل كصله فان اوفى منه المرتهن كاستحقاق الرهن في المصالح اذا اهلك الرهن في يد المشتري فتمت  
المسحق الرهن وصحة البيع الغرض العدل ثم هو الرهن من رهنه او المرتهن من رهنه ووجه المرتهن على رهنه بدينه  
ان المسحق اما ان يضمن الرهن فله الرهن لانه غايب في صحة البيع قبض الرهن لان الرهن ملكه باء العدل وانما ان  
بضمن العدل القيمة لانه متبعه بالبيع السليم في العدل بالخيار اما ان يضمن الرهن الفقه في صحة البيع قبض الرهن  
واما ان يضمن المرتهن الفقه في اداء الدين وهو ان يملك الفقه يكون للعدل في رهنه المرتهن على رهنه بدينه ووالفقيه  
اخذوا في المسحق المرهون من مشترجه رهنه هو على العدل بدينه ثم هو على الرهن بدينه وصحة القبض للرهن او على  
المرتهن بدينه ثم هو على الرهن بدينه الى العدل بالخيار اما ان يرجع على الرهن بدينه وان لم يملك في الرهن رهنه  
العدل على الرهن فقط قبض المرتهن لانه وان يرجع على المرتهن ثم المرتهن يرجع الى الرهن بدينه او لا اذ كان  
صاحب العدل ان يضمن الرهن او المرتهن انما يكون اذا كانت الوكالة مشروطة في رهنه فان لم يعلق صفة  
المرتهن بالوكالة وللعدل نصيب المرتهن لانه باعطى اما ان لم يكن مشروطة في رهنه يكون كالوكالة المفردة  
فانه اذا باع الوكيل ادة في الغنم الاخر بما هو موكل ثم اخذ حصلا يرجع على الفاضل فخصه لا يرجع الما على الرهن  
سواء قبض المرتهن الفقه ولم يفيض وصورة مالم يفيض ان العدل باع الرهن بامر الرهن وفاء الفقه في العدل  
بما تقرر ثم استحق المرتهن الفاضل الذي لم يفيض العدل يرجع على الرهن فان هلك الرهن مع المرتهن كالحق في رهنه  
الرهن فبينة ملك بدينه وضمن المرتهن رهنه على الرهن بدينه اي المسحق بالخيار بين تضمن الرهن او  
المرتهن فان ضمن الرهن ملك باء العدل ففقه الرهن وان ضمن المرتهن رهنه على الرهن بدينه بالقيمة لا مخرور

شترط

الموكل











۱۲ حتی تكون الدنيا وصية ما يكون الدين وصية في

كتابنا في سقط على أم فقتله أو قتل نائم سقط على آخر فقتله كل الشك  
 بسبب كونه على خلاف موضع حجر وضرب في غير ملكه في غير العاقلة بلكفاة ولا ارثا لاهيها هذا عندنا  
 وعندنا في الجح الكفاة وينتد من المبدأ الحاقا بالخطا فقلنا القتل معدوم حقيقة ولا في الخطا  
 الضمان في غير بقى على اصله **باب النفقة والواجب** هو يخرج من مال صفة ما ابدى اياها حفظه ما ابدى  
 وسواها والذمي بما احراز على المئامن فان جف من موقوفه فبطل الزجر العبد هذا عندنا وعند  
 الشافعي لا يقبل الزجر بالعبد لقوله صلى الله عليه وسلم العبد ولدان النسيخ والحر بالحر لا بد له على النسيخ فيما عداه على اصلنا  
 على ان ان دل بحاله لا يقبل الدية على ما باله لقوله صلى الله عليه وسلم العبد ولدان النسيخ هذا عندنا وعندنا في دية المئامن  
 باله هو بنده اى يقبل المئامن عنه وهو المئامن والعاقلة بالمجنون **والبالغة بالعتق والصحة بالاع والزم**  
 والرجل بالمرأة والفرع بالاصل لا يند بعبده ومكانه عبوده ولو بعده له ولا بعده له من جحجه عاقده لاق  
 المئامن لا ملك فلا يند والراهب لو تولا به بطل حق المئامن من الدية بشرط اجتماعهما سقط على المئامن برضاه وبكسبه  
 قل عندنا من وفاء وارثه وبند وان اجتمعا لا يظن الا خلافا بين القتيلى ارضاه عن موته من الوارثين فان فاء  
 مو الوارث وان تار قتيلا فالهوى هو المولى فكسبه من الحق فلا ينفذ قائمه وان اجتمع الوارث والمولى فان لم يرضوا  
 غير سيده او تركه ولا فاء فكسبه عندنا لا يفسد ظلا في المجرى ان لم يترك وفاء فاء السبب ايضا لا يمتنع  
 قومه وورثه على ابيه اى فقتل الاب شخصه وولى الفصل بن الفاعل سقط النصارى من الابوة ولا ينفذ الابن هذا  
 عندنا وعندنا في فعله بثلثا فعل فان شاور الى جرحته تخفيفا للتوبة ولنا قوله عم لا هو الا بالابن ايضا جرحه ان  
 لا ينفذ بجرحته الى جرحته فلا ينفذ وبقي اهل المعنوق قاطع به وقاطع به وبصلح ولا ينفذ الوصية الصلح فقط  
 اى ليس الغفوة لا القتل لا ينفذ ولاية القصاص الاطراف والبيع كالمعتوه وميتة والفاضة بمنزلة الاب هو الصلح حتى يستوفى  
 الكسب بغير القصاص قومه الرها هذا عندنا بخلافه قالوا ليس بولاية القصاص حتى يبرر الصلح ولا حتى يشركه كما افاد ان  
 بين الكبيرين واحد ما غلب له اى صحة لا يتجرى ليوته برب لا يتجرى هو الغرامة فيثبت حكمه كما في ولاية الانكاح واحتمال

واصلا العفو عن الصغير يقطع بخلاف الكبير فيثبت وينقص في جرم يثبت عيانا او يحجب وجعل الجرم قد  
 خاش حتى مات في قتل محرم لا في قتل بظروحه او عوجه او منقل او ضيق او تقرب او سوطا الى ضربات المت  
 بالركبة كلبه واصابة بظروحه فلا قصاص عندنا حتى وعنه وجوب القصاص نظر الى الاكراه وانما يجب اذ جرمه وثبتا  
 وعذرا في حجب اصابه بعموم المرفان كان مما يطبقه الانسان فلا قصاص بالاتفاق وان كان لا يطبقه  
 خلا وكما روي في الخبر <sup>في حجب</sup> والتقريب لا قصاص عندنا حتى ولو قتل السوطا لا قصاص خلا لا في  
 ولا في قتل مسلم لما ظنه من كراهية القتل بل يكره ان يعطى الدية ولو مات بفعل نسيه زيد وبيع  
 وجبة ثلث الدية على زيد لا باعتبار ان افعال فقتل في الحجبة حتى ولو لم يكن هذا مطلقا وفعل تقتضيه  
 وموازاة هذه الدنيا لا الاخرة وفعل زيد من آخره فيجب الثلث فمجان يظن الى ما هو مؤخره الموت ويظن  
 لا الحالة وتقدمه فالوجه الثاني ولا اعتبار في ذلك لكونها مدرسا ويجوز قتل من شجر سباعا المشركين يقتله  
 فان قلت لما قال يقتل من شجره فلا ضياع الى قوله يقتله يقتله قلت يحتمل ان يحمله في فعل الشر ومعه ذلك  
 يجب يقتله ولا فيمن شجره مسلما على رجل ليل او نهارا في مصر او غيره او شجره على عصا ليل او نهارا في مصر  
 المشرك على السلامه او اشركه فلا يقتله مطلقا لا في غير ملية العاص او شجره ليل او نهارا في غيره  
 فلا يقتله ايضا لان كان مسلما ففي الليل في المصر لا يلحقه الفجأة في النهاية في غير المصر ولا على من يبيع  
 ساقه للمخرج من قبله فضلا هذا اقل من ينكر كلامه الا بالقتل لقوله عزم قاتله ومن ماكره كذا قتله قبل  
 الاخذ او اخذ قدامه ولا ينكر من فعله الا بالقتل وكذا اذا ضاع جلد او رجل بالسلامه فقتل على ظاهر كتاب  
 الدار جاء لقتل رجل قتل قتل من شجره عصا نهارا في مصر فان العاص ملية والظاهر في الفتوش نهارا  
 في المصر فلا يقتل بالقتل خلافا ويقتل من شجره عصا في مصر لم يقتل في مصر فقتل آخره اذا ضرب لم يقتل في مصر  
 عامة عصية فاذا قتل آخره فقتل معصوما ففعله القصاص ويجوز ان يقتل مجنون او صبيته شربا على رجل  
 فقتل مولى المشرك عليه عمد او ماله اي يجب الدية في مال لان العاقلة لا يحمل العمد والقيمة اي يحل القيمة

نهانی







وان قطع خطا ينجح المثل ايضا لهذا ودية النفس على العاقلة فلا مائة منها بخلاف العمد فان كسرها على اليد  
يحدث منها او على الجناية ثم مات في العود من المثل في الخطاء دفعهم العاقلة من مثلها لان هذا ابرج على التدبیر  
لا يصح في حصر فان كان من المثل مساويا للمال له سوء هذا فليس على العاقلة لان التزوج من المثل لا يثبت  
فان خرج من جميع المال ان كان من المثل كذا لا يجزى زيادة لانها رضية باقتل من المثل ان كان من المثل اقل اقل  
وصية للعاقلة وصحة بصره لانهم يقتلوا ويعتبر المثل فان خرجت من الثلث سقطت والا سقطت مقدار الثلث  
المال وهذا الفرق بين التزوج على اليدين التزوج على الجناية قولنا سنة واما عندنا فالحكم في التزوج  
على اليدين كذا في هذه المسئلة وفي التزوج على الجناية فانما المقتول يقطع قتل المقتول اي قطع عليه  
فاقتل من اليد ثم مات فانه يقتل المقتول عندنا لا يقتل المقتول على القطع فصا صا ابراهما  
وراء فلهذا المثل لا يوجب سقوط القوم من التزوج اذ قطع بين عليهما القوم وخرجت النفس من  
قوله فافترس من الفصا من الطرف فاستوفى فاشترى النفس من النفس لانه حصة في القطع وقد  
قبل وعندنا لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وهو القطع ولا يكتفى بالقبض وصف السلامة لما فيه من سلامة النفس  
والاحراز عن السرقة لانه استوفى حقه واكثر اليد من قطع بين عليهما فمقتول في قطع والقبض على النافذ ثم عفا عنه  
القتل فخرجت اليد عندها صالحة استوفى حقه لكونه الفصا من السرقة عندنا لا يضمن شيئا لانه استوفى حقه وتلاف  
النفس جميعه اخرجت فحقوقه وراء هذا البعض فلا يضمن شيئا **باب الشهادة في القتل** واعتبار حاله  
القوم يثبت بدلا للورثة لا اربا اعلم ان الفصا يثبت للورثة ابتداء لانه يثبت بعد الموت والميت ليس هذا اهل الان  
بملك شيئا الا مال البعاجة كالمالك مثلا فطريق ثبوت الخلاف وعندنا طريق ثبوت الوارثة والنزق بينهما ان  
الورثة يستندون في ملك المورث ثم الانتقال من الوارثة والخلاف لا يستند في ذلك فاعلم ان الخلاف بينهما ان  
يقوم شخص غير في اقامة فعل في القتل عند النافذ في المقتول فالحق ان يثبت المقتول بقتل ما اعتد عليه  
لكل من اقامته فالورثة قاموا مقامه عن غير المقتول لانه انتقل من الورثة ثم اذا ثبت هذا الاصل

لا والباقي وصية لهم  
فان خرج عن الثلث سقط  
والا سقطت الثلث المال  
اعا حجب من المثل في العمد

فان ثبت البعض فاذا  
عفا  
عندنا صحيح

الاصل فخرج عليه قوله فلا يصح عدم صما عن البغية اعلم ان كل ما يملك الورثة فاضرم خصم من الباقي ليقام  
مقام الباقي في الخصومة من لواقعي اذ الورثة شياء من التركة على احوالهم يثبت حق المثل في الجناية على العول  
لا تجزى بدلا دعوى كذا اذا اقيمت اذ الورثة شياء من التركة واما البينة عليه يثبت على المثل لا يجزى بدلا للمثل  
لان يثبت كل واحد وما يملك الورثة لا يطرح الورثة لا يطرح عدم خصم المباقيين فخرج على هذا قولنا فاقام  
يقتل ابراهما اخوه فحضر بعده اي قام احد الورثة اخوانك فلانا قتل اياه محمد بن زيد الغصامي ثم حضر اخوه  
يحتاج الى اقامة البينة عندنا صمد خلا فالحق في الخطاء والدين لا اى اذا كان القتل خطأ لا يحتاج  
الى اقامة البينة لان موجب المال وطريق ثبوت الميراث في الدين اقام احواله يثبت بطلان لا يثبت بطلان كذا في حقه اخوه  
لا يحتاج الى اقامة البينة فلو كان القاتل على عفو الناصر والناصر خصم سقط العود اعلم ان كان بعض الورثة غاييا  
والبعث حاضر اقام القاتل بينة على الحاضر ان الفاي قد عفا فالحاضر خصم لا ينعى على الحاضر سقوط حقه من الخصم  
وانتقال اى مال يكون خصما وكذا لو قتل عبيدين رجلين ابراهما غاييا بعد مشترك من رجلين ابراهما غاييا  
قتل عفا فاقام القاتل على الحاضر ان الفاي قد عفا فالحاضر خصم ويسقط القوم لما ذكرنا فان شهدوا بقتله  
وعفا عنهم بعفو ابراهما بطلت فان صدقهما القاتل ومنه فكل منهم ثلث الدية وان كذبا فلهما وللاخر ثلث الدية  
وان صدقهما الاخر فقط فلان الثلث هذا ذكره الصمدية وفيه نوع نظر لانه ان ابراهما شهداه صفيتهما فالحق لا  
يكون بدون الدعوى والمدعى هو القاتل فكيف يكون تكذيب القاتل اقسا هذه المسئلة وزايد بالشهادة  
مجرد الاخبار لا يصح الحكم بالبطلان مطلقا فخصم ما اكدتهما ومن الاقسام ما اذا صدقهما الاخر  
لا يبطل الاخبار ايضا الاقسام اربعة ولم يذكر الا الثلث فالحق ان يقال ابراهما قوما يعفوا فخرهما فخصم  
عفو الغصامي منهما فان صدقهما القاتل ولا خلاف في ذلك وان كذبا فلهما ثلث الدية وان كذبا فلهما ثلث الدية وان كذبا فلهما  
ثلث الدية وان صدقهما الاخر فقط فلان الثلث الدية واما الاقرار من موصد بقتلها فظاهرا واما النافذ هو تكذيبها  
فلان اخبارها بعفو الاخر ابراهما لا حق لهما في العفا فالحاضر خصم ولا مال لتكذيب القاتل والاخر ثم

فان

فان صدقتهما قاتل ومنه  
فلذلك ثلث الدية















اشترى الجناح ونحوه من الجناح افران الجذوع من الجذوع الى الطريق والبناء عليها او ما نحوها فكيف  
 والبناء على طلبة يفيض من احداهم وسقط على رجل العاقل من الشدة كما من ثلثها ان جف احد لانه قد اصابه  
 اوبى حائط او ضرع عاقله من طلبه من النقص في الشدة لان الطلب في صحة الخوض في عاقله حاف البيرة  
 الحائط في الشدة لان الحاف الحائط والبناء في الثلثين متعد وهذا عندنا صوابا لا صوابا في النظر  
 والمطر والبناء اما في الحائط فلان الثلث نصيب من طلبه من غيره ونصيبه لا يمكن فسين كما في غيره  
 ونصيبه من غيره الا في سلة والبناء بنصيبه لا لا يوجب الضمان ونصيبه في سلة  
**باب جنابة الجنيح عليها** من الركبتين وطئت مائة وما اصاب يديها او رجلها او غيرها او كدت او خطت  
 او صدقت لا مانع من جملها او ذنبها فان الاضرار من الوطء وما يشابهه يمكن بخلاف النسخة بالركبتين  
 هذا عندنا وعند الشافعي يضمن النسخة ايضا لان فعلها يضر الركبتين على ما رآه في طريق الطريق  
 سائبة او وقعها لذلك فان وقعها لغيره فممنها ان رايت او بال في الطريق حاله السبيل يضمنها او  
 الترسا ونيط لا يضمن ايضا لان بعض الدواب لا ينصرف كما لا يفرق وان وقعها لغيره فممنها لا يضمن  
 في الاتفاق فان اصاب يديها او رجلها حصة او ذنبا ففقد عينها او فسد ذنبا لا يضمن من الركبتين الا اذا اضرار  
 عن الاتفاق متعد بخلاف الثلث وصلى السابق والفا **باب جنابة الركبتين** على الركبتين لا على غيرها اي ان كان مكان  
 الركبتين سابقا او قايده يضمن كل منهما ما ضمن الركبتين على الركبتين السابق والقائد الركبتين من  
 المبرك لا القائد والسابق وضمن عاقله كل فارس وفي الاخر ان اصابه او ما من اضرارنا او كدت في يمين  
 كله نصف مية الاخر لان هلكه بفعلين فعله في فعل صاحب فممنه نصفه وبغيره نصفه فلما فعله  
 منها مباح والمباح في حق نفعه لا يضاف اليه المصلا في حق غيره ويضاف في سائر مائة ووقوع اضرارها  
 على جملتها وقاية قطة وطيط بعينه رجلا الدابة وان كان متساقضها فان قلبه يربط على قطة لا يعلم  
 قايده وجعل ضمن عاقله القايده الذي وجعه على عاقله الرابطة لان الرابطة او فطرهم هذه العهدة اقوى

حائط

او اثاره جارا او جارا  
 صنفه ارجو

الكفارت

اقول ينبغي ان يكون في مال الدابة او فطرهم ضمن المال وهذا مما لا يتحمل العاقله قالوا هذا اذا ربط  
 والقطار في السبلان امر بالغوه لانه اما اذا ربطه في غير حاله الشتر فالضمان عاقله القايده لان  
 قايده غير غيره غير امر لا مريحا ولا ماله ولا وجهه ما لم يضمن الضمان ومن ارسل كلبا او طيرا وساقا  
 وفردة ضمنه الكلب في الطريق ولا في كلب لم يتوصل الى الضمان في الطريق ساق او لم يبق وبقي في الكلب في  
 وان لم يبق لا في كلب يتقل الفعل اليسر لسوق ولا لم يبق لا يتقل البهائم فاعلى من راعها يضمن  
 الطير اذا لم يبق وكذا ان ساق لا يملكه لا يطبق لسوق فوجوده كعدمه اقول نعم لا يطبق الضمان في  
 فالزهر والقباع بخلاف الصبي في حال الصبي يحرق الراس للفرقة وعن ابن جهمان الضمان في هذا الكلب  
 والمشاخة اذا وقع له او لغيره من غلبة اصاب نفسه او ماله لا يملك او يضر او من ضرب اية عليها اكره ان يضمن  
 فقتل او ضربت يديها او ذنبا او فطرهم فقتلته لا يملك الا كلب يضرنا او يضرنا بغيره الضمان والناضن  
 يضمن وهذا اذا اضره اذن الركبتين اذا اضره اذن الركبتين فلا ضمان لانه بما يملكه اذ لا يضره في  
 فاستقل لا الركبتين فلا يضمن النسخة كما اذا اضره الدابة فقتلته وفيه فقاء مائة النسخة ما نصها ومن  
 بكرة الجزار جروزة والحمار والبغل والوسن في الفجدة لا يملك قامة العول بها يبيع يدين يمينها وعين  
 والله المستعمل وعندنا في حجب النقصان كذا في شاة النصب قلنا شاة النصب المقصود في النسخة  
**باب جنابة الدفني وعلمه** فان جنى عن خطاه فممنه سبعة بها **باب جنابة** وبملكها وفداه بارشها حالا  
 هذا عندنا وعند الشافعي الجنابة في قبلة يبيع الا ان يفضي المولى للارث في شاة الخلا وفي ابراء الجاني بعد الدعوى  
 فان الجاني عليه بيع الجاني اذا اعنى عن ذلك فوفان فداه في حق كالا في فداه اذا فدى طهر من الاور  
 فصحت الاصل كان لم يكن فيجوز الثانية الدفع او الذل فان جنى جنابين ففداها الى ليرتها يقسمها  
 بنسبة صفها او فداها بغيرها فان وبعدها وبعدها او اعتد او ذل او سولها او لانه الجانب ولم يعلم يضمن  
 الاقل من قيمته ومن الارش فان علم بها غرم الارش فان المولى قبل هذه النسخة كان مختارا بين الدفع

على الركبتين











مفاد اخذ من رجح المولى على الفاضل لا يظفر به بسبب كان هذا الفاضل يرجح به صورة العكس لا الجانية  
 الا وهو بدالك والقرن في الفاضل كالمثل في السبب في العلم في العفة المدبرة على ان كان مقام المدبرة في الفضل  
 يدفع العلم ثم يرجح بصفته على الفاضل على المالك عند محمد وعندنا لا نسلم له بل دفعه الى الاول  
 فاما دفعه الى الاول يرجح في الفصل الاول على الفاضل في النافذة المدبرة غصية من في كل من سببه  
 فيلخصها ورجح بصفته على الفاضل في نفعها الى الاول ورجح بان مدبر غصية يدبره فيجوز عنده ثم ردة على  
 المالك ثم غصية في عنده فالحال كقيمة يسرها ما بين نصيب للمدبر من رغبته واحدة بالتدبير فيجب عليه في نفعه  
 الفاضل لا الجانية ان كانا عنده فمفاد الاول يرجح به على الفاضل في نفعه في النصف الى الاول وهذا  
 متفق عليه فيل في خلاف محم كذا في ذلك المسألة من غصية صبيات من فاجات او نفع لم يضمن ان فاجات  
 او نفع من غصية عاقلة الدية والقبيل لم يضمن وهو قوله في الثاني رجمها لانه العكس لا يتحقق  
 واما السخن ان لا يضمن بالغصية بل بالتلاف معبأ بنقله الى مكان في الصواعق او التبا كذا في صفة او دعه عبد الله  
 فانلف لا بل ابداء من وان التلاف بعده لا الابداء ينعقد للمفعولين بقا الى وصفت بقاءه من الفاعل  
 وهو او دعه سئل المفعول الاول وهو الصبي فالومبعة عنده ان كان عبد الله ضمن بالقتل وان كان مالا غير لا يضمن  
 عند الله من وجوبه بغيره من الشافعي رجمهم لانه التلاف مالا معصوم فلنا غلبه معصوم لحق السيد وقد اقرت  
 حيث ووجهه بدل الصبي واما المبد فغصية خطاة فهو مستوفى على اصله في حق الدم **باب القسامة**  
 مبتدع جرح او اضرار خلق او جرح من اخذ او عينه ووجهه محله او كثره او نصفه مع كسبه لا يعلم قاتله او  
 العلى القتل على اهلها او بعضهم حلف غشور جلائهم بخلافهم الوالي اذ ما قتلنا ولا غشور قاتلنا الاول ثم في  
 على اهلها بالدية اي بدية فالالف الام يقوم مقام ضمير يعود الى المبتدع وموتيت هذا عندنا وقال الشافعي ان هناك  
 يورث اي علامة القتل على امد بعيد او طارئة بعد الموت من اعداؤه طارئة وشهادة واحدة عدل او جماعة غير عدل  
 ان اهل المحلة قتلوه استخلف الاولياء حسب بن عينا ان اهل المحلة قتلوه غم فنه بالدية على الدية عليه سواء كان

على الفاضل

ثم يرجح بتلك قيمة

او بدعي

مره

هم

عليهم جميعا

كان الدعوى بالعلم والخطا وقال ما كلفني بالتوفيق كان الدعوى بالعلم وهو قول الشافعي وان لم يكن به  
 بوش قد مد مثل مذهبه الا انه لا يكره اليقين بل رجحها على الوقي وان صلفوا لادب عليهم لنا البيتة على المتك  
 والجهل من علم انكم فالجهل عندنا يظفر القتل يخرجهم عن البعد اكدافه فيفروا فيجب الفضا صفاة فلفوا  
 حصل البراءة عن الفضا من المايج التي لو بود القليل من اظهرهم وان غرض جمع بين الدية والقتل في حديث  
 رواه سراج حديث رواه ابن زبارة بن ميم وكذا في عمر بن الخطاب فان ادى على ادم من غيرهم سقط القتل عنهم فان  
 لم يكن فيها اي لينة في المحلة كثر الخلف عليهم ان يتم ومن كل منهم كسب بجلت ولا فتا على مجة ومجونا وامر به و  
 عبرة لافاة ولاديه في ميتة لا اربا وخرط من فاه او دعه كره فان الدم يخرج من هذه الاعضاء فلا غل  
 من امد بخلاف الاذن والعين وماتم خلفه كالكبيرة وخطا بفسط تام الخلق با اضره فصوصا ككبيرة فبنا و  
 على ادم مسوفها رجل ضم عاقلة دية لاهل المحلة وكذا لو فاهها او كبرها فان اجتمعوا ضمنوا الى الثاني  
 والعاية والركب في دية بين في بين على افرها فان ووجهه ارجل فعلى القتل وتدي عاقلة ان ثبتت في المحلة  
 وعاقلة ورثة ان ووجهه ارف هذا عندنا في نفع فان اذ اعال ظه القتل للورثة فالدية عاقلة من عندنا فكان  
 وعنده كثره في نفعه من الدية لا ارف فيه حاله في القتل فيجعل كانه قتل نفسه كان هدره ان كانت الدية للورثة  
 فالعاقلة انما يجهلون ما يجب عليهم تحقيقا لهم ولا يمكن الايجاج للورثة والورثة والفتا على اهل الخطا هون  
 السكان والمشر من فان باع كلهم فعلى المشتري هذا عندنا في نفعه ومحمد فان نفعه النفع على اهل الخطا وعنده  
 بوشة لان ولادة التدبير كما يكون بالملك يكون بالملك المشتري اهل الخطا سواء في التدبير وفيما بوشة با هذا  
 على كذا هدره بالكون فان ووجهه ارب من قوم بعضهم كثره في نفعه على الدوس لان صا الغلبه والكثير سواء في  
 الخطا والنفع فان بيعت ولم يوفى فعلى عاقلة البايه وفي البيع بخيا على عاقلة في اليد هذا عندنا في نفعه  
 وقال ان لم يكن فيه ضيا فعلى عاقلة المشتري ان كان فعلى عاقلة من غير سواء كان الجيا للبايه والمشر في  
 القتل على من جرحه مسجد محله على اهلها وبين القربى على افرها ووجهه سوق عملوا على المالك هذا عندنا في نفعه

عليها جرحه



























عن المسموع

هذه الامارة التناولى لاقى القويحة المرفوعة ولا فروعها هنا قلنا التوحيد  
 والقصود المحرم ومع ذلك ايجز الائمة لانه غالبا به الص  
 وقسم التواضع من سجدته بالنسبة الى رتبة الطائ  
 اعوان الملك الفاضل الحاضر الشافعي اليوم  
 من شهر ربيع الاول من سنة ١٢٨٠

هذا هو المسموع  
 من يد كاتبه  
 محمد بن عبد الله

هذا هو المسموع  
 من يد كاتبه  
 محمد بن عبد الله

عدد ١٨٢

سيد محمد



هذا هو المسموع